حركة التحرير الشعبية العربية

البرنامج السياسي

تنفيذ وإشراف فني

دار الملتقى للنشر
AL-MOULTAKA Publishing Co.LTD

ليماسول - قبرص - ص.ب: 6527

القسم الأول

برنامج المهمات الاستراتيجية

الباب الأول
الوطن العربي
في الجغرافية، والتاريخ، والسكان والاقتصاد

1 ـ في الجغرافية:

يمتد الوطن العربي على ملتقى القارتين آسيا وافريقيا، حاضناً الشواطىء الشرقية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وهو يطلّ في جناحه الأفريقي على الأطلسي، بعد أن يطبق على البحر الأبيض المتوسط في جبل طارق، ويطل في الشرق على المحيط الهندي وبحر العرب، مطبقاً على البحر الأحمر في باب المندب، وعلى الخليج العربي في رأس المسندم. وهو يصطدم في الشمال بجبال طوروس، وفي الشمال الشرقي بجبال زاغروس. أما في الجنوب فيصطدم بالهضبة الأثيوبية، وبرمال الصحراء الشاسعة.

ولقد زاد هذا الامتداد من أهمية موقعه الاستراتيجي، إذ كان عقدة المواصلات بين القارات القديمة الثلاث: آسيا وأوروبا وافريقيا. وما زال بامتداده، صلة الوصل بين الحضارات، وملتقى طرق التجارة، والتفاعل الحضاري، وتزداد أهمية الموقع الاستراتيجي بازدياد التفاعل بين الأمم، وبتنامي حركة التبادل التجاري. وهذا يزيد من أهمية مضيق جبل طارق، وقناة السويس، وباب المندب. كما يزيد من أهمية كل الموانىء، على شواطئه كلها. ويبشر بازدهارها السريع.

إن هذا الامتداد الشاسع، يربط الوطن بكل القارات القديمة والمحيطات ربطاً مباشراً، ويفسح المجالات أمام علاقات مفتوحة مع العالم. كما أن

وجود البحار الداخلية، الأبيض المتوسط، والأحمر/ قناة السويس والخليج العربي، ووجود الأنهار الكبيرة، النيل ودجلة والفرات، يسمح بحركة ملاحة داخلية واسعة.

ويحظى الوطن العربي بحدود طبيعية تكاد تكون نموذجية، فهي البحر من خليج الإسكندرون إلى جبل طارق، ومن جبل طارق إلى نهر السنغال، وهي الصحراء من مصب نهر السنغال إلى وادي النيل، فالهضبة الأثيوبية، فالمحيط الهندي وبحر العرب، ثم سلاسل زاغروس وطوروس.

وتمتد وسط الوطن العربي صحراء شاسعة، تحتل حيّزاً كبيراً من جناحيه الآسيوي والافريقي، وهي صحراء واحدة بتكوينها وسماتها، يشقها البحر الأحمر إلى قسمين تقريباً، وإن كانت قد ظلّت موصولة حتى حفر قناة السويس في سيناء.

وتفصل هذه الصحراء عن البحر سلاسل جبال في سوريا ولبنان وفلسطين، وفي المغرب العربي، وفي الجزيرة العربية، ولكن الصحراء تلتقي بالبحر في أكثر من مكان، من المشرق والمغرب.

وهكذا تتّحد التضاريس في اختلافها، لتلتقي السهول الساحلية بالجبال، ثم لتتوسط السهول الداخلية سلاسل الجبال، ثم تلتقي السلاسل الداخلية بالصحراء. وكثيراً ما تلتقي الجبال بالبحر، كما تلتقي الصحراء بالبحر.

وبينما تحيط بالصحراء في الجناح الآسيوي الجبال والبحار من كل مكان، تندفع في الجناح الافريقي إلى أواسط القارة. وسنرى كيف ستكون لذلك كله آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تعاقب القرون.

2 ـ في التاريخ:

عرفت المنطقة حضارات أساسية، من أعرق حضارات العالم، ولعل من أهمها: الآشورية والبابلية والمصرية والفينيقية (البونية)، وأخيراً الحضارة العربية.

وظلّت المنطقة تعيش منذ حوالى خمسة آلاف سنة صراع الوحدة والتجزئة. وكان قيام سلطة قوية، يفرض قدراً من الوحدة، ولكن ضعف السلطة يقود إلى التجزئة. إلا أن الوحدة الثقافية ظلّت قائمة، حتى في عهود التجزئة. ويؤكد لنا ذلك انتشار «الثقافة السامية»، من خلال لغتها التي مرت بأدوار مختلفة، منذ أقدم العهود حتى الآن. وتشير الأبحاث إلى أن الأصول اللغوية في المغرب ومصر واليمن والجزيرة العربية واحدة، وهي التي ندعوها السامية، كما يدعوها معظم المؤرخين، ويدعوها بعضهم سامية ـ حامية. فلغة البربر ومصر القديمة وأثيوبيا واليمن واحدة، وهي من عائلة اللغات اليمنية القديمة. وعمت الكنعانية، ثم الآرامية المنطقة، بعد ذلك، ثم عمت حفيدتها العربية.

وكانت الوحدة الثقافية عاملاً موحداً قبل الإسلام وبعده، رغم التناحرات والصراعات الكبيرة، وقد أعطى وطننا الحرف للعالم، كما يُجمع المؤرخون.

وكانت المنطقة تعيش، منذ فجر الحضارات المعروف صراعين:

الأول: داخلي، وهو صراع بين سكان الحضر وسكان المدر (البدو). وكان هذا الصراع يدمر الحضارات القائمة المتداعية، ويبني حضارات جديدة كبيرة. هكذا قامت امبراطوريات الآشوريين والبابليين، ثم الحضارة العربية.

الثاني: خارجي، وهو صراع مع القوى المجاورة التي كانت تهاجم الوطن، من الشمال الشرقي، والشمال، والشمال الغربي خلال العصور المختلفة، والتي عرفنا منها غزوات الحثيين والفرس والروم والفرنجة، ثم الغزوات الأوروبية الحديثة.

وقد استطاع بعض هذه الغزوات أن يحتل، كما فعل الحثيون والفرس والرومان والفرنجة، والإنجليز والفرنسيون والاسبان والطليان. ولقد بنى

بعضهم مستعمرات، وأسكن جاليات، وتوطّن مئات السنين، ولكنهم كلهم رحلوا مهزومين فيما بعد.

وكان دافع الاحتلال دائماً:

1 ـ اخضاع القوى القائمة على أرض الوطن، ونهب ثرواته.
2 ـ السيطرة على طرق التجارة العالمية.
3 ـ التوسع والامتداد.

ويأتي الاحتلال الصهيوني، ضمن هذا الإطار، لا خارجه، في عصر تدهور الامبريالية الغربية، وحاجتها إلى موقع، يمثّل مصالحها على أرض الوطن، ويضمن بقاء التجزئة والتخلف، ويتحمل مسؤوليته في الصراع.

ولذلك عاش الوطن كل أشكال الصراع الدامي، وتمرس أبناؤه على الصراع الطويل، وشهدت أرضه ملاحم بطولية طويلة في الدفاع عن الأرض والكرامة، كما حدث في الصراع مع الفرس والرومان والفرنجة، والإستعمار الحديث.

وهكذا قاد الموقع الاستراتيجي، على طرق التجارة العالمية، كما قاد نشوء الحضارات وتعاظم الثروات، إلى طمع الطامعين، وغزوات الغزاة. كما قاد وجود الصحراء، وفيضان السكان فيها إلى غزو المدن، واحتلال ضفاف الأنهار. وكانت هذه الحركة، حركة مواجهة الغزو الخارجي، وزحف البداة على المناطق الخضراء، حركة عنيفة دائماً، مؤلمة دائماً، ولكنها أنتجت تاريخاً طويلاً كبيراً، غنيًّا بملاحمه، إلا أن فيه صفحات دمار وتمزقات وعهود استكانة وخيانة كثيرة.

لقد كان هذا التاريخ كبيراً قبل الإسلام، كما كان كبيراً بعده، وما هو بعد الإسلام إلا ثمرة لما قبله. وإذا كانت كلمة عرب، لم تسجّل إلا حوالى الألف الأولى قبل الميلاد، فإن ذلك لا يعني القطيعة بين العرب والأقوام

الأخرى التي سكنت المنطقة، لأن هذه التسمية، ليست إلا تسمية الجزء التي غلبت على الكل فيما بعد.

إن تاريخنا إذن تاريخ حضارات كبيرة، وصراع طويل عنيف. ولقد قدمت أمتنا فيه للعالم شرائع وقوانين ومثلاً وإبداعات حضارية هامّة، لعل الحرف من أهمها، باعتبار ذلك بداية مرحلة جديدة في تاريخ البشرية.

وهو تاريخ حافل لم يدرس بعد دراسة شاملة. لأن تاريخ ما قبل الإسلام ما زال مودعاً تحت الأنقاض، وما عرفناه منه كان نتيجة روايات الرواة، أو دراسات بعض المستشرقين، وهي في الحالتين مصادر غير كافية. أما تاريخ ما بعد الإسلام، فإن ارتباطه بالدين جعل الخوض فيه خارج المنهج الذي رسمه المؤرخون الأوائل، نوعاً من «الخروج الديني». وقد أعطى هذا الوضع المستشرقين حرية أكبر في دراسة تاريخنا، أتى لنا بمكاسب لا تنكر، ولكنه خلق لنا متاعب كثيرة، إذ أنهم، وعلى الرغم مما بذلوه من جهود، ما زالوا غير قادرين على فهم حقائق تاريخنا، والغوص في الكثير من جوانبه، هذا عندما يتوافر لديهم حسن النية.

إن هذا يستدعي دراسة هذا التاريخ الحافل، قبل الإسلام وبعده، وكشف عوامل الترابط فيه وغناه وعظمته. لا لأننا نريد أن ندل على الأمم، بل لأننا نريد أن نكشف صفحات حضارية مطويّة، من سماتها الأساسية أنها شاركت في صنع الحضارة الإنسانية العظيمة...

3 ـ في السكان:

إن تاريخ السكان المعروف في وطننا، يؤكد مجموعة من الحقائق أهمها:

أ ـ إن سكان الوطن ينتسبون لما يسمى «الساميين»، وهي التسمية التي أطلقت على القبائل والأقوام التي عمّرت شبه الجزيرة العربية ووادي الرافدين والشام ومصر وشمال افريقيا، منذ أكثر من خمسة آلاف سنة.

ب ـ إن الجزيرة العربية كانت على الأرجح مصدر هذه الهجرات الكبيرة التي كانت الفتوح الإسلامية إحداها. وقد اتخذت هذه الهجرات عدة طرق: الجزيرة ـ وادي الرافدين، الجزيرة ـ وادي عربة ـ وادي الأردن، الجزيرة، سيناء ـ مصر ـ المغرب، إريتريا ـ وادي النيل، مصر، المغرب. ثم سواحل البحر الأبيض، شمال افريقيا، ولا يستبعد أن يكون طريق بحر العرب ـ الخليج العربي ـ وادي الرافدين قد استخدم أيضاً..

ج ـ وكانت هذه الهجرات واسعة إلى درجة أنها كانت تشكل طوفاناً سكانياً، كما تدل المعلومات المتواترة عن الآشوريين والبابليين والبونيين، وهجرات الفتوح الأخيرة.

د ـ ولقد شهدت أرض الوطن فتوحات وهجرات أخرى، قامت بها شعوب مجاورة، أو حتى بعيدة، ولكنها إما أنها كانت غزوات عابرة كغزوات المغول، وبالتالي فإنها لم تترك أثراً غير الدمار، أو أنها دامت وطالت، وخلّفت جاليات، ولكن هذه الجاليات انسحب قسم منها مع هزيمة الغزاة، واندمج القسم الباقي مع سكان الوطن الأصليين.

هـ ـ إن هذه الهجرات المتعاقبة، خلّفت لنا بقايا ما زالت ماثلة حتى الآن، كما هي الحال مع بربر شمال افريقيا وسريان سوريا والعراق. وهؤلاء ليسوا أقليات إثنية أو لغوية، بل هم مخلّفات تاريخنا الغابر، كالمهرة في جنوب اليمن.. ولهجاتهم ليست إلا مرحلة من مراحل تاريخنا القومي.

إن دراسة التاريخ تؤكد هذه الحقائق، وإن كان هناك من يحاول أن يبحث عن تاريخ آخر للمصريين القدماء أو البربر، أو حتى السريان الآراميين، أو يفصل بين تاريخ العرب وتاريخ الجماعات التي تسمى «سامية». إلا أن كل هذه المحاولات يبوء، عند الدراسة، بالفشل الذريع.

ولقد ظلت هذه المنطقة عربية، إبان الاحتلال الفارسي أو الروماني أو الفرنجي. وعلى الرغم من محاولات الرومان، أو محاولات الفرنجة أن يغرقوا المنطقة سكانياً، فإنهم ظلوا على شواطئنا حتى الرحيل.

إلا أن هذا لا ينفي تفاعلات هذه المنطقة سكانياً مع شعوب آسيا وافريقيا وأوروبا، ولقد تم هذا التفاعل عبر الغزوات، وما كان يرافقها من تزاوج وانتقال سكاني. ومع ذلك فإن اللهجة اليمنية القديمة سبقت الغزو الروماني واستمرت حتى الآن في شمال افريقيا، وفي اثيوبيا وإريتريا، وجنوب اليمن، واللهجة الآرامية التي عاصرت الغزوين الفارسي والروماني بقيت حتى الآن بعد قرون طويلة من هزيمة الغزاة. والعربية حفيدة هذه اللهجات جميعاً، ما زالت سائدة رغم عصور الانحطاط والاحتلال الطويلة.

وعرب اليوم هم أحفاد حضارات اليمنيين والآشوريين والبابليين والمصريين والكنعانيين، وما رافقها من تفاعل مع الشعوب المجاورة. وإذا كانت تسمية العرب لم تعرف إلا في بداية الألف الأول قبل الميلاد، فليس معنى ذلك أن هناك قطيعة بين العرب وهذه الأقوام.

4 ـ في الاقتصاد:

إن مواقع الوطن الجغرافي على مداخل القارات الثلاث، واتساع شواطئه، ووجود بحار وأنهار داخلية، واتساع المساحة، ووجود الأنهار الكبيرة والسهول الخصبة، ساعد على ما يلي:

أ ـ التحكم بطرق التجارة العالمية، واستغلال مردوداتها في اختزان ثروات طائلة.

ب ـ نشوء شبكات ملاحة، عبر البحر الأحمر مع افريقيا، وعبر خليج العرب وبحر العرب، مع الهند. وكانت عدن مركز مواصلات بحرية هامة. ثم عبر شواطىء المتوسط مع أوروبا. هذا بالإضافة إلى خطوط القوافل عبر الصحارى، وخاصة في شمالي افريقيا.

ج - استثمار الثروات الطبيعية، وخاصة الزراعة في السهول.

وقد أدى ذلك كله إلى نشوء مراكز حضارية، وقيام امبراطوريات، عرفت بازدهار العلوم والفنون والصناعات. وما زال بعض آثارها شاهداً حتى اليوم.

إن هذا الموقع الجغرافي تزداد أهميته اليوم، بازدياد حركة التجارة العالمية، وبازدياد أهمية الموقع الذي يشغله وطننا الآن. إنه ما زال المدخل إلى آسيا وافريقيا وأوروبا، وما زال مطلاً على البحار الدافئة، ومتحكماً بمضائق وممرات عالمية أساسية.

ويزيد من أهميته اليوم أيضاً وجود الثروات النفطية فيه، مما يجعله أكبر مخزن للطاقة في العالم. كما أن ثرواته المعدنية البكر التي اكتشفت، والتي لم تكتشف بعد، ستزيد من أهميته.

إن ذلك كله، يجعلنا قادرين على انجاز عملية تنمية واسعة وسريعة، تستجيب لحاجات المواطنين، وتبني قاعدة اقتصادية عظيمة كفيلة بتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي.

أما مشكلة الصحراء، ونقص المياه التي تبدو قائمة، فإن حلها ليس مستعصيا، وبالإمكان:

أ - استثمار مياه الأنهار القائمة، وتوجيهها إلى مناطق لا تتجه إليها الآن.

ب - استثمار المياه الجوفية التي أثبتت الاختبارات أنها وافرة.

ج - تحلية مياه البحر.

د - مد قنوات من البحار إلى الداخل، بهدف تغيير معالم الطبيعة، الخ، وفتح خطوط مواصلات بحرية جديدة.

خلاصة:

إن العوامل التي أنتجت الحضارات القديمة المتعاقبة، ما زالت قائمة.

ولعل في الظروف الجديدة، ما يسمح بتوقع نهضة جديدة عظيمة، على الرغم من عوامل الانحطاط والفرقة الراهنة.

ويؤكد تاريخ وطننا الطويل، مجموعة من الحقائق، أهمها بالنسبة لنا الآن:

الأول: إن الحضارة لم تزدهر على هذه الأرض، إلا عندما كان يحكمها أبناؤها. وكان أي احتلال أجنبي عامل تخلّف في حياتها، وخاصة احتلال الرومان والفرس والفرنجة، وسيطرة الديلم والسلاجقة والأتراك، ثم الاحتلال العثماني، فالاستعمار الحديث كله: البريطاني، الفرنسي، الايطالي، الاسباني، الصهيوني.

الثاني: إن وحدة الوطن كانت دائماً عامل منعة وقوة وتقدم، بينما كانت تجزئته عامل ضعف وتخلف واستكانة.

الثالث: إن الوحدة كانت تتم بقيام سلطة قوية في الواديين، دجلة والفرات، والنيل، وأن أي سلطة قامت، خارج إطار هذين الواديين، لم تحقق الوحدة إلا بالسيطرة على أحدهما.

الرابع: إن كل احتلال أجنبي، أو سيطرة خارجية كان عامل تفتيت وتقسيم، وما كان الاحتلال عامل وحدة. حتى عندما كان يَضم مناطق شاسعة كالاحتلال الروماني أو الاحتلال العثماني.

الباب الثاني
الوطن العربي
صراع الوحدة والتجزئة

تكرّرت في التاريخ العربي ثلاث ظواهر مترابطة: التبعية، التخلف، التجزئة، وقد عرفها التاريخ العربي، قبل الإسلام، وخلال الاحتلالين الروماني والفارسي. كما عرفها بعده، ومنذ أواخر القرن الحادي عشر تحديداً. كانت التبعية، تعاصر التجزئة، وكانت التبعية والتجزئة تولدان التخلّف، وتكرّسانه. ولكن التبعية لم تكن محض صدفة. فما من غازٍ استطاع الاحتلال والإقامة، إلا عندما كانت عوامل الضعف والتحلل تسمح له بذلك. فحين احتل الفرس العراق كانت الامبراطورية البابلية تلفظ أنفاسها الأخيرة. وكان عنفوانها قد تضاءل، ومجدها قد أفل. ولذلك صارع الرومان الفرس من جهة، والإمارات العربية: تدمر، بترا، قرطاجة من جهة أخرى. كانت القوى الغازية تستغل، إذن، عوامل الضعف والتفتت الداخلي لتفرض سيطرتها. وكان ذلك يقود إلى تفاقم عوامل الانحلال والضعف.

وسنحاول أن نعرض الظواهر الثلاث هذه، قبل أن نعالج مسائل النهضة العربية الحديثة.

1 ـ التبعية:

يعيش العرب منذ حوالى ألف عام حالات خضوع وتبعية، وينتقلون من احتلال إلى احتلال. كانت أولى هذه الغزوات غزوة الفرنجة التي دامت

حوالى مائتي سنة. وشمل هذا الاحتلال سواحل الشام وأجزاء من الداخل، كما أن بعض الحملات هاجمت مصر، واحتلّت أجزاء منها.

وكانت ثانية هذه الغزوات، غزوتا المغول، ولكنهما لم تدوما طويلاً في الحالتين، وكان من آثارهما انهما خلّفتا خراباً كبيراً، ودمّرتا الاقتصاد، ودور العلم ومراكز الحضارة، فزادتا من عوامل الضعف والانحلال.

وكانت ثالثتها الهجمات الأوروبية لطرد العرب من الأندلس، أما رابعتها فكانت مرحلة الاحتلال العثماني الطويل.

ثم، ومع نهاية القرن الثامن عشر، وبداية التاسع عشر، بدأت الغزوات الأوروبية، التي أدت إلى احتلال أجزاء متفرقة من أرض الوطن، وما لبثت أن احتلته كله، ما عدا الأجزاء الداخلية من الجزيرة العربية.

ولم يكن ما حدث صدفة في هذه الحالات جميعاً. ذلك أن الدولة التي قامت مترامية الأطراف، في ظل الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول، ما لبثت أن شهدت حركة استنزاف داخلي طويلة ومرهقة. وكان لهذه الحركة ثلاثة عوامل أساسية، كثيراً ما امتزجت:

الأول: الصراع السني ـ الشيعي، ومنذ اغتصاب معاوية الخلافة.

الثاني: صراع الشعوب المغلوبة، ضد الظلم حيناً، ودفاعاً عن هويتها حيناً.

الثالث: صراع الطبقات المنهوبة المحرومة، كما حدث في حالات متعددة، منها ثورتا الزنج والقرامطة.

وكانت هذه العوامل تتفاعل في كثير من الأحيان، فتتبنى الشعوب المغلوبة الدعوات الشيعية، لأن الخلافة السنية كانت تضطهد الشيعة، ويتبنى الفقراء أيضاً مذاهب متناقضة مع السلطة، كما حدث في حالتي الزنج والقرامطة.

وقاد الصراع السني ـ الشيعي إلى حروب دموية كثيرة، ليس من السهل تعدادها. وأدت هذه الحروب إلى ضعف الخلافة السنية في بغداد، وإلى التجائها، نتيجة عجزها وضعفها، إلى قوات عسكرية من الديلم والأتراك. وما لبث هؤلاء أن أصبحوا أصحاب النهي والأمر. وما أن حل منتصف القرن العاشر الميلادي، الرابع الهجري، حتى كانت هناك أربع دول متنازعة: دولة الأمويين في الأندلس، والفاطميين في القاهرة، والعباسيين في بغداد، والقرامطة في الأحساء والبحرين. وكانت الحروب سجالاً بين هذه الدول، القرامطة في صراع مع الفاطميين والعباسيين، والعباسيون في صراع مع القرامطة والفاطميين، والأمويون في صراع مع الجميع... وفي هذا الوقت كانت إمارة سيف الدولة الحمداني، المرتبطة بالخلافة العباسية، وصديقة القرامطة، وذات الولاء الشيعي، تحارب الروم وحدها.

ولقد أدت هذه الحروب الداخلية إلى استنزاف القوى وتدمير الاقتصاد، وإلى إعداد الوطن للسقوط في براثن الأجانب.

وكان وجود الأتراك والديلم في بغداد، يقود إلى الدمار، لأن وظيفتهم كانت حماية الخلفاء. وقد أدى هذا أن يصبحوا السلطة. ولما كان هؤلاء قوى متخلّفة، فقد نشروا الفوضى واشتغلوا بالنهب والسلب. ويقدم لنا التاريخ وصفاً مفصّلاً لهذه السنوات الرهيبة من تاريخ الخلافة العباسية.

ولذلك استطاع الروم، بعد وفاة سيف الدولة (365هـ) أن يعيثوا في شمال الشام فساداً، ولم يتحسّن الوضع إلا بعد أن اتم الفاطميون سيطرتهم هناك.

وحين بدأت الغزوات الصليبية، كانت الخلافتان في بغداد والقاهرة شبه منهارتين. وعلى الرغم من كل ما استثارته الحروب مع الفرنجة من حماسة، ومن اندفاع القبائل العربية للحرب، فإن القيادة انتقلت إلى أيدي المماليك، ولم يستطع المماليك الذين قاتل بعضهم الفرنجة بشجاعة، أن يوقفوا التدهور. فجاءت القبائل التركية المتخلّفة بقيادة بني عثمان، واحتلت

الوطن، واغتصبت الخلافة، وجثمت على صدورنا أربعمائة عام.

ثم أخذ وضع امبراطورية بني عثمان ينحلّ، فاستثمرت ذلك دول أوروبا الصاعدة، وأخذت تتسلل إليها عبر الاتفاقات التجارية، وتقضم أطرافها بالقوة. وما إن وقعت الحرب العالمية الأولى، حتى تم الإجهاز عليها، واقتسام ميراثها.

لقد قاتل العرب الفرنجة ببسالة، واستطاعوا بعدّ مائتي عام أن ينهوا كل آثار احتلالهم. ولكن المقاومة أخذت تتضاءل بعد ذلك، مع بدايات الصدام مع الاستعمار الحديث. ولذلك فإن احتلال بني عثمان لم يثر أي ردود فعل كبيرة. وما ذلك لأن بني عثمان كانوا مسلمين. فقد كان بنو أمية مسلمين، ومع ذلك قاومهم العرب بشراسة وكان العباسيون مسلمين، ولم يمنع هذا الحروب الداخلية المدمرة. كان هناك أكثر من سبب لذلك. فمن ناحية، كانت مراكز التجارة قد ضعفت كثيراً، بسبب الحروب والنهب وأنظمة الحكم المتصارعة المتخلّفة. ولم يكن هناك مركز سياسي واحد قادر على التوحيد والقيادة. ومن جهة أخرى كانت الأخطار تتزايد بعد سقوط الأندلس، وتفاقم أخطار الفرنجة الجدد في الشمال الأفريقي. وكانت نزوات الأمراء وولاة المماليك، وحركات القبائل، تدفع سكان المدن إلى قبول أية سلطة قوية، وكان بنو عثمان هم القوة الجاهزة في ذلك الحين.

وسنرى في الباب الثالث، كيف بدأت المقاومة، مع بدايات الاستعمار الحديث، وأنها لم تشمل الإسبان والإنجليز والفرنسيين والطليان فقط، بل شملت بني عثمان أيضاً...

إن هذا الاستعمار المتوالي، الذي جثم على وطننا قرابة ألف عام، ترك آثاره العميقة في بنية مجتمعنا، وتركيب الطبقات فيه، وعلاقاته الخارجية، وهذا ما سنبحثه في موضوعي التجزئة والتخلف.

2 ـ التجزئة

عرف العرب التجزئة، خلال تاريخهم الطويل. وكانت تحدث نتيجة ضعف السلطة المركزية، أو عدم وجودها. وكان هذا يؤدي إلى قيام امارات ودول متنافسة ومتصارعة. ولكن وجود السلطة المركزية وحده هو الذي يقود إلى انهاء التجزئة، أو إضعافها. وكانت التجزئة تضعف أو تقوى، بمقدار ضعف السلطة المركزية أو قوتها.

وكانت التجزئة تفرض نفسها، خلال وجود احتلال أجنبي، كما حدث في عهد الاحتلالين الروماني والفارسي. وكما حدث خلال احتلال الفرنجة، قبل أن ينجح صلاح الدين الأيوبي بفرض الوحدة. وكان ذلك ينتج عن انكماش القبائل على نفسها، وتكوين إمارات، أو استقلال ولاة المدن.

إلا أن التجزئة بمعناها الحالي، لم يعرفها العرب إلا في العصر الحديث. لأن التجزئة في الماضي لم تعرف الاستقرار وتحديد الحدود، حتى تثبت، فكل والٍ أو أمير يستطيع التوسع يتوسع، وكان تحديد الحدود منوطاً بالقدرة العسكرية، وليس منوطاً بخرائط محددة. وهكذا ظلت الخلافة الفاطمية تتسع حتى شملت المغرب وأجزاء أساسية من المشرق، واتسعت دولة القرامطة لتشمل أجزاء أساسية من العراق وكل سوريا وأجزاء من الجزيرة العربية. وانحصرت إمارة بني حمدان في شمال سوريا لأنها لم تستطع أن تتوسع. وهكذا... لم يكن هناك خرائط وحدود الخ. لقد كانت التجزئة تعبيراً عن الضعف، وعدم وجود القوة القادرة على فرض سلطة مركزية.

أما اليوم، وبعد سيطرة الاستعمار الحديث، فقد اتخذت التجزئة أبعاداً جديدة. إنها مرتبطة بحدود جغرافية رسمتها الدوائر الاستعمارية، كما أنها مرتبطة بفئات اجتماعية اقترن وجودها بالتجزئة، وتكونت لها مصالح على أساس قاعدة التجزئة.

إن تجزئة اليوم تمثل:

أ ـ الخريطة التي رسمتها قوات الاحتلال الأجنبي، فمصر هي مصر الاستعمار البريطاني، وكذلك السودان والأردن وفلسطين والعراق.. ومراكش والجزائر وتونس والصومال وجيبوتي وموريتانيا وسوريا ولبنان، خرائط رسمها الاستعمار الفرنسي. وكانت الحدود ترسم أحياناً بالاشتراك بين قوتين استعماريتين..

ب ـ القوى الاجتماعية التي نشأت من خلال علاقة هذه الأقطار بالعواصم الاستعمارية، وهي قوى من كبار ملاك الأرض، ومن البرجوازية، ومن البرجوازية الصغيرة التي استفادت من وجود الاحتلال، أو نمت على هوامشه، وكان لها مصلحة في استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

وحين انهارت مواقع الاستعمار القديم، بعد الحرب العالمية الثانية، وقامت دول مستقلة في المستعمرات السابقة، ظلت التجزئة قائمة. وقد نتج استمرارها عن كون القوى التي حكمت تمثل القوى التي نمت على هامش الوجود الامبريالي. وكانت هذه القوى تتعارض مع الاستعمار المباشر، لأنها تريد أن تحكم، وأن توسّع دائرة استثمارها السوق المحلية. ولم تكن مؤهّلة لإلغاء شرط الوجود الاستعماري.

وعندما حدثت الانتفاضات والانقلابات، وسقطت الأنظمة المرتبطة ممثّلة كبار الملاكين العقاريين والتجار، وكبار الموظفين، جاءت أنظمة جديدة، ترفع شعارات قومية وتقدميّة. وكان وراءها مد شعبي عارم مع الوحدة، ومع محاربة الامبريالية والكيان الصهيوني. إلا أنها نكصت على اعقابها بعد حين، وأخذت تنغلق في أقطارها، متحالفة مع بقايا الطبقات والفئات التي سقطت، وباعثة نعرات محلية سقيمة. إن هذه الفئات التي عجزت عن الامتداد خارجياً، وفشلت في حلّ المشاكل الداخلية، تريد أن تجعل من أقطارها حصوناً لها، فتلغي كل ما عداها، وتحكم سيطرتها، وتزيد إجراءات الحدود والجوازات تعقيداً. وقد عمد كثير منها إلى تعقيد إجراءات

دخول العرب، حتى يمنع التفاعل بين الجماهير الشعبية، ويحول دون انتقال الأفكار والسلع وانتظام الحركة..

إن التجزئة الحديثة، تحاول أن تجعل من حدود الخرائط الاستعمارية حدوداً قومية. وهي تعمل ليل نهار لتوسيع قاعدة المستفيدين من التجزئة داخل حدودها، لتخلق تناقضاً مع الأنظمة العربية الأخرى، وتفاوتاً بين الجماهير الشعبية.

وتساعد الأموال النفطية التي تصرف حسب تخطيط، على توسيع قاعدة المستفيدين المشار إليهم، وعلى خلق فئات منعمة تنظر إلى الوحدة بمنظار ما تخسره من جرائها، وتحاول أن تعطي التجزئة دعائمها السياسية والاقتصادية والقانونية، وحتى الاجتماعية.

ويجب أن نشير من ناحية أخرى إلى أن التجزئة، تجري في قنوات أخرى هذه الأيام، وهي «الطائفية». ونظام الطوائف أو الملل موجود، منذ قيام الدولة الإسلامية التي عاملت النصارى واليهود على أساس أنهم من أهل الكتاب. وكان ذلك يترك لهم حق إدارة بعض شؤونهم الخاصة، فلهم أماكن عبادتهم، ومحاكمهم الخاصة بشؤون الزواج والطلاق، ومدارسهم ومنتدياتهم. ثم إن الصراعات داخل الدولة الاسلامية أوجدت السنة والشيعة. ثم المذاهب المتفرعة عن الشيعة، الاثني عشرية والزيدية والعلويين والدروز الخ.. وهناك الخوارج الذين ما زال لهم وجودهم، وهناك الطوائف المسيحية، ثم طوائف الصابئة واليزيديين الخ.. وكانت كل طائفة تعمل على حماية نفسها، وبإيجاد وسائل التمويل لمؤسساتها الاجتماعية والدينية. وكان هذا يتيح إقامة علاقات خارج حدود الوطن بمفهومها الحديث، لأن الطوائف جزء من أديان عالمية. وهكذا ينظر المسلمون إلى أنهم اخوة، حيثما كانوا، ولكن السنة يتعاطفون مع السنة، والشيعة مع الشيعة، والنصارى يتطلع الأرثوذوكسي منهم إلى القسطنطينية، والروم الكاثوليك واللاتين إلى روما، والبروتستانت إلى لندن.. وهكذا.

إن وجود نظام الطوائف، يسمح للدول الأجنبية أن تتدخّل باسمها. فادّعت روسيا القيصرية أنها تحمي المسيحيين الأرثوذكس، وقدمت لهم المساعدات، وبنت المدارس، وأرسلت البعثات، وادّعت فرنسا أنها تحمي الموارنة والكاثوليك. ولما لم تجد بريطانيا لنفسها طائفة، عملت على نشر الدعوة البروتستانتية، ثم أقامت علاقات مع قيادات طامحة درزية وسنية وشيعية. وأخذت هذه الدول تغذي صراع الطوائف لتبرر تدخّلها. ورافق ذلك أمران هامّان:

الأول: إن هذه العلاقات استخدمت لإيجاد مواقع سياسية، ومن ثم اقتصادية.

الثاني: إن إنشاء المدارس وارسال البعثات، قاد إلى انتشار المفاهيم الثقافية والاجتماعية الغربية..

ومع ذلك فإن الحركة الوطنية، منذ أواخر القرن الماضي، حاولت مواجهة ذلك كله، فدعت إلى الوحدة القومية، ونبذ التنافر الطائفي، وبناء مجتمع حديث، وقد نجحت إلى حد، ولكن التطورات اللاحقة، قادت إلى استفحال خطر الطائفية، كما لم يكن من قبل. وكان من أسباب ذلك:

أ ـ إن قيادة الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني اكتشفت ضرورة تفتيت الوطن العربي واستثارة كل التناقضات الكامنة فيه، وتحويلها إلى صراعات ضارية، ليبقى الوطن العربي ضعيفاً، ويبقى الكيان الصهيوني قوياً.

ب ـ إن الامبريالية عامة، والأمريكية خاصة، اكتشفت اتجاه المنطقة الكاسح نحو التحرر والوحدة والتقدم. ودرست أساليب مواجهة ذلك، فلم تجد أكثر فعالية من الطائفية. إذ أنها تفتت الحركة الوطنية والقومية من جهة، بتحويل قطاعات من الجماهير إلى أبناء

«طوائف»، وتعيد الزعامة للوجاهات والقيادات الدينية، وتستنزف المجتمع في صراعات حول حقوق الطوائف.

ج - إن القوى الرجعية المحلية وجدت أيضاً أن استنهاض المشاعر الطائفية، يقود إلى ضرب القوى الوطنية والديمقراطية، وإلى خلق قوى منظمة، تقف في وجه الاتجاهات القومية والوطنية والديمقراطية. ولم تفكر هذه الأنظمة بنتائج استنهاض هذه القوى على أوضاع الأنظمة الداخلية.

وهكذا نجد أنفسنا اليوم أمام ثلاثة أشكال من التجزئة ودعواتها:

الأول: التجزئة الجغرافية، القائمة على حدود التقسيم الاستعماري، والتي تحاول أن تعطي لهذه الحدود أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية.

الثاني: التجزئة الطائفية، وهي إعادة تقسيم الناس إلى طوائف وملل، وفرض أنظمة الملل عليهم، كما يجري حالياً في إيران.

الثالث: الدعوات الإقليمية، القائمة على رومانسية تاريخية، مثل الفينيقية والفرعونية. ولكن هذه الدعوات ضعفت الآن وتضاءل أثرها، بعد أن قام مقامها لدى الإمبريالية الشكلان الآخران..

إن التجزئة القومية بشكليها قاعدة أساسية للتبعية وللتخلّف، لأنها، تفتت وحدة الوطن، ووحدة الجماهير الشعبية، أولاً، وتعيد فرض أنظمة تحول دون التطور، وتستنزف القوى في صراعات داخلية معقدة وطويلة، ثانياً، إن أقطاراً بمساحة الأقطار العربية، الاثنين والعشرين، كل على حدة، وبإمكانيات هذه الأقطار، حتى النفطية منها، لا يمكنها بناء اقتصاد وطني مزدهر ومستقل. ولا يمكنها إنجاز تنمية تزيل التخلّف، ولا يجوز نسيان هذه الحقيقة أبداً..

3 ـ التخلّف:

إن التخلّف ثالثة الأثافي في الحياة العربية المعاصرة. وهو سمة ملازمة للسمتين الأخريين: التبعية والتجزئة، ومرتبطة بهما. ويعود التخلّف إلى التحلل الذي أصاب المجتمع العربي، نتيجة:

أ ـ الصراعات الداخلية، منذ مقتل عثمان.
ب ـ فساد الحكم والإدارة في المركز والولايات.
ج ـ استقلال الولايات وتحولها إلى دول.
د ـ سيطرة فئات أجنبية ومتخلّفة كالديلم والأتراك الخ.

وقد عنى هذا كله:

أ ـ استنزاف طاقات المجتمع المنتجة في حروب مهلكة، تبدّد الثروة البشرية، وتدمّر مراكز العمران، وتخرّب الزراعة.

ب ـ تفتيت طاقات المجتمع، وإنهاء سلطة المركز، التي كانت قادرة على تأمين أساس للتنمية الاقتصادية.

ج ـ سطو فئات أجنبية على الثروات، وتحويل أقسام منها إلى بلدانهم.

د ـ اضطراب حبل الأمن الذي يساعد على تراكم رأس المال، بنمو الحركة الاقتصادية داخلياً، وبتشجيع التجارة.

ولقد كان جوهر المشكلة في ذلك كله اختلال «المركز السياسي»، وخاصة بعد خلافة المعتصم.

وعلى الرغم من كون الأتراك والديلم والبويهيين مسلمين، فإن سيطرتهم كانت تعني أن بغداد لم تعد عاصمة العالم الإسلامي الموحّد، ولا عاصمة العرب، بل تحولت إلى مجرد مركز من مراكز متعددة. كما أن سيطرتهم كانت تعني، حتى وبغداد مركز الخلافة، أن جزءاً من ثروات العراق الناتجة عن الزراعة والتجارة الداخلية أو الدولية، كانت تحول إلى بلاد فارس وتركيا.

وقد قاد هذا إلى ازدهار هذه المناطق فيما بعد.

لقد نتج الازدهار، مع الفتوح، عن قيام دولة مركزية، واتساع نطاق الحركة الاقتصادية، متمثّلة باتساع الأرض المزروعة، وتقدم حركة الصناعة الحرفية، واتساع نطاق التجارة الداخلية والدولية. وكان قيام الدولة المركزية، يعني أيضاً اتساع حركة الفتوح وزيادة الخراج والغنائم. ونتج التخلّف عن حركة مضادة، انحلال الدولة المركزية، خراب الأراضي المزروعة، تضاؤل حركة التجارة الداخلية والدولية، وتوقف حركة الفتوح، وقيام الشعوب التي أصبحت جزءاً من الدولة بالفتوح، بحركات عصيان وثورات كلّفت المركز غالياً، ثم انتقال فئات من هذه الشعوب إلى استغلال التدهور القائم، للاستيلاء على السلطة في أقطارها، والسيطرة على مراكز الخلافة الأساسية، إن استطاعت.

وحين هاجم الفرنجة وطننا، انتقلت الحرب إلى الداخل، وكان على المجتمع المرهق من الحروب وفساد الحكومات، أن يواجه غزوة دامت حوالى مائتي سنة.

وما إن انتهت الغزوة الفرنجية، حتى جاءت غزوتا المغول الأولى والثانية.. وتلت ذلك حالة من الفوضى، خلال العهود الأخيرة من حكم المماليك والأمراء. ثم ما لبث بنو عثمان أن سيطروا على الوطن العربي، وحاولوا أن يرثوا الخلافة الاسلامية، لقباً وأرضاً.

وهنا بات هناك مركز جديد، يستأثر بمعظم خيرات السلطنة. وباتت الأرض العربية مجرد ولايات، ينالها من النهب الكثير، ولا ينالها من خيرات السلطنة شيء.

استمر هذا الوضع زهاء أربعماية عام، فقاد إلى تدهور الزراعة، وإلى تحول التجارة عبر القسطنطينية. ولقد استبد الولاة الأتراك، ونشطت حركة القبائل، فلم يترك نهب الولاة وجشعهم وعبثهم، ولا تحركات القبائل التي

تقطع الطرق وتغير على مراكز العمران، أي مجال لغير اقتصاد كفاف.

ثم شهد العالم بدايات الفتوح الاستعمارية الحديثة منذ القرن السابع عشر. وقد تحركت الأساطيل الإسبانية والبرتغالية، ثم الإنجليزية والفرنسية، ثم الألمانية للسيطرة على طرق التجارة العالمية.

وهنا بدأت حركة قضم السلطنة العثمانية واقتسامها. وأخذت هذه الحركة أشكالاً متعددة.

1 ـ جرت محاولات متعددة لاحتلال شواطىء الشمال الأفريقي.

2 ـ احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، وتونس سنة 1882، ومراكش سنة 1912.

3 ـ احتلت بريطانيا عدن سنة 1838، ثم مصر سنة 1882.

4 ـ قامت روسيا بحروب عدة لاحتلال أجزاء من السلطنة العثمانية، وأخذت تفرض عليها التنازلات تلو التنازلات.

5 ـ قامت شعوب البلقان واليونان بحروب متعددة لاستعادة استقلالها. وقد حققت ذلك تدريجياً، بمساعدة روسيا القيصرية والدول والشعوب الأوروبية.

6 ـ فرضت بريطانيا تنازلات سياسية على السلطنة. ولكنها كانت مع بقائها سداً في وجه روسيا.

7 ـ حصلت ألمانيا على امتيازات داخل السلطنة، وقاد هذا إلى وقوف السلطنة مع المانيا خلال الحرب العالمية الأولى. ولقد قاد هذا إلى أن تهزم السلطنة في الحرب، وأن يقتسم إرثها، ومنه الوطن العربي، بريطانيا وفرنسا.

وكانت أسواق الوطن العربي، قد ربطت بالدول الاستعمارية، إما من

خلال الاتفاقات مع السلطنة، أو من خلال العلاقات المباشرة. وبذلك تحوّلت حركة نهب ثرواتنا إلى أوروبا.

وكانت سيطرة الاستعمار الأوروبي الحديث تعني:

أ - نهب الثروات واستثمار الأسواق.
ب - تكوين بنى اقتصادية مرتبطة.

وكان هذا أساس التخلّف الجديد.

ولما كانت الدول الاستعمارية في مرحلة نهوض شامل، فقد كانت بحاجة إلى الكثير من الخامات. كما كانت بحاجة إلى أسواق واسعة أيضاً. وهكذا طورت الدول الاستعمارية قطاعات استخراج الخامات، والقطاعات الزراعية التي تمد الآلة الصناعية الرأسمالية بحاجاتها. ونشأت من جراء ذلك علاقات اقتصادية وطيدة بين أسواقنا، كل على حدة، والمراكز الصناعية، ونشأت إلى جانب ذلك فئات اجتماعية تقوم بهذه الوظيفة.

وكان هذا يحرمنا من مواردنا، ويحول بيننا وبين بناء اقتصاد وطني مستقل، ويجعل أسواقنا جزءاً من السوق الرأسمالية العالمية. وكان من المستحيل في ظل ظروف من هذا النوع، أن تبنى صناعة مستقلة، أو تزدهر زراعة غايتها خدمة السوق الوطنية.

وحين حدث الاستقلال (1944-1962) الذي شمل معظم الدول العربية، ظلّت هذه العلاقة قائمة، تصدير خامات واستيراد سلع. وإن كان النهب المزدوج قد تضاعف مرات، إذ زاد حجم ما يصدر، وخاصة بعد انفجار الثروة النفطية، وزاد حجم ما يستورد أضعافاً مضاعفة. وما يثير الانتباه أن أكثر من نصف المستوردات يشمل مواد غذائية واستهلاكية بينما يشمل القسم الباقي معدات وأسلحة.

وعلى الرغم من وجود خطط للتنمية في كل قطر على حدة، ومن تفاوت

نوعية هذه الخطط ومستوى جديتها، إلا أن هناك ما يكفي من الدلائل على:

أ - ازدهار اقتصاد تصدير السلع الخام، وأهمها النفط، الفوسفات، القطن، وتتفرد كل مجموعة من الأقطار بسلعة.

ب - اتساع نطاق استيراد السلع المصنّعة والغذائية.

ج - تدهور الزراعة تدهوراً ملحوظاً، مع سقوط الأنظمة الرجعية التقليدية، وانفجار الثروة النفطية.

هـ - ضآلة حجم التبادل الاقتصادي بين الأقطار العربية، واتساعها بين كل قطر والمراكز الصناعية الدولية.

وهكذا بات التخلف يعني، سيطرة اقتصاد تصدير الخامات، وتدهور الزراعة، والاعتماد على الاستيراد اعتماداً متزايداً. ولهذا توابعه، لأنه يعني تبعية اقتصادنا، واستغلال الدول الصناعية لثرواتنا، وتدني مستوى شعبنا المعيشي، وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية، وانتشار البطالة الحقيقية، أو المقنّعة.

إن وقائع التاريخ تؤكد الترابط بين هذه الظواهر الثلاث. فحين تقوم الوحدة، يتحقق التقدم. وحين تسيطر التبعية يحدث التفتت والتخلف. وحين تتكرس التجزئة، نتيجة عوامل التحلل الداخلي أو السيطرة الخارجية، تتكرس التبعية والتخلف.

ولقد كانت الوحدة أساس التقدم دائماً، لأن المركز القوي كان يحول دون السيطرة الخارجية، ويوفّر امكانات التنمية الداخلية.

ويجمع الدارسون أن أهم محاولتين اتجهتا للتنمية، مهما كان الرأي فيهما، هما محاولة محمد علي باشا، وجمال عبد الناصر. وقد ارتبطت التنمية بالوحدة فيهما. ولكن المد الاستعماري في الحالة الأولى، والامبريالي الصهيوني في

الثانية، وجّها ضربات قاصمة للمحاولتين، لأن الوحدة تعني القوة وتعني التنمية..

وهكذا فإن النضال من أجل الوحدة، هو نضال ضد التبعية والتخلّف حتماً. والنضال ضد التبعية، يجب أن يكون نضالاً من أجل الوحدة والتقدم. والنضال ضد التخلّف، يجب أن يكون نضالاً من أجل الوحدة والاستقلال. وهذا يعني أن أية محاولة لتصور تنمية قطرية، أو تحرر قطري خارج إطار الوحدة، ما هي إلا محاولات قاصرة وعاجزة، لن تحقق الآمال المرجوة منها.

وقد تبدو هذه الأطروحات بسيطة ومكررة، إلا أن ضرورتها تزداد اليوم، وبعد أن كاد مشروع الوحدة يغيب حتى من البرامج الحزبية، وبات ذكره نوعاً من الإشارات المبهمة التي لا تعني شيئاً في النضال الفكري والعمل السياسي اليومي والبعيد المدى.

الباب الثالث
ارهاصات العصر الجديد وقضاياه

1 ـ الإرهاصات:

نحن مع بداية عصر جديد. متى بدأ؟ كيف؟ إن الأجوبة على ذلك مختلفة. فإذا كان هنالك من يؤرّخ لبداية هذا العصر بحملة نابليون على مصر، فإن هناك الآن من يشكك بكل ما يسمى عصر النهضة. ومع ذلك، فإن الكل يعترف أن هنالك تحولات حصلت.. ومن هنا سنبدأ.. ما هي هذه التحولات؟ وما هي أسبابها؟

يمكن تلخيصها في ثلاثة:

الأول: التنافس الاستعماري على السلطنة العثمانية عامة، ووطننا خاصة. كانت روسيا القيصرية تطمح بتفكيك السلطنة، وانهاء وجودها في البلقان. وكانت بريطانيا تريد السيطرة على طريق الهند، وكانت فرنسا تحاول محاصرة المطامع البريطانية، وتكريس وجود استعماري لها، خارج أوروبا.

وقد قاد هذا كله هذه القوى إلى بدء عملية اتصال منظّم داخل ولايات السلطنة بهدف ايجاد مرتكزات لها، وأسواق لبضائعها. ومن هنا نشأت اهتمامات القيصرية الروسية بالنصارى الأرثوذكس، والسلطات الفرنسية بالموارنة والكاثوليك، والانجليز بالدروز وشيوخ العشائر والأمراء... الخ.

وقامت هذه الدول، لكي تبرر تدخلها، بادعاء حماية طوائف وجماعات، وإنشاء جمعيات ثقافية وعلمية.. الخ.

ولكن الهجمة الاستعمارية اشتدت، وبدأت حملات الغزو والاحتلال، التي أشرنا إلى بعض منها في فصل سابق. هنا أصبح العرب أمام أشكال من الاحتلال مختلفة من حيث الاسم، ولكنها تمثّل سيطرة القوى الرأسمالية الكبرى. وقد حول هذا الاحتلال الولايات والإمارات إلى مستعمرات. وعلى الرغم من وجود احتلال فرنسي في المغرب والجزائر وتونس، والأقطار الثلاثة متجاورة، فإن ادارة كل منها كانت منفصلة.

وقد تم هذا الاحتلال تدريجياً ما بين 1820 و1912. وشمل أجزاء واسعة من أرض الوطن، وألحق الأراضي المحتلة بالاقتصاد الاستعماري[1].

الثاني: تدهور أوضاع السلطنة العثمانية، وكان ذلك بسبب عاملين، أولهما عجز بنية السلطة فيها عن التطور، لتواكب التطورات العالمية. فهي سلطة قبلية تحولت إلى سلطنة. وكان سلاطينها، الذين استثمروا لقب أمير المؤمنين، وادعوا الخلافة، طغاة ظلمة. وأثبتوا كلهم، منذ أواخر القرن الثامن عشر، العجز عن إحداث أي تطور داخلي جدي، يسمح بمواجهة التحديات الخارجية. ولقد أدى فساد السلطة إلى إفلاس الخزينة، ومن ثم الاستدانة، وساعد هذا الجهات الدائنة على التدخل، وابتزاز التنازلات المتتالية في مختلف ميادين السياسة والاقتصاد. وكانت الأقطار العربية تعاني الاضطهاد والاستغلال والتخلّف، شأنها شأن الولايات الأخرى..

وقد أخذت السلطنة تتقلّص أمام الغزو الخارجي، وتتداعى نتيجة الظلم والطغيان والنهب، وتقدم التنازلات السياسية والاقتصادية للدول الاستعمارية، بسبب الضعف أمام الهجمة الاستعمارية الغازية.

(1) نقصد هنا احتلال الدول الامبريالية، أما أشكال الاحتلال الأخرى، مثلاً احتلال إيران عربستان، فقد تم سنة 1925 واحتلال تركيا مناطق من شمال سوريا فقد تم سنة 1921-1937، والاحتلال الصهيوني لفلسطين 1948، 1967..

وقامت في هذا الوقت الدعوة الدستورية، المقرونة باسم مدحت باشا، فأدت إلى سنّ قوانين تتعلق بالمساواة أمام القانون وبالحريات، ثم أعلن الدستور الأول سنة 1876.

ولكن هذا كله لم يمنع التفسّخ، لأن السلطان ظل السلطان، ولأن طبيعة السلطنة لم تتغيّر. ثم إن هذه السلطنة المتخلفة كانت مضطرة لتحديث الجيش، فأحضرت المدربين المصريين أولاً، ثم الأجانب، ثم أخذت ترسل بعثات عسكرية إلى أوروبا. وكان لا بد من أن يصاحب تحديث الجيش استخدام الأسلحة الأوروبية.

ورافق ذلك كله فتح الأسواق للبضائع الأجنبية، حسب اتفاقات عقدها السلاطين أو (الدايات) و (البايات)، كما حدث في تونس، والجزائر، والمغرب.

وساهم ذلك كله في تفسخ البنية العامة للسلطنة. إنها أمام استعمار خارجي يقضم أطرافها، ويحتل أجزاء منها. وأمام أفكار جديدة تغزوها، وسلع كثيرة تدخل قصور السلاطين، ثم بيوت رجال الدولة والتجار، ثم الفئات الأخرى، ثم بيوت الناس عامة.

وظل التدهور يتفاقم حتى حدث انقلاب 1908، وما لبثت السلطنة الضعيفة المتآكلة أن دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا سنة 1914، فهزمت معها، واقتُسمت بقايا تركة الرجل المريض.

وإذا كان السلاطين قد عجزوا عن حل إشكالات السلطنة لعجزهم وتخلفهم وظلمهم، فإن رجال «تركيا الفتاة» الدستوريين قد عجزوا أيضاً. فقد جاء انقلابهم متأخراً، وكان يجب أن يكون سنة 1876. ليستطيعوا بناء قاعدة سياسية واقتصادية قادرة على مواجهة التحديات الخارجية. ثم إنهم تجاهلوا أن السلطنة مكونة من أمم، وأن المحافظة على وحدتها، تقتضي الاعتراف بحقوق هذه الأمم، وإنهاء عصر استغلالها والاستخفاف بحقوقها

ومشاعرها ومطامحها. ولذلك حاولوا أن يخضعوها وأن (يتركوها). وحين بدأت الحرب العالمية الأولى، دفعهم قصر نظرهم لخوض المعركة إلى جانب الألمان، بدلاً من التزام الحياد.

الثالث: تفاقم التناقضات داخل الوطن العربي. فهناك حركات قبلية ودينية، تصارع الأتراك، وتدعو إلى العودة إلى السنة والدين الصحيح، أهمها الوهابية والسنوسية والتيجانية. إنها طرق تتبع أشكالاً من التنظيم، وتجند قبائل ومدناً، وتخوض صراعات، وتبني مراكز قوة. وهناك بعض العائلات العربية التي كانت تطمح بدور سياسي، آل النقيب في البصرة، آل خزعل في المحمّرة، الشرفاء في مكة، سلاطين المغرب (مراكش)، وأئمة اليمن. وهناك التيار الذي أطلقه الأفغاني، واستقطب رجالاً بارزين مثل محمد عبده والكواكبي، وهناك التيار الذي شغف بشعارات الثورات الأوروبية، أديب اسحق، بطرس البستاني الخ. التناقضات تتفاقم، نتيجة انحلال السلطة، وقيام ركائز مصالح جديدة، والتدخل الاستعماري، ونمو الأفكار الجديدة، ونتيجة بروز مطامح القوميات المختلفة، ومنها العرب، في كل أنحاء السلطنة أيضاً.

وطبيعيٌ ألا تكون النظرة موحدة إلى ذلك كله. فهناك من نظر إلى الوهابية إلى أنها حركة تستهدف توحيد العرب، وتعيد الخلافة إليهم. وهناك من نظر إلى صراعات الأمراء مع السلطنة على أنها مشروعة، وتمثل مطامح حقة. وهناك من أيد السلطنة، واستنكر كل الأفكار الجديدة، حتى الإسلامية منها.

كانت قوانين التناقض الداخلية، داخل السلطنة تفعل فعلها، وكانت تختلط معها قوانين الفعل الاستعماري السياسي والثقافي، وكانت هناك قوانين جديدة ناتجة عن الوضع الجديد..

إن هذا كله أدى إلى ما يلي:

أولاً : تشتت الصراع، فهو ضد الاستعمار الأوروبي، (مقاومة الأمير عبد القادر، مقاومة عرابي، مقاومة المهدي في السودان، مقاومة ليبيا ضد الاحتلال الايطالي). وهو ضد السلطنة: الوهابية، السنوسية، اليمن، محمد علي باشا.. وهو ما بين هذه القوى: محمد علي باشا ضد الوهابية، وضد السلطنة..

ثانياً : موضعية الصراع: إذ انفجر الصراع ضد الفرنسيين في الجزائر، فكان جزائرياً، وإن تم التعاطف الواسع في كل المغرب. وانفجر الصراع في مصر ضد التدخل البريطاني، فلم يسنده أحد بغير العواطف، وإن كان العرب قد اعتبروا عرابي زعيمهم، وظل المهدي يقاتل القوات البريطانية، فلم يسنده أحد كذلك.. وقاتلت اليمن ضد السلطنة، فلم يسندها أحد، بغير التعاطف المتردد.

ثالثاً : تعدد مراكز القيادة: ولقد تعددت مراكز القيادة. فكل عائلة في الوطن من الشيوخ والأمراء تطمح بالقيادة، والحركات الدينية كالوهابية تصارع كل منها وحدها. والحركات السياسية التي انبثقت بعد 1875 كانت متعددة ومختلفة.

رابعاً : تعدد البرامج: وبالتالي تعدد المنظمات، فهناك اتجاه الإصلاح عموماً، ولكن هناك اتجاهاً اسلامياً داخله، واتجاهاً اسلامياً عربياً، واتجاهاً عثمانياً واتجاهاً عربياً، واتجاهاً قطرياً الخ..

وكان لهذا العصر إشكالاته وقضاياه، وكان من أهم إشكالاته أن عصر النهضة يبدأ مع التغلغل الاستعماري. هل يمكن أن يكون هذا صحيحاً؟ إن كثيراً من وقائع التاريخ مرة، ولقد فرضت ظروف وطننا أن تبدأ اليقظة والمقاومة مع صدمة التغلغل الأوروبي الذي حاول أن يفرض وجوده وثقافته وتجارته على شعبنا.. فكان ذلك بداية عهد جديد من المقاومة الطويلة، المتعددة الأشكال.

2 ـ قضايا المرحلة الجديدة:

كانت للمرحلة الجديدة قضاياها. وقد نجمت هذه القضايا عن ثلاثة عوامل رئيسية: الأول: تزايد مخاطر هجمة القوى الامبريالية المشار إليها سابقاً. الثاني: تنامي الشعور بضرورة اعادة بناء السلطنة على أسس قومية. والثالث: زيادة الضغوط من أجل الإصلاح، وإن تعددت أسبابها وأشكالها.

ونستطيع بناءً على ذلك، أن نحدد ثلاث قضايا أساسية، برزت في هذه المرحلة التي تمتد إلى اعلان الثورة العربية عام 1916.

الأولى: مواجهة الاستعمار الأوروبي المندفع من كل الاتجاهات، كان الهجوم يستهدف أطراف السلطنة. وإذا كانت روسيا القيصرية وامبراطورية النمسا ـ المجر، قد استهدفت الجزء الأوروبي من السلطنة، فإن بريطانيا وفرنسا وايطاليا، قد استهدفت الوطن العربي من مغربه إلى مشرقه. ولقد ولي السلطنة في هذه المرحلة السلطان عبد الحميد (1876-1909) وعمل على تغذية المشاعر الإسلامية، من أجل توطيد سلطته، وربط الشعوب المختلفة بها، ومن أجل مواجهة الأخطار الداهمة أيضاً. وكانت السلطنة في هذه المرحلة إطاراً لمواجهة الأخطار الاستعمارية المحدقة.

ولقد زاد من الشعور بالخطر اشتداد الهجوم الاستعماري، وسقوط مواقع هامة بيد المستعمرين، مصر وتونس 1882، مراكش وليبيا 1912.. هذا بالإضافة إلى تراجعات السلطنة في أوروبا.

ولقد كان الشعور بالخطر حقيقياً ومشروعاً، إذ كانت الهجمة الاستعمارية قوية. ولم يكن العرب مهيئين لمواجهتها وحدهم. هذا بالإضافة إلى أن فكرة الاستقلال لم تكن قد اختمرت بعد.

الثانية: تحديد العلاقة مع السلطنة: قام آل عثمان بغزو الوطن العربي، واستطاعوا أن يفرضوا سلطتهم على معظم أجزائه، وفي وقت كان العالم فيه

يشهد بدايات مد أوروبي استعماري جديد. كانت بقايا سلطة العرب في الأندلس قد سقطت سنة 1492، وبدأت سيول المهاجرين تتدفق إلى المغرب، وحتى المشرق. وكان الوطن العربي قد تفكّك إلى امارات وولايات، وكان المماليك ما زالوا يحكمون مصر، فحاولوا مواجهة الغزو الجديد، إلا أنهم هزموا. وفي هذا الوقت أخذت أوروبا التي أنهت حكم العرب في الأندلس، تناوش شواطىء المغرب، وتحاول أن تسيطر على البحار والمضائق.

ولقد فرض آل عثمان، في هذا الوقت سلطانهم، فكانت الأرض مهيأة لاستقبالهم، وقبول انتزاعهم اسم الخلافة الاسلامية، وحتى لقب أمير المؤمنين وخليفة المسلمين، بغض النظر عن شرعية ذلك، أو اتفاقه مع الشريعة، وهو ما برره بعضهم باسم إمارة الاستيلاء.

ولكن السلطنة العثمانية، التي فرضت سلطتها من جهة، بعد عهود الفوضى، كانت قوة قمع ونهب همجية. وصحيح أنها واجهت روسيا القيصرية، والدول الأوروبية الطامعة في الوطن العربي من 1516 حتى نهاية القرن الثامن عشر، إلا أنها أفقرت البلاد، واضطهدت العباد، فخلقت ظروف تململ داخلي، عبّر عن نفسه بأشكال مختلفة. وكان من هذه الأشكال، الحركات الدينية، وأهمها الوهابية والسنوسية، وحركات استقلال الأمراء والولاة، كما حدث في الجزائر وتونس ومصر والعراق والجزيرة العربية.

ثم نشأت الحركة الدستورية العثمانية، فأيدتها الفئة العربية المتنوّرة، وحاول بعض الأمراء العرب، والولاة الرسميين، أن يستفيدوا منها.

وما إن حل القرن التاسع عشر، حتى كانت السلطنة تتراجع أمام غزوات القوى الخارجية: روسيا القيصرية، بريطانيا، وفرنسا. كما أخذت تتراجع أمام الحركات الداخلية المتعددة الأشكال: حركات شعوب البلقان التي تسندها روسيا وأوروبا، حركات الولاة الذين يستفيدون من كل

التناقضات، وحركات الأمراء وشيوخ القبائل الذين رأوا في ضعف السلطنة فرصة للاستفادة، تسمح لهم بتعزيز أنفسهم، وتوسيع إماراتهم.

وأمام ذلك كله، رأت حركة المتنورين، أن الحل لا يكون إلا بفرض الدستور، وتحديد حقوق الأفراد والأمم، وتقييد السلطة المطلقة، وتبني النهج الأوروبي في التنمية.

وكان متنورو العرب جزءاً من هذا الاتجاه الدستوري، بكل تناقضاته. وكانوا يضمون رجال دين، وخريجي جامعات وتجاراً، ومؤيدين من مختلف فئات الشعب. وكانت الدعوة اصلاحية عموماً في البدء، رافقها حديث عن العرب، ودور العرب. ثم أخذت تتطور، فنما داخلها اتجاه قومي عربي، يؤكد وجود أمة عربية، ويطالب بوحدتها، واتجاه اصلاحي علماني، يدعو إلى تبني أفكار الثورة الديمقراطية الأوروبية، ويطالب بحركة تغيير واسعة في المجتمع، واتجاه ديني اصلاحي، يدعو إلى التحرر من الخرافات، وإقامة الشورى، وفتح الطرق أمام التطور. . واتحدت هذه الاتجاهات، على الرغم من تناقضاتها، في سبيل فرض اللامركزية، وانتزاع بعض حقوق العرب، ومنها أن تكون اللغة العربية رسمية في الولايات العربية، وأن يكون للعرب ممثلوهم في السلطة التشريعية والتنفيذية، وأن تكون للولايات العربية حصتها من ميزانية الدولة الخ. .

وكان ممثلو العرب، يريدون استمرار السلطنة، لتظلّ قوة امام المد الامبريالي، وانتزاع الموافقة على مطالبهم المتواضعة. ولكن طبيعة السلطنة قبل الدستور وبعده لم تسمح بتحولات فعلية، مما قاد إلى اتجاه اللامركزيين سنة 1916 إلى التحالف مع الشريف حسين وبالتالي الانجليز، على أمل أن ينالوا بعض حقوقهم.

وقاد هذا إلى التجزئة المرّة اللاحقة. ولكن الخيارات كانت محدودة، وأفق الحركة الوطنية لم يكن يسمح بمواقف أكثر جذرية وعمقاً.

الثالثة: تحديد طبيعة التحول واتجاهه: فالتحول مطلوب، والكل

ينشده. ولكن أي تحول؟ كان الاتجاه الديني يريده تحولاً ضمن إطار السلطنة، يعطي العرب حقوقهم، ويحول السلطنة إلى شورى، ولكنه يبقيها. وكان في هذا الاتجاه اتجاهات، أهمها اتجاه الكواكبي والزهراوي الذي كان ضد الظلم والاستبداد، ومع التحديث. وكان مع اعادة بناء السلطنة على أسس تعطي العرب دوراً أساسياً، وتعيد الخلافة إليهم. وكان من هذه الاتجاهات اتجاه محمد عبده ورشيد رضا الذي اتسم بروح تعليمية عامة، وكان أكثر محافظة.

وكان الاتجاه القومي الذي تبلور مع بداية القرن، وتمثل (بالعربية الفتاة)، أكثر ثورية، فهو اتجاه قومي واضح الملامح، معاد للاستعمار كله، ومع الوحدة العربية. وكان هذا الاتجاه يريد إعادة بناء السلطنة على أسس تكفل الحقوق القومية للعرب ولغيرهم. كما كان يطرح شعارات الثورة الديمقراطية كاملة، حرية ومساواة واخاء.

وأما الاتجاه الثالث فكان إصلاحياً علمانياً، يهمه الانتقال من التخلّف إلى الحضارة. وكانت الحضارة بالنسبة إليه، ليست إلا منتجات الدول الغربية. وكان في هذا الاتجاه قوى معادية للسلطنة، أكثر مما كانت معادية للاستعمار الغربي.

وكانت هذه الاتجاهات تتلاقى على ضرورة التغيير، ولكنها تختلف على طبيعته ومداه.

وكان الاتجاه القومي واسطة العقد، فهو مع التغيير الذي يتطلب التحديث، وهنا كان يلتقي مع الاتجاه الاصلاحي العلماني، ولكنه من جهة أخرى، مع تغيير يعبر عن مطامح الأمة ويحترم تراثها، ومن هنا كان يلتقي مع الاتجاه الديني.

ولقد أدى ذلك من جهة، وضعف هذه الاتجاهات من جهة أخرى، وحاجتها إلى الوحدة في مقاومة السلطنة، إلى اللقاء ضمن اطار حزب اللامركزية.

ولكن حزب اللامركزية، كان إطاراً فضفاضاً. وكان ما يجمع المشاركين فيه لا يعبر عن كل مطامحهم. وكان كل منهم يعتبره الحد الأدنى الذي يوافق عليه، ما دامت الظروف غير مواتية له.

ولقد أثبتت الأحداث أن إطار اللامركزية لم يكن قادراً على ممارسة دور القيادة، إلا في النشاطات التي طالبت بحقوق العرب (1911-1914)، ضمن اطار السلطنة. أما عندما اقتضى الأمر مواجهة السلطنة، وانتزاع الحقوق العربية، فقد تحلّقت قيادات اللامركزية حول الشريف حسين.

قدمت هذه الاتجاهات خدمة كبرى للفكر العربي الحديث، بما انتجته في الميادين المختلفة من أدب. وسيظل ما قدمته من أبرز ملامح هذه المرحلة، ومن أنبل عطاءاتها.

3 ـ الاحتلال والتطورات اللاحقة

المرحلة الأولى: 1917-1945

انضمت الحركة القومية إلى الحلفاء، خلال الحرب الأولى. وأملت قياداتها أن تحقّق، بعد الحرب، الاستقلال السياسي، ونوعاً من الوحدة للمشرق العربي، ولكن مراهناتها خابت، لأن الانجليز والفرنسيين الذين كانت لهم مصلحة في أن يخوض العرب الحرب ضد الأتراك، كانت لهم مصلحة أكبر في أن يُسْتَعْمَر الوطن العربي كله.

ولقد عقدت اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية سنة 1916، وهي السنة التي أعلن فيها الشريف حسين ثورته. وجاءت اتفاقية سان ـ ريمو سنة 1920 لتكرس نتائج هذا الاتفاق.

وما إن انتهت الحرب، حتى تنكّر الانجليز لعهودهم، وفرضت حدود التجزئة الجديدة، ونُفِيَ الشريف حسين، وطورد رجالات الحركة القومية. وعم الاحتلال أجزاء الوطن التي كانت ولايات عثمانية، وبدأ عهد جديد.

لقد بات الوطن محتلاً ومجزأً، كما لم يكن من قبل. وكانت السيطرة العثمانية احتلالاً، ولكنه كان احتلالاً متخلفاً. وعلى الرغم من وقوع السلطنة ببراثن شبكة العلاقات الدولية، منذ أكثر من قرن، إلا أنها كانت ما زالت تمثّل نمطاً خراجياً متخلفاً وتابعاً. وهكذا، انتقل الوطن من النهب البدائي إلى النهب المنظم. كما حدث مع الأجزاء المحتلة سابقاً، وخاصة عدن، ومصر، وتونس والجزائر.

أما التجزئة، فقد أصبحت حدوداً رسمية، لمستعمرات خاضعة. وبات المواطنون العرب، «رعايا» دول متعددة، حتى عندما كان السيد واحداً، مثل مصر وفلسطين أو الجزائر وتونس، وسوريا ولبنان. ولقد هدف الاحتلال هذه المرة، إلى تكريس التجزئة، ليمنع وحدة الحركة القومية، وليكيّف المستعمرات مع حاجاته، ويربطها بمرجعها مباشرة.

هل يعني ذلك أننا نعتبر بقاء الاحتلال العثماني أفضل؟ لا بالطبع، فالقضية ليست أمنيات ولا إدانات. إن القيادات العربية التي اتخذت قرار الانضمام للحلفاء، كانت قد اقتنعت أن انضمام السلطنة إلى المحور، وضعها في الجانب الخاسر، ولذلك حاولت بالانضمام إلى الحلفاء أن تكون شريكاً في لعبة دولية كبيرة. ولما كان وزن المشاركة العربية محدوداً، كانت النتائج محدودة أيضاً..

لقد كان محتماً أن تؤدي الحرب العالمية الأولى إلى ما أدت إليه، إذا أخذنا كل أوضاعها، وموازين قواها بعين الاعتبار. وكانت السلطنة من الحلقات الضعيفة التي ستتقطّع حتماً، عند حدوث انفجار عالمي. وما كان يمكن أن تنقذها تشبّثات الذين كانوا يعتبرونها ملاذ المسلمين. ولا تمنيات دعاة السلاطين الجدد في هذه الأيام. وليس عسيراً فهم مثل هذه الحقيقة التي يسهل تفسيرها.

لقد انتقل الوطن من احتلال إلى احتلال، ومن احتلال بدائي متخلّف إلى احتلال حديث متطور. وما كان ذلك خيار العرب، ولا حتى خيار

قيـاداتهم التي لجـأت إلى الانجليـز، لأنها هي أيضـاً كـانت تـطمـح إلى الاستقلال والوحدة. بل كانت نتيجة ميزان القوى الواقعي الذي كـان ضد السلطنة من جهة، وضد مطامح العرب من جهـة أخرى. ولم تفـد محاولات قيادات العرب انتزاع مكاسب، ولو يسيرة، لأن قواهم لم تكن شيئاً يذكر في ذلك الصراع. وإذا كان السلاطين قد أنكروا عليهم كل شيء، وكان حزب الاتحاد والترقي قد بطش بهم، فما كان ممكناً أن يعطيهم الحلفـاء المنتصرون شيئاً.

لقد أتبعت الحرب الوطن العربي وجزأته، وشتتت حركته القـومية. وقـد قاد ذلك إلى وضع حركة النضال العربي، ضمن إطار جديد، اتسم بالتالي:

أ ـ انتكـاس النضال القـومي، وخمود دعـواته المنـظمة، وتـوزع رمـوزه الباقية على الأقطار العربية المختلفة.

ب ـ تكـوّن تكتلات سيـاسية جـديدة، ضمن إطـار الأقـطار المصنـوعـة حديثاً، تطالب بالاستقلال لهذه الأقطار، ولا تطرح برامج قومية.

ج ـ انفجار ثورات عفـوية قـطرية، لم تكن تتعـدى الحدود التي رسمهـا الاستعـمار، إلا بالتعـاطف الـذي تخلقـه لـدى الجـماهـير العـربيـة، وبمسارعة حركة المتطوعين العرب للالتحاق بها.

ولذلك، لم تنجح، حتى محاولات عقد مؤتمر عربي في أوائل الثـلاثينات. ولم ينشـأ حزب النـداء القومي إلا في أواخـر الثلاثينـات. أما حـزب البعث العـربي الاشـتراكي، فلم يعلن إلا في أواخـر الأربعينـات، وتلتـه حـركـة القوميين العرب، بعد قيام الاحتلال الصهيوني.

أما الأحزاب الشيوعية، فقد بدأت تنشأ منذ أوائـل العشرينات، ولكنهـا نشـأت على أنها أحـزاب قطريـة. وإن كان بعضهـا قد انتبـه لأهمية القضيـة القومية، ما بين 1929-1931. إلا أن ذلك كان اتجـاهاً عـابراً في فـترة ما قبـل الحرب العالمية الثانية.

ولم تحقق النضالات العظيمة ما بين 1918-1939 أية نجاحات تذكر، وظل الوطن العربي خاضعاً وتابعاً. وكانت مصر والعراق دولتين مقيّدتين بمعاهدتين، وعلى أراضيهما قواعد أجنبية.

المرحلة الثانية 1945-1982

بدأت بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة نضال جديدة، سارت في طريقين:

أولهما : طريق النضال الشعبي المتعدد الأشكال، والذي خاضته القوى الحزبية والشعبية في أقطار المشرق، ومصر والسودان وليبيا، ولم ينتهج هذا النضال طريق المقاومة المسلحة. وكانت أهدافه تنحصر في التحرر من السيطرة الاستعمارية، وتحقيق الوحدة العربية، ومقاومة الكيان الصهيوني.

ثانيهما : طريق المقاومة المسلحة التي اندلعت في تونس، الجزائر ومراكش، ثم الشطر الجنوبي من اليمن. وبينما كانت قوى المقاومة في المغرب الكبير تناضل من أجل الاستقلال، كانت المقاومة في اليمن جزءاً من الحركة القومية العربية، وتحمل أهدافها السياسية والاجتماعية.

وقد أدى هذا النضال إلى إنهاء السيطرة المباشرة التي كانت تمارسها القوى الامبريالية التقليدية: بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، واسبانيا، وفتحت الأبواب أمام تطورات لاحقة. كان منها:

1 - الحركات والانقلابات التي قادت إلى توجيه ضربات للإقطاع والسيطرة الاقتصادية الأجنبية، وسيطرة الفئات التجارية على مرافق الاقتصاد الأساسية، وفرض أنظمة جديدة.

2 - التوجه إلى التسلّح من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، وفتح باب التعاون الاقتصادي والثقافي معها.

3 ـ انفجار الصراع مع الكيان الصهيوني سنة 1956، 1967، 1973 و 1982، وتفاقم أزمة الصراع العربي ـ الصهيوني.

4 ـ نشوء المقاومة الفلسطينية.

ولكن ذلك كله لم يؤد إلى تحقيق أهداف العرب القومية. ذلك أن فلسطين ما زالت محتلة، بالإضافة إلى الجولان، وأجزاء من سيناء، ولبنان وما زالت الاسكندرون وعربستان وسبتة ومليلة محتلة أيضاً. ولأنه انتهى عهد الاحتلال المباشر، فإن عوامل التغلغل الامبريالي غير المباشر قد ازدادت كثيراً، وبدلاً من أن يتحرر الاقتصاد القومي، فإنه ازداد ارتباطاً بالأسواق الرأسمالية. أما التجزئة، فقد ازدادت رسوخاً، وبدأت أشكال جديدة، منها إثارة التناقضات الطائفية والمذهبية والإثنية.

وهكذا نجد أنفسنا من جديد، أمام أوضاع عربية شديدة التعقيد.

الباب الرابع
المجتمع العربي: البنية الطبقية

خضع تكوين المجتمع العربي الحديث للعوامل التالية:

أولاً : التأثيرات المختلفة المنحدرة إلينا من عصر الانحطاط، ومنها التأثيرات القبلية والطائفية.

ثانياً : تأثيرات السيطرة العثمانية، وما خلفته من خراب وتخلف.

ثالثاً : تأثيرات الاحتلال الاستعماري والنهب، التي تركت آثاراً عميقة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.

رابعاً : تأثيرات الطبقات الحاكمة في عهود الاحتلال، أو بعد الجلاء، وتأثيرات القوى الحاكمة في العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة.

وقد خلّفت هذه التأثيرات المختلفة آثارها على البنية الاجتماعية، وخلّفت خليطاً من الظواهر المتناقضة المتداخلة. ولكنها لم تخلّف ظواهر شاذة، ولا أوضاعاً عصية على التحليل.

إن بنية المجتمع العربي الآن، تحكمها ظواهر ثلاث أشرنا إليها، وهي التبعية والتخلف والتجزئة. وهي ظواهر لا تجعل الوطن العربي خارج السياق التاريخي، ولا تجعله غريباً وشاذاً وغير مفهوم. إنها مفهومة تماماً، ضمن إطار فهمنا نشوء الاستعمار والامبريالية، ووظيفتها السياسية والاجتماعية، في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية.

إن البرجوازية الغربية، وظّفت المجتمعات المستعمرة، وجعلت منها أدوات لخدمة مصالحها. وهي لم تلغ الأنظمة القائمة، بل طوّرتها، لتكون متناسبة مع أغراضها. ولذلك أعطت القوى القائمة وظائف جديدة. فالإقطاع مطالب أن يلبي حاجات المصانع الرأسمالية للمواد الزراعية، وشيوخ القبائل مطالبون أن يكونوا حماة الأنظمة التي تقيمها الدول الاستعمارية، وهكذا.. وكان حلف زعماء الاقطاع والقبائل والطوائف والبرجوازية، سند الارتباط بالسياسة الاستعمارية. أما البرجوازية المتوسطة والصغيرة، الفلاحون، والعمال، فوظيفتهم خدمة السياسة العامة التي تضعها الدول الاستعمارية، وينفذها عملاؤها على أرض الوطن.

وظل الأمر كذلك إلى بداية الخمسينات، حيث بدأ التحول يأخذ مجراه، نتيجة العوامل التالية:

1 ـ تخلخل دور الاستعمار القديم، بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز دور الامبريالية الجديدة، ودور الاتحاد السوفياتي، وانعكاس ذلك على أوضاع العالم الثالث عامة، وأوضاع الوطن العربي خاصة.

2 ـ تخلخل أدوار الطبقات المرتبطة بالاستعمار القديم، وبروز أدوار الطبقات الجديدة، وخاصة البرجوازية الصغيرة والفلاحين والعمال.

3 ـ ازدياد الحاجة إلى الطاقة، وانفجار الثروة النفطية، وأثر ذلك في الأقطار المصدرة، والأقطار المجاورة.

4 ـ ازدياد حاجة الدول المصنعة إلى الخامات، وازدياد حاجتها إلى الأسواق لتصدير منتجاتها.

5 ـ نمو المدن على حساب الريف، واتساع قطاعات الخدمات، واتساع نسبة البرجوازية المتوسطة والصغيرة ودورهما السياسي والاجتماعي.

إن هذه التطورات جميعاً، جعلت من الوطن العربي، ودون أية حواجز،

ميدان منافسة للسلع المصنعة، والقيم البرجوازية، ولم تنج من ذلك حتى أطراف الريف وقلب البادية.

وقد أدى هذا إلى بلورة البنية الطبقية، وإعطائها مضامين معاصرة، أكثر من أي وقت مضى.

ونستطيع بناءً على ذلك كله، أن نرسم الخريطة الطبقية في الوطن العربي كما يلي:

أ ـ الطبقات مالكة الثروة: وهي:

- برجوازية الأرض والعقار: وتتكون من بقايا الإقطاع، وزعماء العشائر والأمراء، والتجار الذين يملكون أراضي وعقارات واسعة، توظف في استخراج ريع. وقد نمت هذه الطبقة في الدول النفطية الخليجية، وفي السعودية خاصة، وفي المدن التي نمت خلال العقود الثلاثة الماضية. ويدفع نمو المدن، وارتفاع أسعار الأراضي، والحاجة إلى المساكن، إلى زيادة جشع هذه الطبقة وتراكم ثرواتها.
- التجار: وهم ممثلو السمسرة الدولية، والمسيطرون على التجارة الداخلية. وتزداد ثروة هؤلاء ازدياداً هائلاً، لاتساع حركة الاستيراد والتصدير، وقدرة الأسواق العالمية على استيعاب الخامات، وقدرة الأسواق الداخلية على استيعاب السلع.
- الصناعيون: وهم الذين يوظفون رؤوس أموالهم في الصناعات التحويلية والخفيفة، وفي صناعات المواد الغذائية، الخ..

وتربط هؤلاء علاقات مختلفة. فإما أن يعمل الواحد منهم في هذه المجالات جميعاً، أو أن تكون بينهم علاقات نسب ومصاهرة، ومشاركة وتمويل، الخ..

وكثيرون منهم لا يعملون داخل القطر الذي ينتمون إليه فحسب، بل في

الأقطار العربية، وفي البلدان النامية، وحتى في الدول الرأسمالية. ويقوم هؤلاء بشراء عقارات أو المساهمة في شركات، أو حتى إنشاء استثمارات.

وقد أتاحت الثروة النفطية الفرصة إلى بعض هؤلاء، ليكونوا من كبار أصحاب رؤوس الأموال العالميين.

وستلعب هذه الطبقات والفئات أدواراً متزايدة الأهمية، بسبب اتساع حاجة الأسواق الداخلية للسلع المصنّعة، والمواد الغذائية، ونتيجة زيادة حجم التجارة الدولية والتجارة الداخلية.

ويزداد ارتباط هذه الفئات بالدوائر الرأسمالية باتساع حركة التجارة، وزيادة الأرباح التي تحققها لهذه الأوساط قاطبة.

ب ـ الطبقات الكادحة والمستغَلة، وهي:

- البرجوازية الصغيرة، المدنية والريفية. وقد اتسع هذا القطاع من الشعب، خلال العقود الثلاثة الماضية، بسبب اتساع المدن، وضرب الإقطاع وفرض أشكال الإصلاح الزراعي، وبسبب استيلاء شرائح منها على السلطة.. وتضم حرفيين صغاراً، وخريجي جامعات وثانويات، وفلاحين يملكون قطع أرض صغيرة، أو قليلة الانتاج، وأصحاب دكاكين صغيرة، وموظفين وضباطاً.
- الفلاحون الفقراء والمعدمون، والشغيلة الزراعيون.
- الطبقة العاملة. وقد تطور عددها، وزادت قوتها، خلال العقود الثلاثة الماضية، نتيجة بناء صناعات أساسية، وتطور الصناعات الاستخراجية والتحويلية.

ولكن مجمل التطورات المشار إليها قادت إلى النتائج التالية:

أولاً : حوّلت شريحة من البرجوازية الصغيرة إلى قوة حاكمة، ومكّنتها

من خـلال تسلم السلطة والاقتـصـاد، أن تـرث امتيـازات البرجوازية، وأن تحقق فئات منها مكاسب اقتصادية واجتماعية، جعلتها فئة حاكمة تتمسك بالسلطة، وبجني الأرباح السريعة.

إن هذه الشريحة الآن، تحولت إلى قوة قمع من جهة، وإلى قوة استقطاب قطاعات من البرجوازية الصغيرة المحرومة والفلاحين والعمال.

ثانياً : قدمت لفئات من الطبقة العاملة مكاسب وامتيازات، سيان على صعيد التحول إلى قيادات، أو نتيجة رفع الرواتب، وبناء مساكن، وتوفير ضمانات صحية واجتماعية. وكان هذا نتيجة تدفق الثروة النفطية حيناً، أو بناء مصانع بأموال المساعدات حيناً، أو رغبة في كسب فئات من الطبقة العاملة، على حساب الاقتصاد، حيناً.

ثالثاً : زادت من دور الدولة والقطاع العام اقتصادياً، وفي كل الأنظمة على السواء، وزادت من دور قطاعي التجارة والخدمات، ودمّرت دور الريف.

وسيكون لهذا كله أثره في وعي كل الطبقات والفئات الاجتماعية ومواقفها. كما سيكون له أثره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الباب الخامس
قوى الثورة، والقوى المضادة للثورة

إن اللوحة الطبقية التي رسمناها، تحدد قوى الثورة، كما تحدد القوى المضادة للثورة. أما قوى الثورة فهي:

1 ـ البرجوازية الصغيرة: وتتناقض شرائحها المختلفة مع السيطرة الإمبريالية، ومع سيطرة الطبقات مالكة الثروة. ولها مصلحة في التحول الجذري، لأنه يسقط الطبقات والفئات التي تستغلها وتقمعها. ولكنها طبقة غير موحدة، وتطمح الشرائح العليا منها في السلطة، فإذا وصلتها بالانقلابات، أو عن طريق استغلال الحركات الجماهيرية، تحوّلت إلى قوة قمع، تحالف بقايا الطبقات المضادة للثورة. وتلعب شرائحها الثورية والديمقراطية دوراً بارزاً في النضال القومي والديمقراطي وحتى الاشتراكي. ودورها يزداد أهمية بازدياد عددها، وازدياد دورها الاجتماعي والاقتصادي.

وهي بما تملكه من وعي وخبرات ومطامح طبقية ثورية، وخاصة في الثورة القومية الديمقراطية، تؤلف أوسع القطاعات من القوى القومية، والأحزاب الشيوعية في وطننا، وتقود الآن الحركة الشعبية والنقابية.

2 ـ الطبقة العاملة: طبقة ناشئة، أصولها حرفية مدنية أو فلاحية في الغالب. لا تلعب دورها الخاص بها حتى الآن، بسبب نشأتها الفلاحية وحداثة عهدها، وضعف نسبتها. ولأن تجمعاتها الكبرى

نشأت في العقود الثلاثة الأخيرة. . وخاصة في العقدين الأخيرين. . سيزداد دورها بازدياد نسبتها وخبرتها، وازدياد معاناتها مع الطبقات المالكة، والسائدة، وباتساع نطاق الاستغلال الرأسمالي وزيادة حدته. وهي قوة أساسية من قوى النضال في سبيل الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، ومنها شرائح واسعة تلعب دوراً هاماً في ترويج الأفكار الاشتراكية، والنضال في سبيل تحقيق الاشتراكية، لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية فيها.

3 ـ الفلاحون والفقراء والمعدمون والشغيلة الزراعيون وشغيلة المدن: وهم قوى ثورية، تستقطبها الطبقة العاملة، أو البرجوازية الصغيرة. ويخرج منها ثوريون وفوضويون. ولكن فيها قوى ثورية هائلة، لأنها خارج إطار الطبقات المستقرة، وتعاني من الفقر المدقع والاستغلال البشع، وتعيش ظروف البطالة الدائمة والمقنعة، وتعمل بالمياومة، أو دون ضمانات اجتماعية. إنها قوة مفتتة ومتقلّبة، وإذا كانت أوسع قطاعاتها معادية للقمع، فإن صفوفها تفرز عملاء ومخبرين أيضاً.

أما القوى المضادة للثورة، فهي الطبقات مالكة الثروة، وهي الطبقات والفئات التي أشرنا إليها سابقاً. وهي قوى يزداد ارتباطها بالرأسمالية العالمية، لأنها إن عملت في التجارة، فهي وسيطة في نقل المواد الخام إلى أسواق الدول المصنعة، وفي نقل السلع من الدول المصنعة إلى أسواق الأقطار المستهلكة. وإذا كانت برجوازية عقارية ومن كبار ملاكي الأراضي، وانتجت القطن مثلاً، فمن أجل التصدير. وإذا أنتجت مواد للاستهلاك الداخلي، كانت علاقاتها بالأسواق العالمية من خلال الآلات والمنتجات الزراعية، ومن خلال مشاركتها في الأعمال التجارية، أو مصاهرتها رجال الصناعة والتجارة. وإذا عملت في الصناعة كان دورها بناء صناعات تتكامل مع الصناعات الرأسمالية العالمية، أو ترتبط بها. إن هذه القوى رجعية، مرتبطة ومعادية للتقدم، وإن اختلفت من حيث التربية والثقافة. ويمكن تصنيفها كالتالي:

أ ـ القوى التقليدية المتخلّفة من التجار والصناعيين وملاّك الأراضي، وهي رجعية مغرقة، معادية لأي تقدم، وتستند في موقفها إلى التمسك بالدين والتقاليد الإقطاعية ـ التجارية التقليدية. وهذه القوى تساند الحركات الطائفية الآن، وتحقد بشدة على الحركات القومية والديمقراطية.

ب ـ القوى التجارية الحديثة: وهي عميلة رأس المال المالي، وتدعو إلى التحديث، ولكنها حذرة. وهي تتناقض مع القوى التقليدية في أنها تريد مجتمعات عصرية، وتتحدث قطاعات منها عن ضرورة الديمقراطية. ولكنها تعادي الشيوعية معاداة شديدة، ومن هنا يأتي حذرها من الحركات الديمقراطية.

ج ـ القوى الصناعية: وهي تدعو إلى التحديث أيضاً، وإلى ادخال العلم والآلة، ولكنها تخاف التأميم والتحولات الاجتماعية، وتقف من الحركة الشعبية موقفاً حذراً ومعادياً.

إن هذه اللوحة تجعل قوى الثورة في البرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين المعدمين ومعدمي المدن. وتجعل القوى المعادية في الطبقات والفئات الأخرى.

وتلعب البرجوازية الصغيرة، بشرائحها المختلفة دوراً أساسياً في الحركات الثورية والديمقراطية والنقابية. لأنها تلعب دوراً أساسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وقد مكّنها هذا الدور من تسلم قيادة الحركة الشعبية والنقابية وحتى العمالية منها. وتحاول أن تهيمن على حركة الطبقة العاملة، وأن تربط نموها بها.

أما الطبقة العاملة، فنتيجة لما ذكرنا، ظل دورها ثانوياً حتى الآن. وإن كانت حركة نموها ورسملة الأسواق المحلية، وتفاقم الصراع مع الاحتلال، والاستغلال والاضطهاد، يدفعها إلى مزيد من التماسك والفعالية والقوة.

أما القوى المضادة، فإن أخطر جناحيها: الجناح الوسيط الذي يلعب دور وكيل الاحتكارات والشركات الرأسمالية، والجناح المتخلف الذي يتغطى بالدين، ويشهر سلاح الطائفية. وتزداد خطورة الجناح الطائفي، بسبب تنظيم قواه، وتحديد دور سياسي وعسكري لنفسه، ومحاولته قيادة الجماهير الشعبية. وهناك العديد من العوامل التي تخدمه، ومنها، إثارة النزعات الدينية، وتمويل الدول الرجعية النفطية الحركات الدينية والطائفية، وانتكاس الحركات القومية والديمقراطية في الوطن العربي.

الباب السادس
في طبيعة الثورة

إن طبيعة الثورة تحددها عوامل ثلاثة:

الأول: وجود الاحتلال الأجنبي، والسيطرة غير المباشرة. وقد مر بنا أن هناك أجزاء من وطننا محتلة، وأنه بشكل عام تابع أو شبه تابع.. وهذا يجعل في رأس مهمات قوى الثورة، محاربة الاحتلال الأجنبي، والنضال لتصفية الهيمنة غير المباشرة..

الثاني: وجود أنظمة وبنى متخلّفة، تتداخل فيها بقايا الإقطاع والقبلية والطائفية، وتتّحد مع مخلّفات المرحلة الاستعمارية، وهذه الأنظمة والبنى باتت أساس التبعية والتخلّف والتجزئة في وطننا.

الثالث: وجود طبقة عاملة ناشئة، لا تلعب الدور الأساسي في الانتاج، ولا تلعب الدور الأساسي في الحركة السياسية.

ولذلك كله، فإن طبيعة الثورة قومية ديمقراطية شعبية.

وهي قومية:

(1) لأن الوطن ما زال محتلاً في أجزاء منه، تابعاً أو شبه تابع في مجمله، وهذا يجعل تحرير الأراضي المحتلة، وتصفية آثار التبعية، على رأس جدول مهمات قوى الثورة.

(2) ولأن التجزئة عامل أساس من عوامل التبعية والتخلّف، كما أسلفنا،

ولأن تحقيق الوحدة القومية يحقق مطامح الجماهير الشعبية، ويوفر الأساس لاستقلال حقيقي، وتنمية حقيقية.

وهي ديمقراطية:

(1) لأنها تسقط بقايا الإقطاع والقبلية والطائفية، ومخلفات القرون الوسطى. وتبني المجتمع الموحد الجديد الذي يضمن الحرية والمساواة لجميع المواطنين.

(2) ولأنها تبني سلطة الشعب الديمقراطية ممثلة كل القوى الديمقراطية في المجتمع

وهي شعبية:

(1) لأنها تمثل جماهير الشعب الكادحة من العمال والفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، وسائر القوى الوطنية في الشعب.

(2) ولأن هذه القوى وحدها هي القادرة على انجازها، ومن خلال تحالفها الوطيد.

إلا أننا يجب أن نؤكد أن الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، ليست مرحلة قائمة بذاتها، وليست مرحلة زمنية محددة سلفاً. لأنها تحمل في أحشائها بذور التحول إلى الاشتراكية. وعلينا أن نعمل، ومنذ الآن لإعداد القوى القادرة على إنجاز المهمات القومية الديمقراطية الشعبية، وإعداد القوى اللازمة للتحول نحو الاشتراكية، حتى نضمن سرعة إنجاز المهمات القومية الديمقراطية الشعبية، ومنع الارتداد والانحراف، وضمان السير على طريق الاشتراكية.

إن تحديد طبيعة الثورة شرط أساس لتحقيق النصر. إذ أن الخطأ في تحديدها يقود، إما إلى هيمنة الاتجاه اليميني الذي يطرح برنامجاً قومياً لا

يحدد قوى الثورة ولا برنامجها، أو إلى هيمنة اتجاهات طفولية تطرح الطبقة مقابل الأمة، وتطرح برامج ثورة اشتراكية بروليتارية سابقة على أوانها.

ولقد عرف الوطن العربي الاتجاهين، بمختلف تعبيراتهما السياسية والفكرية.

أما نحن، فنرى الثورة العربية، ضمن إطار ظروفها الموضوعية والذاتية. وهي رؤية لم تسقط عوامل وجود الاحتلال والتبعية، ولا أسقطت على الطبقة العاملة الناشئة الأحلام المفرطة، ولا تجاهلت دور الفلاحين والبرجوازية الصغيرة في الثورة الديمقراطية، ولا نسيت موضوع الثورة الديمقراطية كلها.

وهذه الرؤية مبنية على تحديد قوى الثورة، ضمن ظروفها المحددة، وتحديد القوى المضادة للثورة تحديداً دقيقاً..

ويتضمن هذا الطرح أربع قضايا أساسية:

الأولى: قضية الاحتلال والتبعية، وحلّها بانجاز التحرير الشامل والاستقلال القومي. وهي قضية تشمل اعتبار احتلال أي جزء من أرض الوطن مسألة قومية، لا تتعلق بالجزء المحتل فقط، كما تشمل اعتبار التبعية غير المباشرة بكل أشكالها السياسية والاقتصادية، نمطاً من الاحتلال في عصر الامبريالية. وتشمل أيضاً إعطاء معركة التحرير الشامل، السياسي والاقتصادي، أهميتها في برنامج الثورة.

وهكذا تكون قضية التحرير القومي ركناً أساساً في برنامج الثورة العربية، ويكون من الضروري تعبئة كل قوى الثورة لإنجاز هذا الهدف.

الثانية: قضية التجزئة وحلها بالوحدة القومية، وهي الوحدة القائمة على أن هناك أمة عربية واحدة، وأن عوامل تجزئتها مصطنعة، وأن انجاز الوحدة القومية الشاملة ركن أساسي من أركان الثورة العربية. وتعني الوحدة الشاملة إسقاط كل حدود التجزئة، وإقامة دولة الوحدة على كل أرض

الـوطن بحدوده الـطبيعية، وعـلى أساس المسـاواة الكاملة لكـل المواطنـين، بغض النظـر عن الانتماء الديني أو المذهبي أو الأصل القومي. وهذه الوحدة القـومية تنجـزهـا قـوى الثـورة، وتتم عـلى أسـاس ديمقـراطي، يحـترم حق الشعوب الأخرى في تقـرير مصـيرها، ويـرفض سياسـة العدوان، واحتـلال الأراضي بالقوة، ويؤمن للأقليات القومية داخل حدود الوطن كل حقوقها.

وهذا يستلزم منا أن نـطرح القضية القـومية بـوضوح، وأن نفنّـد الأفكار السـائدة حـول القضية القـومية، وخـاصة الاتجـاهات الفـاشية والشـوفينيـة والاتجاهات الطبقية المبتذلة. فالأمة العـربية واحـدة من الأمم القديمـة، ولها حقها في الوجود، كغيرها، والوحدة ضمانة تطورها وقوتها.

والأمة العربية مكوّنة من طبقات، ولهذه الطبقـات مصالـح متعارضـة أو متناقضة، ولكن طبقات العمال والفلاحين والبرجوازيـة الصغيرة، التي تمثّـل أكـثرية المـواطنين السـاحقة، لهـا مصلحة في إنجـاز الـوحـدة، مهـما كـانت خلافاتها حول قضايا الوحدة عينها، وقضايا الثورة الأخرى.

الثالثة: قضية الثورة الـديمقراطيـة: إن الوطن العـربي متخلّف وتابـع أو شبـه تابـع. ولذلـك فإن الثـورة الديمقـراطيـة لم تنجـز فيـه، ولا في العهـد الاستعماري، ولا في عهد الاستقلال، وهذا يجعـل الثورة الـديمقراطيـة ركناً أساساً ثالثاً من أركان الثورة. إلا أنها ليست ثورة ديمقراطية عادية، بل ثـورة ديمقراطية شعبية، تشارك في إنجازها قوى الثورة المشار إليها سـابقاً، وينتـج عنها، لا ترسيخ المبادىء الديمقراطيـة المتمثلة في مبادىء الثـورة الديمقـراطية فحسب، بل قيام سلطة الشعب الديمقراطيـة، المرتكـزة على تحالف جبهـوي يمثـل كل قـوى الثورة، وكـل الطبقـات والفئات الاجتـماعية ذات المصلحـة فيها..

وعليه، فإننا نرى:

أ ـ ضرورة التشـديد عـلى أهمية الثـورة الـديمقـراطيـة، وضرورة تعميق الوعي بمبادئها، وتعميمها ونشرها.

ب - ضرورة تحقيق التحالف الجبهوي الذي يمثلها ويجسّدها.

ج - ضرورة مواجهة الأفكار القمعية والأنظمة القمعية.

د - ضرورة تعرية جذور المواقف المستخفة بالمبادىء الديمقراطية والثورة الديمقراطية، بحجة أنها ثورة برجوازية.

إن طرح برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، لا يعني أننا نطرح بديلاً لثورة اشتراكية راهنة، لأن الثورة الاشتراكية ليست راهنة، بسبب تعدد مهمات المرحلة السابقة عليها، وضعف الطبقة العاملة خاصة، والتحالف العمالي - الفلاحي عامة. ولأن المهمات المتخلفة من المراحل السابقة مهمات مطروحة على الأمة عامة، وعلى الثوريين والديمقراطيين خاصة. وسيحتاج انجازها إلى جبهة قومية ديمقراطية شعبية.

وتتقوى هذه الثورة وتتعمق بمقدار المشاركة الشعبية فيها، من جهة، ومشاركة الثوريين والديمقراطيين من جهة أخرى. وسيزداد اتجاهها نحو الاشتراكية عنفاً وعمقاً بمقدار:

1 - زيادة دور التحالف العمالي - الفلاحي وقوته.
2 - زيادة دور القوى الثورية والديمقراطية في التحالف.
3 - جذرية المواجهة مع الاحتلال والامبريالية والتبعية والتخلّف.
4 - زيادة دور الجماهير الشعبية بتعبئتها وتنظيمها وتسليحها وتدريبها.

إن الثورة العربية، ثورة قومية ديمقراطية شعبية، متجهة نحو الاشتراكية.

الباب السابع
حول البرنامج

إن تحديد طبيعة الثورة، يحدد لنا طبيعة البرنامج وطريقة إنجازه.

أولاً ـ البرنامج:

إن برنامجنا، برنامج ثورة قومية ديمقراطية شعبية. وهذا يعني أن أهدافنا هي التالية:

1 ـ **تحرير أرض الوطن العربي من كل آثار الاحتلال.** ولما كانت هناك أراضٍ ما زالت محتلة، فإن تحريرها مهمة كل قوى الثورة، وكل الجماهير الشعبية. وهناك الآن شكلان للاحتلال المباشر:

أولهما: قديم ويتمثل في احتلال فلسطين واسكندرون وعربستان وسبتة ومليلة. ونقصد بالاحتلال القديم، الاحتلال الذي تم بالشكل التقليدي، وإن كان المحتلون في فلسطين مرتبطين بالإمبريالية الأمريكية، وكذلك في تركيا.

ويتساوى الاحتلال من حيث كونه احتلالاً، ولكن المحتلين يختلفون من حيث خطورتهم. ولذلك فإن الخطر الرئيسي في معركتنا مع المحتلين يتمثل بالاحتلال الصهيوني، لأنه:

أ ـ يمثّل حركة عرقية مغرقة في رجعيتها، وقادرة باستقطاب قطاعات من

يهود العالم، واستخدام كفاياتهم ونفوذهم في أوطانهم، واستقدام قطاعات منهم، أن تظل خطراً متفاقماً.

ب - يرتبط بالامبريالية الأميركية أكبر قوة امبريالية، وذات المصالح الكبيرة في وطننا، وذات المصلحة بالتحالف مع الكيان الصهيوني.

ج - يقوم على أساس التوسع والعدوان، وتفتيت كيان الأمة العربية، واحتلال المزيد من أراضيها.

د - يقوم في الموقع الوسط من الوطن، ويفصل بين جناحيه الآسيوي والأفريقي.

هـ - يملك قوة عسكرية كبيرة وأسلحة متطورة.

ولهذه الأسباب كلها، يجب أن تحشد القوى لمواجهته، وأن يعتبر الخطر الرئيسي بالنسبة للأمة العربية كلها..

أما أشكال الاحتلال المباشر الأخرى، فإنها أقل خطراً على حركتنا القومية، وعلى وجود أمتنا. هذا بالإضافة إلى أن مشكلة عربستان والاسكندرون، مشكلتان مع دولتين جارتين، تجمعنا بهما روابط تاريخية عديدة. ولذلك فإن تحرير عربستان واسكندرون سيكون ضمن إطار نضالنا لتحرير أنفسنا، ولإقامة علاقات صحيحة مع الشعوب المجاورة خاصة، والشعوب عامة. ولذلك فإننا يجب أن نبذل كل الجهود لتفهم الحركة الشعبية في هاتين الدولتين معنى إصرارنا على استعادة أراضٍ عربية محتلة. وأن نحاول التفاهم معها على حلول تضمن السيادة والحقوق القومية لجميع الأطراف المعنية.

وفيما يتعلّق بالمستعمرات الإسبانية، فإن تطور الحركة القومية العربية سيفرض إعادتها.

إن شكل الاحتلال القديم، بات فيما عدا الكيان الصهيوني، الشكل

الأقل خطراً من حيث أهدافه وآثاره وأطرافه. ومع ذلك فإن علينا أن نضعه ضمن إطاره في برنامجنا، وهذا يفرض علينا:

1 ـ أن نقوم بحملة تعبئة قومية شاملة، تحدد موقفنا من الاحتلال، وتعرف الجماهير الشعبية بالمناطق المحتلة، وتطرح قضيتها.

2 ـ أن نضع خططاً مدروسة لتعبئة الجماهير العربية في الأجزاء المحتلة، وأن نعبئها وننظّمها، ونقدم كل دعم لازم لنضالها.

3 ـ أن نتبنّى حركتها الثقافية، فنشجع الصحافة والنشر، ونبني الجامعات، ونوسع نطاق البعثات لأبنائها، ونفتح كل مجالات التفاعل.

4 ـ أن نعد القوى اللازمة لاستعادة هذه الأجزاء، ضمن إطار الاستراتيجية الشاملة للثورة العربية.

وثانيهما: جديد، ويتمثل بأنواع القواعد التي أنشأتها الامبريالية الأميركية على أرض الوطن، بعد اتفاقيتي كمب ديفيد، وإن كان بعضها قد سمي بالتسهيلات العسكرية. وتأتي هذه القواعد والتسهيلات العسكرية، ضمن إطار استراتيجية أميركية شاملة، هدفها فرض السيطرة على وطننا، ومواصلة نهب ثرواته من جهة، ومواجهة الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. وتحتل هذه القواعد مواقع استراتيجية من الوطن العربي، وهي قابلة للاتساع في المواقع التي أقيمت فيها، وللامتداد إلى مواقع جديدة.

ويمثل هدا النمط من الاستعمار أكبر الأخطار التي تواجهها الأمة العربية للأسباب التالية:

1 ـ إننا نواجه في هذه القواعد الامبريالية الأميركية، أعتى قوة امبريالية.

2 ـ إن هذه القواعد تعبير عن التحالف، بين الامبريالية الأميركية والأنظمة التي قامت القواعد على أراضيها.

3 ـ إن قيام هذه القواعد، يربط الأقطار فيها بالامبريالية الأميركية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

4 ـ إن قيام هذه القواعد ارتبط باتفاقيتي كمب ديفيد، وبالسياسة الأميركية للدفاع عن الكيان الصهيوني.

إن قيام هذه القواعد، مكان قواعد عسكرية أخلتها الدول الامبريالية الأخرى كبريطانيا، إثر الهبّات التي تلت الحرب العالمية الثانية، يدل على أن الامبريالية القديمة والجديدة، لا تستطيع أن تتخلى عن دورها العسكري الخارجي، كما يعكس أزمة الامبريالية العالمية، وحاجتها للسيطرة على الأسواق الخارجية، ويكشف أيضاً مدى أزمة الأنظمة الرجعية في الوطن العربي، وأقطار العالم الثالث. إن هذه الأنظمة تضع نفسها، واستقلال شعوبها، في حماية الامبريالية الأميركية، وفي خدمة مخططاتها الدولية.

إن تحرير الوطن من كل آثار الاحتلال المباشر، وتصفية كل القواعد العسكرية، مهمة كل القوى الوطنية والديمقراطية. وعلى حركتنا أن تضع هذه المهمة في رأس جدول أعمالها. ولكن عليها أيضاً أن تفرّق بين المحتلين من حيث الخطورة، وإن كان عليها أن تعتبر كل احتلال احتلالاً. ويقع العدو الأميركي الصهيوني في رأس قائمة هؤلاء الأعداء، وعلى رأس معسكر العدو الرئيسي.

5 ـ تحرير أرض الوطن من كل آثار السيطرة غير المباشرة. لقد أنجزت معظم أقطار الوطن العربي استقلالها السياسي من الاحتلال المباشر، خلال العقدين التاليين على الحرب العالمية الثانية. ولقد تحقق الاستقلال بأشكال مختلفة كما ذكرنا، وقاد ذلك إلى خروج القوات المحتلة، وتصفية قواعدها، وإسقاط المعاهدات، ولكن الوطن العربي، مع ذلك، لم يخرج من إطار التبعية غير المباشرة.

لقد عاش العرب صراعاً حاداً خلال العقود الثلاثة الماضية، كان من

أهدافه تصفية آثار التبعية غير المباشرة. وقامت الانتفاضات والانقلابات لتحقيق هذه الغاية. ومثلت التجربة الناصرية (1956-1967) محاولة جادة في هذا المجال، من بين محاولات أخرى في سوريا والجزائر والعراق وليبيا واليمن الديمقراطية، ولكن هذه المحاولات انتكست، أو لم تحقق معظم أهدافها، لأسباب أهمها:

أ - التكوين السياسي والفكري لشرائح البرجوازية الصغيرة التي حكمت، وضعف دور الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء.

ب - الانتكاسات السياسية التي حصلت، والتراجعات التي تمت في ميدان تشجيع الصناعة القومية، وتقنين الاستيراد، وانتهاج سياسة تنمية قومية شاملة، على أساس معاداة الامبريالية.

ج - عجز القطاع العام، في ظل غياب سياسة ملتزمة جدياً بالجماهير الشعبية الكادحة، وغياب الرقابة العمالية والشعبية، وتسلط أجهزة الأمن والمخابرات، عن تحقيق أهداف التنمية، وسداد الحاجات الأساسية.

د - تدفق الثروة النفطية، وزيادة أسعار النفط، بعد حرب تشرين 73، وتحول الأنظمة المنتجة إلى أنظمة تصدر خامات النفط وتستورد كل شيء.

هـ - انتهاج سياسة اقتصادية، تقوم على بناء المدن، وتوسيع نطاق الخدمات، والتوسع في توفير أسباب الرفاهية، قبل توفير عوامل النمو الاقتصادي.

و - سيطرة الرشوة والفساد والهدر وعدم المبالاة في الأجهزة الرسمية، وتحولها إلى أجهزة تعيق النمو، وتفشل إنجاز الخطط، وتكلف الشعب تكاليف باهظة.

ولذلك، وعلى الرغم مما تحقق في هذه الأقطار من محاولات بناء صناعة،

وتنمية زراعة، فإنها ما زالت، شأن الأنظمة الرجعية، تصدر الخامات، وتستورد السلع المصنعة والمواد الغذائية، ومعظم الحاجات الأساسية والثانوية. وقد باتت هذه سمة بارزة للاقتصاد العربي المجزّأ المتخلف التابع..

إلا أن ذلك لا ينفي أن الوطن العربي انقسم إلى فئتين بسبب توجهاته السياسية والاقتصادية، فئة من الرجعية التقليدية التي حافظت على بنى المجتمع التقليدية والعلاقات التقليدية مع الدول الامبريالية. وهذه الدول تتمثل بالمملكة العربية السعودية، وامارات الخليج، وعمان والأردن وتونس ومراكش ولبنان. ولقد حافظت هذه الأنظمة على نمط السلطة التقليدي، وإن زيّن بعضها بزينات دستورية. وتمسكت بنمط الملكية الفردية وشجعته، وفتحت أسواقها للسلع الأجنبية بلا قيود. وقد انتج ذلك وضعاً سياسياً اجتماعياً مختلطاً. فهناك سلطة من بقايا القرون الغابرة، تستند إلى عشائر وطوائف ومؤسسات دينية واجتماعية من القرون الغابرة أيضاً، وتبني جيوشاً ومؤسسات وأجهزة حديثة من حيث الشكل، وتحافظ على علاقات وطيدة مع الدول الامبريالية، وتفتح أسواقها لكل السلع الأجنبية. فيقوم اقتصاد خدمات، أساسه سياسة تصدير الخامات، واستيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية، وقواه العائلات الحاكمة وحواشيها من الوسطاء والمؤسسات القبلية والطائفية وأجهزة الدولة القمعية. وهكذا نجد أن (الرسملة) اقترنت ببقايا القرون الغابرة، لأنها عملية تسويق أكثر منها عملية انتاج. وتقف القوى القبلية والطائفية والمتخلفة عموماً، ضد الثورة الزراعية والصناعية، ولكنها تبارك العلاقات مع القوى الامبريالية، وتدفق السلع الأجنبية، وإن كان بعضها يواصل حملته على الفكر الغربي والحضارة الغربية، بدراهم أنظمة تابعة للإمبريالية كالسعودية.

لقد عمّمت هذه الأنظمة التعليم، دون أن تجعله إلزامياً، وبذلك فإن عدد الأميين يتضاءل باضطراد، وترتفع نسبة خريجي المدارس الثانوية

والجامعات. ولكن هذه الأنظمة لجأت أيضاً إلى مساندة المدارس الدينية وتوسيعها، وزيادة دورها. وهي تحاول بذلك أن تخرج قوى تعتمد عليها في مواجهة حركة الوحدة القومية والصراع مع الامبريالية، واقامة سلطة الشعب الديمقراطية، لأن الحركة الدينية تطرح الوحدة الاسلامية بديلاً للوحدة العربية، وحكم الشريعة في مواجهة قيام سلطة ديمقراطية، ومعاداة الشيوعية أمام المطالبة بمحاربة الامبريالية. وتأمل هذه الأنظمة، وهي أنظمة انتهازية ذرائعية، أن تبقى في أمان، ما دامت قوى الشعب تتصارع بهذه الطريقة.

إن هذه الأنظمة ليست مستعدة لرهن اقتصادها فحسب، بل هي مستعدة في الأساس لرهن سياستها بسياسة القوى الامبريالية، وخاصة الامبريالية الأميركية. وهي تكرس تبعية سياسية واقتصادية كاملة من نوع جديد، وإن كانت لا ترفض شكل الارتباط التقليدي، إذا اقتضته الضرورات.

أما الفئة الثانية، فهي الأنظمة التي قامت بها انتفاضات وانقلابات ضد أشكال الحكم التقليدية، مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا. أو التي تحررت بعد حرب مقاومة، مثل الجزائر، واليمن الديمقراطية. لقد حاولت هذه الأنظمة جميعاً أن تنتهج سياسة جديدة، فضربت العلاقات مع الدول الامبريالية، وأنشأت علاقات صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، وضربت الاقطاع والكمبرادور، وأنشأت القطاع العام. ولكن الهزات السياسية فيها ومن حولها، قادت إلى:

أ - تراجع كامل في مصر، أعاد مصر إلى حظيرة الامبريالية الأميركية، وأخرجها مؤقتاً من دائرة الصراع مع الكيان الصهيوني، وأعاد لبقايا الإقطاع والكمبرادور دورها، وأنشأ طبقة جديدة من الوسطاء الذين يتفنّنون في اتاحة الفرص أمام رأس المال الأجنبي للسيطرة على اقتصاد مصر.

ب ـ وارتداد كامل في الصومال والسودان عن سياستها السابقة، وانتهاج سياسة مماثلة للسياسة المصرية.

ج ـ وتعرجات وتراجعات في الأنظمة الأخرى، التي اتجهت نحو المزيد من المحافظة، داخلياً وفي علاقاتها الدولية. وقد شمل التراجع ميادين هامة، مثل المواجهة مع الامبريالية عامة والأميركية خاصة، والموقف من العدو الصهيوني، والأنظمة العربية الرجعية، ومجالات أخرى كضرب مصالح الإقطاع والفئات التجارية الوسيطة ونمو العلاقات الاقتصادية مع الامبريالية.

إن هذه الأنظمة فشلت في حل مجموعة من المعضلات التي تواجهها حركة التحرر العربية، وهي:

- الفشل في إقامة علاقة صحيحة مع الجماهير الشعبية، وانتهاج سياسات غير ديمقراطية بمجملها.
- العجز عن انتهاج سياسة تحالف صحيحة مع كل القوى الوطنية والديمقراطية، على أساس ثابت ودائم نسبياً.
- العجز عن بناء علاقات جبهوية على الصعيد القومي.
- العجز عن انتهاج سياسة تنمية سليمة، تقود إلى تنمية الموارد، وبناء زراعة وصناعة، تحققان المزيد من الاكتفاء، ووقف نزف المواد الخام، واستيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية تدريجياً.

وقد شاركت كلها بنسبة أو بأخرى، بشكل أو بآخر، في تفتيت حركة الجماهير الشعبية، وتشويه الحركة النقابية، وشرذمة الحركة القومية واضعافها، وتوسيع قطاعات الخدمات، وإضعاف القطاعات المنتجة، وخاصة الزراعة والحرف وتربية المواشي إلى درجة كبيرة. وقادت تقلباتها وصراعاتها وعجزها عن مواجهة الامبريالية الأميركية والكيان الصهيوني، إلى

فقدان ثقة قطاعات واسعة من جماهيرها، وإلى نمو الاتجاهات الطائفية في ظلها أو على هامشها.

إن تجربة التحرر السياسي والاقتصادي عن هذه الطريق لم تثبت أي نجاح، يجعل الجماهير الشعبية متمسكة بهذا النهج، أو متعلقة برموزه.

وتكشف متابعة عملية التحرر في الوطن العربي خلال المائة عام الماضية السمات التالية:

أولاً : لم تأخذ عملية التحرر منحى قومياً شاملاً. فقد اتصفت الهبّات والانتفاضات والثورات المسلحة بالمحلية. وعلى الرغم من بروز تأييد جماهيري واسع لمعظم الهبّات والانتفاضات، إلا أن العملية عينها كانت تظل محلية. هكذا كان شأن المقاومة الجزائرية 1827-1847، وكذلك كانت حركة المهدي في السودان، وحركة عرابي في مصر، وكل ثورات العرب في القرن العشرين. وكان عدم الشمول القومي يضعف هذه الحركات، ويعرّضها للتصفية، على أيدي قوى استعمارية كبيرة وغاشمة.

ثانياً : لم تأخذ عملية التحرر منحى منظماً دؤوباً، بل اتخذت منحىً عفوياً. وكان هذا أيضاً يجعلها هبات تفور سريعاً وتغور سريعاً.

ثالثاً : لم تكن عملية تحرّر جذرية من الاستعمار، بل كانت عملية تعديل شروط العلاقة به، بشكل أو بآخر، لأن هناك فئات كانت تتطلع لدور أكبر على صعيد السياسة والاقتصاد.

ولذلك لم ترتبط عملية النضال من أجل التحرر من الاستعمار بثورة ديمقراطية عميقة. وكان لذلك أسبابه:

1 ـ فالفئات القائدة ليست ديمقراطية، حتى عندما كانت معادية للاستعمار تماماً، مثل الأمير عبد القادر، وعرابي وجمال عبد الناصر.

2 ـ والجماهير الشعبية متخلّفة، وليست مهيأة لثورة ديمقراطية عميقة.

ولذلك لم تتم عملية التحرر الشاملة من الاحتلال المباشر، والتبعية غير المباشرة. وعلى الرغم من كل ما تحقق من أشكال الاستقلال القطرية، فإن هناك أراضٍ ما زالت محتلة، وهناك أقطاراً تابعة أو شبه تابعة، وهناك أقطاراً مستقلة، ولكنها لم تستطع التحرر من التبعية تماماً.

ولذلك كله تظل عملية التحرر القومية الشاملة مهمة رئيسية وملحة، وعلى رأس جدول أعمال قوى الثورة العربية.

2 ـ انجاز الوحدة القومية:

إذا كان العرب لم يحققوا تحررهم القومي الجذري الشامل، فإنهم لم يحققوا وحدتهم القومية أيضاً. ولا شك أن القضيتين مترابطتان. ذلك أن الثورات الجزئية والعفوية كانت نتيجة عدد من العوامل، أهمها:

أ ـ عمليات القضم الكولونيالية الجزئية (عدن، مصر، الجزائر، تونس.. الخ) وكان هذا القضم يخلق ردود فعل موضعية، وليس رد فعل شاملاً.

ب ـ بنية اقتصادية شبه اقطاعية مجزّأة، وفئات حاكمة على ولايات، وملاكون عقاريون وتجار ذوو مصالح محدودة.

ج ـ غياب أية قيادة تحظى بالإجماع، أو تستطيع قيادة الجماهير على صعيد الوطن كله.

وقد جرت محاولات مواجهة مع الاحتلال العثماني، ومحاولات القضم الكولونيالية، كان أهمها كما أشرنا الحركة الوهابية والحركة السنوسية وحركة محمد علي. وكانت هذه الحركات ترمي إلى الوحدة أيضاً. وكانت الحركتان الأوليان إسلاميتين، قامتا على أساس مواجهة الإسلام العثماني بإسلام حقيقي بديل، ومواجهة الحضارة الغربية بالإسلام. أما محمد علي، فقد

حاول بناء دولة حديثة نسبياً، تتبنى النظم الغربية دون أن تتخلى عن الإسلام. ومن الطبيعي أن تفشل الحركتان الأوليان، لأنهما كانتا عودة من العصر إلى التاريخ. وكان بروز محمد علي، واكتسابه القوة على حسابهما. أما محمد علي فقد بَنى القوة اللازمة لتحقيق الوحدة، وحقق أجزاء منها، وبات قادراً على هزيمة السلطنة، ولذلك قررت الدول الاستعمارية الأوروبية محاربته، وإجباره على التقوقع في مصر. وكانت هذه بداية التجزئة الحديثة المكرسة امبريالياً.

لقد كانت القوى الاستعمارية الأوروبية تريد الاستيلاء على تركة الرجل المريض، ولذلك فقد كان ضرورياً، ألاّ تقوم دولة عربية موحدة. ثم إن الدولة الموحدة والسوق الموحدة ستحول دون اقتطاع أجزاء من الوطن العربي، أو السيطرة عليه كله، وستجعل استثمار الوطن الموحد واتباعه اقتصادياً أمراً أكثر تعقيداً.

ولذلك كان يجب أن يحتل الوطن، وأن يتجزأ، وأن تقوم فيه أشباه دول تابعة، تنمي اقتصادها على هامش الاقتصاد الامبريالي. ولقد حصل ذلك. ولم تفد محاولات مناضلي العرب من أجل الوحدة العربية القومية، في أواخر القرن الماضي، والعقدين الأول والثاني من هذا القرن. لأن القوى الامبريالية كانت مصممة على إنجاز عملية الاخضاع والاتباع، وكانت القوى القومية ضعيفة، وغير قادرة على المواجهة المؤثرة الفعالة.

ولقد تبع انهيار السلطنة العثمانية، وانهيار «الثورة العربية»، وقيام الحكم الاستعماري الشامل، في نهاية الحرب العالمية الأولى عدد من الانفجارات الاستقلالية، وظلت قضية الوحدة قضية خطابات وشعارات، حتى أواخر الثلاثينات. ومنذ ذلك التاريخ نشأت حركات قومية عدة أهمها:

أ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ـ أوائل الأربعينات (وإن كان المؤتمر التأسيسي قد عقد سنة 1947).

ب ـ حركة القوميين العرب ـ أوائل الخمسينات.

ج - الحركة الناصرية - أواخر الخمسينات.

وقد ساهمت هذه الحركات، حتى وهي تتصارع، في طرح قضية الوحدة، وفي نشر الوعي القومي. ولكنها عجزت أن تتحد على برنامج، ثم عجزت عن تحقيق أية وحدة.

وعلى الرغم من أن عبد الناصر حقق أوسع شعبية، إلا أنه عجز عن تحقيق وحدة القوى الطليعية والمنظمة، وخلق الجبهة القومية، ولذلك فشل أيضاً في إنجاز أي مشروع وحدوي. وفي الدفاع عن الوحدة السورية - المصرية.

لماذا حدث كل ذلك؟ إن هنالك ثلاثة أسباب:

الأول: كانت الامبريالية العالمية ما زالت قوية، وكانت قد خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم مما أصاب بريطانيا وفرنسا من انهاك، فإن الامبريالية الأميركية كانت ما زالت في عنفوانها، وإذا كان ضعف بريطانيا وفرنسا، وطموح الامبريالية الأميركية، يسمح باستقلال قطري جزئي، فإن عملية الاستقلال هذه لم تكن تعني أن الوحدة الشاملة مقبولة، فقد كان ضرورياً للإمبريالية أن يبقى الوطن العربي هامشاً تابعاً، وإن بصيغ جديدة.

الثاني: كانت الطبقات والفئات التي نمت ضمن إطار الوضع الكولونيالي، ذات مصالح قطرية محدودة. وكان كل مطمح هذه الطبقات والفئات أن تعدل شروط علاقاتها بالامبريالية، لا أن تنهي هذه السيطرة تماماً. وقد أخذت العلاقة، من الثلاثينات إلى أواخر الخمسينات، شكل الاستقلال المقيد بمعاهدة. ثم أخذت شكل الاستقلال غير المقيد ظاهرياً، لأن العلاقة التي نشأت، بين الطبقات الحاكمة والمالكة في هذه الأطراف، والمراكز الامبريالية، قوية إلى درجة لا تحتاج معها إلى فرض اتفاقيات رسمية.

أما البرجوازية الوطنية، المتعارضة مصالحها مع الامبريالية، فلم تتم أبداً، لأن كل نمو رأسمالي كان على هامش السوق الرأسمالية العالمية، ولذلك فإن التعارضات التي كانت تحصل كانت تعارضات ثانوية أيضاً.

وعليه، فإن التناقض لم يكن أساساً تناقض البرجوازية المحلية مع القوى الاستعمارية المهيمنة.

الثالث: وكانت الفئات القائدة الداعية إلى الوحدة القومية ما زالت قاصرة نظرياً وعملياً. ويعود ذلك إلى ما يلي:

أ - كانت الطبقة العاملة ما زالت جنينية، وغير مؤهلة لإفراز قيادة وقوة موحدة حتى نهاية الخمسينات. وكانت الأحزاب الشيوعية التي نشأت على هامش الكومنترن، أوروبية الفكر والطابع، فلم تستطع أن ترى الطبقة ضمن الأمة، ولا الصراع الطبقي ضمن إطار الصراع ضد الامبريالية والاقطاع والكمبرادور. وهو نقيض ما حدث في الصين وفيتنام وكوريا.

ب - وكانت البرجوازية الصغيرة (العصرية)، ما زالت محدودة أيضاً، ومتخلفة. ولم تستطع أن تكوِّن قيادة شعبية ولا قيادة فكرية، لأنها كانت ما زالت نصف اسلامية، نصف معاصرة. فانشغلت بالتوفيقات والمصالحات، ولم تستطع بلورة برنامج نظري سياسي محدد. هذا بالإضافة إلى أنها بنت أحزاباً مطالبة لا أحزاب كفاح، ووزّعت نفسها بين أحزاب اليمين والوسط واليسار، ولم تعط أي اهتمام جاد لقضية التنظيم والكفاح المسلح.

وكانت جماهير الشعب في تناقض مع الامبريالية، ومع عملائها، ولكنها كانت خاضعة لهيمنة الإقطاع والقيادات القبلية والوجاهات والقوات الاستعمارية، وموزعة بين قيادات حضرية وريفية، عصرية وقبلية، علمانية ودينية، ومدعوة دائماً إلى برامج تمثل كل هذه الاتجاهات.

ولقد قاد هذا كله، لا إلى هزيمة المشاريع الوحدوية فحسب، بل إلى تراجع القضية القومية في النظرية والممارسة. فمن ناحية المشاريع الوحدوية، باتت الجماهير والقوى الوطنية، لا تُؤَمِّل بها كثيراً. فقد فشلت كل المشاريع الوحدوية منذ عام 1962، وحتى الآن. ومن ناحية النظرية، نما منذ أوائل الستينات تياران متناقضان، ولكنهما يطرحان نفسيهما، ومن موقعين مختلفين، على أنهما غير قوميين، وهما: الاتجاه الماركسي ـ اللينيني، والاتجاه الإسلامي.

لقد عارض الاتجاه الاسلامي القومية العربية بالإسلام، وطرح الإسلام على أنه نظرية شاملة، تتضمن كل مستلزمات التقدم. وتمثل هذا الاتجاه من الناحية السياسية في مسألتين، معارضة، وحتى محاربة الفكرة القومية والقضية القومية، على أساس أن لا قومية في الإسلام. ومعارضة، وحتى محاربة كل أفكار التقدّم، بحجة أنها غريبة وملحدة ومعادية للإسلام الخ.

أما الاتجاه الماركسي، ما عدا فئات قليلة، فقد عارض الأمة بالطبقة، والصراع القومي الشامل بالصراع الطبقي، وقد جعلته طفوليته يتصور البروليتاريا العربية طبقة قادرة مهيأة مستعدة، وأنها طبقة قائمة بنفسها، ليس لها من مهمات إلا حسم معركة البرجوازية. ولهذا لم يعط القضية القومية أي اعتبار، واعتبرها مجرد أوهام رجعية، أو مجرد صراع مع هذه الامبريالية أو تلك، إلا في حالات ومراحل محددة كانت شواذ في الخط العام، كبرامج الأحزاب الشيوعية في سوريا ولبنان وفلسطين ثم مصر (1929-1931) ومواقف بعض الأحزاب الشيوعية العربية الآن، كالحزب الشيوعي اللبناني.

وقد نما هذان الاتجاهان في أوساط المثقفين والمتعلمين، وفي بعض القطاعات الشعبية. وبينما قدم الاتجاه الاسلامي رؤيته للوحدة الاسلامية، وأطروحاته لدحض الفكرة القومية، فإن الاتجاه الماركسي اكتفى برفض قومية الرجعيين، ولكنه أسقط من حسابه القضية القومية، واستنكف عن أن يطرح بديلاً لها. وما طرح لا يدل على فهم الجوهر الثوري للقضية

القومية طبقياً في وطننا، ولعلاقاتها بالثورة الديمقراطية، وأهمية الثورة الديمقراطية في تأسيس الوعي الاشتراكي.

لقد ساعد على حصول هذا كله عدد من العوامل:

- إن الفكر القومي من ساطع الحصري حتى الآن، لم يقدّم جديداً. وظلت القضية القومية عامة وعائمة. وكان من المؤسف أن الناصرية أكّدت بعض هذه المفاهيم العامة، ولكنها لم تضف جديداً، ولا قدّمت مفهوماً متماسكاً.

- إن البعث انقسم، وأن القطرين اللذين يحكمهما تصارعا بدلاً من أن يتحدا، وقسّما القوى الوطنية والديمقراطية، بدلاً من أن يوحداها.

- إن القوى الامبريالية، وعلى رأسها الامبريالية الأميركية، قررت أن ترمي بثقلها ضد القضية القومية، بعد التجربة الناصرية ووحدة 1958.

- إن القوى القومية لم تحقق نصراً ضد الكيان الصهيوني.. ولم تعرف كيف تدير كفة الصراع معه.

وأدى ذلك إلى أن يزداد البحث عن البدائل، وتنتشر الاتجاهات المشار إليها، باعتبارها بدائل مجربة. ولكن الذين نشروها، أو الذين تمسّكوا بها من حسني النية، وطيبي القلب، لم يفكّروا جيداً بعلاقة الفكر بالسياسة، والنظرية بالممارسة، فما من فكر فعال وناجع خارج إطار الزمان والمكان، وما من فكر ينتصر وحده، بغض النظر عن حامليه، وما من فكر ناجع وفعال بلا سياسة.

والقضية القومية العربية قضية الزمان والمكان، فهي قضية الوجود العربي ونمائه، وهي قضية الصراع مع الامبريالية في عصر يناهض الامبريالية، وهي قضية الطبقات والفئات الكادحة والمستغَلة، لا قضية البرجوازية. وهي لهذه الأسباب كلها، يجب أن تكون على رأس برنامج كل حركة ثورية، وأن تكون قضية برنامج كل قوة ثورية، وكل طبقة ثورية، وخاصة

العمال. . وهذا هو الذي يجعلها ثورة ديمقراطية، توحد العمال والفلاحين والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، وتنهي الاحتلال وبقايا السيطرة المباشرة وغير المباشرة، وبقايا الاقطاع ومخلّفات القرون الوسطى.

أما قوة انجازها، فهي الطبقات والفئات المشار إليها آنفاً، من خلال الجبهة القومية المتحدة وجيش الشعب.

ولهذه الأسباب جميعاً، فإن قضية الوحدة تزداد تعقيداً. فقد خلقت الهيمنة الامبريالية والتبعية الاقتصادية أشكال سلطة متعددة، لها مصالحها الخاصة، وليس لأي منها مصلحة في الوحدة، لأنها لا تعكس إرادة أوسع قطاعات الأمة من جهة. ولأن مصالحها الاقتصادية لا تحتاج إلى السوق القومية، بل إلى اتساع العلاقات الخارجية. وما دام الاقتصاد القطري، يصدر خامات ويستورد سلعاً، فإن السوق القومية ليست مطلوبة، ويزيد الارتباط بالسوق الامبريالية من تفاقم هذه الظاهرة.

ولكن هذه الظاهرة عينها، ظاهرة اتساع التبعية الاقتصادية، والارتباط بالسوق الامبريالية، تؤدي شيئاً فشيئاً، إلى ظاهرتين أخريين:

أولاهما: انهيار أنماط اقتصاد الكفاف، والحياة القبلية والقروية المتخلّفة، ودخول عالم رأس المال في أواخر القرن العشرين. وهذا يزيد فقر الجماهير الواسعة، ويسقط أنماط علاقات الكفاف، والعلاقات القبلية والقروية.

وثانيهما: نقل أزمة النظام الرأسمالي إلى المجتمعات التابعة، وكشف أزمة الأنظمة الحاكمة في هذه الأقطار، لأنها تعجز عن حل الاشكالات المتفاقمة، سيان في صراعات هذه المجتمعات مع أعدائها، أو حتى في حل اشكالاتها الداخلية، كالعمل والغذاء والتعليم.

وقاد هذا إلى أن تبحث الدوائر الامبريالية عن حلول لمجموع هذه الظواهر، فكان من ذلك:

- إثارة التناقضات المذهبية والدينية والاثنية في هذه المجتمعات، حتى لا تتحد، ولا تصبح سوقاً موحدة، وحتى لا تبني صناعاتها وزراعاتها، وتعود إلى الوراء.
- تكثيف الاستثمار والهيمنة الاقتصادية والسياسية، كما هي الحال في البرازيل، وبعض أقطار أميركا الجنوبية.
- مساندة طبقات حاكمة رجعية، تحافظ على السلطة في الداخل، والارتباط بالخارج.

ويستخدم لكل حالة علاجها.

وعليه، فإن القضية القومية تحتاج إلى معالجتها الخاصة، لأنها من القضايا المركزية الثلاث، وعلى رأسها، ولأنها وحدها التي تستطيع أن تعطي لقضية التحرر أبعادها ومعانيها.

وهذا يتطلب منا أن نفهم القضية القومية، وأن نخوض الصراع من أجلها، وأن نضعها في مكانها من عملية الصراع القومي الطبقي الشاملة. وحركة التحرير الشعبية العربية ترى في هذا المجال التالي:

أولاً : إن القضية القومية، هي قضية وجود الأمة، وبالتالي فإن محاربة التجزئة، وتحقيق الوحدة، مهمة كل الوطنيين. ولكن الظروف الملموسة تجعل العمال والفلاحين والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، أصحاب مصلحة حقيقية في تحقيق الوحدة، ولذلك فإن هؤلاء هم قوتها الأساسية.

ثانياً : إن هذه القضية تحتل موقعها في برنامجنا، باعتبارها واحدة ثلاث يقوم عليها البرنامج.

ثالثاً : إن الدعوة للوحدة، وطرح قضية العرب القومية، ليس له علاقة من قريب أو بعيد بالدعوات القومية العرقية المتعصبة، أو

بالدعوات القومية الرجعية. لأن سياق الحركة التاريخية لوحدة أمتنا سياق ثوري وتقدمي. ولأن المفاهيم التي نطرحها مفاهيم ثورية وديمقراطية، تقوم على الاعتراف بحق كل الأمم في السيادة، وبرفض سياسة التوسع والعدوان.. كما أنها تقوم على التعاون والتكامل بين جميع الأمم، لمصلحة كل البشر، وضد التوسع والعدوان والاضطهاد والسياسات العرقية والفاشية.

رابعاً : إن الأمة ليست نقيضاً للطبقة، فالطبقات تنمو ضمن اطار الأمم، والقضايا القومية لا تلغي الطبقات. وقد كانت قضية تكوّن الأمم قضية ثورية، ضمن الإطار التاريخي، وهي في عصرنا جزء من تصفية المرحلة الامبريالية، وبدء عصرٍ جديد. ولذلك فإننا لا نطرح الأمة مقابل الطبقة، ولا نطرحها لطمس الصراع الطبقي، بل نطرحها لخوض الصراع من أجل خلق الظروف الملائمة لتطور العرب التاريخي. وإننا إذ ندعو لحشد قوى طبقات وفئات مختلفة لتحقيق الوحدة، فإن ذلك لا يلغي دور الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، بل يضع الأساس لتطور صناعي وزراعي واسع، يجعل هاتين الطبقتين قوة الانتاج الأساسية، ويسمح بزيادة وعيهما، وبالتالي زيادة دورهما في العمل القومي كله.

خامساً : إن التفاوت الذي خلقته اختلافات السياسات الامبريالية، أو مصالح الطبقات والفئات المرتبطة بالتجزئة، لا يجعل القضية القومية ملغاة، ولا يفرض علينا حلولاً تليق بمخططات الماضي الامبريالي، والحاضر المرتبط به. إن التفاوتات موجودة، حتى داخل البلدان الموحدة، منذ أكثر من مائة عام، مثل ايطاليا. وهي ظاهرة تتطلب الدراسة والفهم، ولكنها لا تطرح حلاً غير الحل القومي، والذين يظنون الحلول القطرية هي الجواب،

مطالبون بتوزيع كل قطر من أقطارهم إلى أقطار، لأن التفاوت عينه موجود في كل قطر، ما بين منطقة وأخرى. إن مصلحة الأمة كلها، والجماهير العاملة الكادحة تتطلب الوحدة، وهذا هو المعيار. وبمقدار ما يزيد التغلغل الامبريالي، ويزيد بؤس الكادحين من جراء ذلك، وتتفاقم أزمة الطبقات الحاكمة في الأقطار التي يراد لها أن تكون أمماً، تتسع قاعدة الوحدة، وتتضح أهمية القضية القومية.

سادساً : إن الوحدة تعني إزالة الحدود والحواجز التي خلقتها الطبقات الحاكمة أو الحكم الامبريالي، وهذا يعني:

أ ـ إسقاط الحدود السياسية والجمركية القائمة كلياً.

ب ـ تصفية سياسات الطوائف والملل. وكل المخلفات المنحدرة من القرون الوسطى.

ج ـ فرض المساواة الكاملة بين المواطنين، دون أي اعتبار للدين أو المذهب أو الأصل القومي أو اللغة.

سابعاً : إن الوحدة تلتزم بحدود الوطن العربي المشار إليها في هذا البرنامج.

ثامناً : إن الاعتراف بحقوق العرب القومية، يتضمن الاعتراف للأمم والأقليات القومية التي تداخلت حياتها بحياة العرب، سيان بسبب العلاقات التاريخية، أو نتيجة التخطيط الامبريالي بحقوقها كاملة. وهذا يتضمن:

أ ـ الاعتراف للأكراد بحقوقهم القومية، ومن واجب العرب مساعدتهم لإنجاز وحدتهم القومية، ونيل استقلالهم. ويكون للأكراد في العراق حقوق أقلية قومية، حتى تتحقق الوحدة الكردية.

ب ـ لـزنج جنـوب السودان حقهم في الحكم الـذاتي، ضمن الوحدة العربية.

ج ـ لـلأرمن حقهم في احـترام ثقـافتهم، وتعليم لغتهم، ومساعدتهم في عملهم من أجل حل مشكلتهم القومية.

تاسعاً : إن الـوحدة تعني قيـام نظام واحـد وسلطة واحدة في كـل الوطن العربي، ويحدد الشعب شكـل السلطة، وبنيتها الإداريـة. ولكن هذه السلطة، ليست بأية حال، اتحاد أقطار، إنها سلطة الـوحدة الكاملة.

عاشراً : إن الوحدة لا تتحقق إلا من خلال:

أ ـ بناء تنظيم أو أكـثر يعمل عـلى الصعيد القـومي كله، لا على صعيد قطر واحد أو أكثر.

ب ـ جبهـة قوميـة متحدة، لهـا ميثاقهـا وهيكلها التنـظيمي، تضم كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية.

ج ـ جيش شعبي موحد، له قيادة موحدة.

د ـ تعبئة الجماهير الشعبية العربية بأهمية الوحدة في المحـافظة عـلى الـوجـود القـومي، وضرورتهـا لتحقيق التنميـة الاقتصادية والقوة السياسية.

إن حركـة التحـرير الشعبيـة العربيـة مطالبـة بأن تعـطي القضية القـومية أهميتها، وأن تبلور منطلقاتها الفكرية، وبرامجها السيـاسية، وأن تجسـد ذلك في النضال العملي. ولمـا كانت الـوحدة وحـدة الجماهـير الشعبية، فـإن تعبئة الجـماهير، وبلورة قنـاعات راسخـة لديهـا، أمر ضروري لضـمان مشاركتهـا الحاسمة.. وهذا يفرض علينا:

ـ المشـاركة في إعـادة كتابـة التاريـخ القومي، وإزالـة كل المـلابسـات التي علقت به.

- نشر الوعي القومي وتعميمه، وبلورته وتوطيده لدى قطاعات الجماهير الواسعة.

- كشف الأفكار والأطروحات المعادية للقضية القومية، سيان كانت طفولية أو كانت طائفية، أو دينية، أو مجرد ادعاءات تاريخية مثل الفرعونية والفينيقية.

- تطوير تدريس اللغة العربية وتاريخها والأدب العربي، بما يكفل قدرة الأجيال الناشئة على فهمها وتعلّقها بها.

3 ـ انجاز الثورة الديمقراطية:

إن الثورة الديمقراطية في وطننا أكثر تعقيداً منها في غرب أوروبا القرن التاسع عشر، أو الثامن عشر. ففي أوروبا كان انجاز الثورة الديمقراطية يتطلب الإطاحة بسلطة الاقطاع والكنيسة المتحالفين. وكانت هذه مهمة كل الطبقات الأخرى. أما في وطننا، فقد كان الوضع يقتضي الإطاحة باحتلال غاشم أولاً، كان عثمانياً، وبريطانياً وفرنسياً وايطالياً واسبانياً، ثم انهارت الامبراطورية العثمانية فصار احتلالاً غربياً منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وكان وضعنا في ذلك يشبه وضع ايطاليا قبل 1820، وأوروبا الشرقية قبل 1917 ـ إلا أن ما زاد وضعنا تعقيداً، كوننا كنا نواجه الكولونيالية التي تحولت إلى امبريالية مع أواخر القرن الماضي، وبدايات هذا القرن.

كانت المشكلة الأولى مشكلة الاحتلال الكولونيالي الذي تحول إلى احتلال امبريالي. ولم يكن ممكناً أن تنجز ثورة ديمقراطية، مع بقاء هذا الاحتلال، فقد كان هدف الاحتلال ابقاء الشعب متخلفاً، واستغلاله واستغلال موارده. ولذلك أجرى الامبرياليون التغييرات اللازمة الضرورية لضمان مصالحهم، وأبقوا كل شيء على حاله.

ولقد بيّنا كيف هزمت المحاولات المتتالية لدحر الاحتلال، ونيل الاستقلال. كما بيّنا كيف أوجدت الامبريالية الكيان الصهيوني، ليظل

عصاها الغليظة، عندما أخذت تتراجع عسكرياً لمصلحة الاستعمار الجديد. كما بينا كيف أوجدت الامبريالية الظروف الملائمة لاستمرار الارتهان بها، على الرغم من الاستقلال الذي حصل في معظم الأقطار العربية.

إن النضال العربي، للأسباب التي ذكرناها، لم يستطع أن ينجز الاستقلال الجذري الشامل، وهذه عقبة كأداء ما زالت تقف في سبيل ثورتنا الديمقراطية. ونحن الآن لا نستطيع أن نفكر بانجاز الثورة الديمقراطية، دون أن نفكر بالوجود الصهيوني، وبأشكال التبعية المباشرة وغير المباشرة التي أشرنا إليها.

أما المشكلة الثانية، فهي أن الوجود الامبريالي والصهيوني يتعهد مخلفات القرون الوسطى، ويزودها بمقومات البقاء والاستمرار. لأنه يرى فيها الضمان الحقيقي لبقاء حالات التمزق والتبعية والتخلف الراهنة. ولذلك ليس غريباً، أن يشهد الوطن العربي منذ نهاية الخمسينات حتى الآن محاولات يائسة من بقايا القوى الوسطوية، لزيادة دورها السياسي، ولبناء وجودها الاجتماعي والعسكري، ومنذ الحرب الطائفية في لبنان، سنة 1958 والطائفية تتفاقم. وها نحن نرى ما أحدثته في لبنان، وما تحاول إحداثه في سوريا والعراق ومصر. إنها تسعى جاهدة لفرض نظام طوائف مسلح.

وقد شارك تدفق النفط، وازدياد عائداته، في خلق دول، يحكمها شيوخ وأمراء من بقايا القرون الوسطى. وتحتل هذه الدول موقعاً هاماً في الحياة العربية الحديثة.

ولقد حاول النضال الاستقلالي أن يوحد بين كل القوى، بما فيها الاقطاعية والطائفية والرجعية، لإنجاز أهدافه. ولذلك كان برنامج الاستقلال دائماً برنامجاً من نقطة واحدة، الاستقلال. ولذا ظلت الاتجاهات المساومة هي الغالبة عليه. فهو لم يكن برنامج الجماهير الشعبية، وقواها الطليعية، بل كان برنامج الاقطاع والبرجوازية، وإن كانت الجماهير الشعبية تسنده.

وحين ازداد دور الجماهير، وتفاقمت مشاكلها الاجتماعية، وبدأت الانقلابات والانتفاضات، أخذت القيادات الجديدة، تضرب المصالح الأجنبية ثم الطبقات الوسيطة والاقطاع، ولكنها مع ذلك لم تكن تملك مفهوم ثورة ديمقراطية شاملة، ولم تكن تتبنى قيماً وتقاليد ديمقراطية. وكانت أجهزتها وأنظمتها قمعية ومحافظة إن لم تكن رجعية.

وهكذا نستطيع القول إننا حققنا استقلالاً إلى هذه الدرجة أو تلك على صعيد الأقطار، ولكنا لم نحقق استقلالاً قومياً جذرياً شاملاً. ونستطيع أن نقول إننا ضربنا بعض المصالح الأجنبية، ومصالح الطبقات الوسيطة في عدد من الأقطار، ولكنا لا نستطيع أن نقول إننا أنهينا التبعية السياسية والاقتصادية. ونستطيع أن نقول إننا عممنا المدارس في معظم أرجاء الوطن العربي، ولكننا مع ذلك حافظنا، وما زلنا على كل مخلفات القرون الوسطى.

ومع ذلك كله، فإننا نستطيع أن نقول جازمين إننا لم ننجز ثورة ديمقراطية قومية، ولا حتى ثورة ديمقراطية في جزء من الوطن. وهذه قضية الثورة الديمقراطية.

وتختلف ثورتنا الديمقراطية عن الثورات الديمقراطية الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما أنها تختلف عن ثورات الاتحاد السوفياتي والصين وفيتنام الخ.. وهي تختلف عن الثورات الأوروبية، لأن الثورات الأوروبية، قادتها البرجوازية، وإن كانت قاعدتها من العمال والفلاحين. والبرجوازية في وطننا ليست طبقة قائدة، لأنها جزء من الرأسمالية العالمية، تنمو على هامشها، وفي ظلها، وترتبط بمصالحها. ولذلك فإن دورها لا يعدو أن يكون ثانوياً، ولأن اعتمادها الأساسي لا يكون على جماهيرها، بل على القوى الرأسمالية العالمية..

كما أنها تختلف عن ثورات الاتحاد السوفياتي والصين وفيتنام، لأن تلك الثورات قادها حزب شيوعي، فحوّلها إلى ثورة اشتراكية.

أما نحن فالبرجوازية ليست مؤهلة، ولا مستعدة، ولا تعتبر هذا دورها. أما البروليتاريا، فما زالت محدودة القوة والفعالية. ولذلك فإن ثورتنا الديمقراطية ستكون بقيادة تحالف العمال والفلاحين والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. وهذا يعطيها شعبيتها، ويجعل لها قاعدة شعبية واسعة من كل القوى ذات المصلحة.

ماذا تعني ثورتنا الديمقراطية؟ إنها تعني:

أولاً : إنجاز تحرير الوطن كله من الاحتلال، وكل أشكال التبعية المباشرة وغير المباشرة، لأن الوطن العربي لا يستطيع أن يقرر مصيره دون الاستقلال الكامل، والتحرر الشامل.

ثانياً : تصفية مخلفات القرون الوسطى وبقايا الاقطاع والطائفية والقبلية، وكل ما يعيق تحرر المواطن والوطن.

ثالثاً : تصفية حدود التجزئة وآثارها، وإنجاز الوحدة القومية.

رابعاً : إقرار حقوق الإنسان والمواطن، وحقوق الأمم، والنضال لتعميمها وتعميقها.. حرية الرأي، حرية العبادة، حق الاجتماع والاضراب، حرية النشر، حق إصدار الصحف، حق تكوين الأحزاب، ضمان الحريات الشخصية.

خامساً : إقامة سلطة الشعب الديمقراطية، ممثلة بتحالف العمال والفلاحين والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة.

سادساً : اعلان الدولة دولة المواطنين، وفصل الدين عن الدولة.

سابعاً : إنجاز إصلاح زراعي جذري وشامل.

ثامناً : ضمان المساواة الكاملة للمرأة، وتأمين حق العمل والتعليم لها أسوة بالرجال، وحقها في الأجر المتساوي، والمشاركة الفعلية في كل أشكال العمل.

ولكن هذه الثورة يقف في سبيلها كثير من العوائق، نذكر منها:

1 ـ بقاء مشكلة الاحتلال والتبعية، والأولوية التي يحتلانها في برامج الحركات الوطنية، ولدى الجماهير العفوية، وحتى لدى بعض الأحزاب والقوى السياسية.

2 ـ التخلّف والآثار التي خلّفها: الأمية الواسعة الانتشار، بقايا الحياة والعادات والتقاليد القبلية، بقايا الإقطاع والطائفية، وكثير من القيود التي تقف في وجه التحرر السياسي والاجتماعي.

3 ـ سيادة المفاهيم السياسية القاصرة حول الاستقلال التي تجعل برنامج الاستقلال من نقطة واحدة.

4 ـ ضعف الروح الديمقراطية لدى القوى الوطنية، وحتى (الثورية) التي تتصدى لقيادة الحركات القطرية أو القومية.

ولهذا كله، فإن ح.ت.ش.ع. تجد نفسها مطالبة بالنضال الدؤوب لإنجاز ثورة ديمقراطية عميقة شاملة، تمس كل سواكن الوطن العربي. وهذا يستلزم:

أ ـ طرح برنامج ثورة ديمقراطية جذرية، وربط الاستقلال بالوحدة بإقامة سلطة الشعب الديمقراطية. فلا إمكانية لإنجاز الاستقلال بغير هذا البرنامج الديمقراطي الشعبي.

ب ـ بناء تنظيمها وقواها العسكرية على هذا الأساس.

ج ـ إقامة التحالفات اللازمة لإنجاز الثورة الديمقراطية المشار إليها.

د ـ خوض النضالات الفكرية والسياسية والنقابية الضرورية لتعميم الروح الديمقراطية وتعميقها، وإيصالها إلى صفوف الجماهير الكادحة.

هـ ـ إنشاء المنظمات الديمقراطية في كل ميادين الحياة.

و- تقديم الأفكار والقيم الديمقراطية في تاريخنا، وفي كل تجارب العالم، حتى يتم تمثلها وتصبح جزءاً من حياتنا.

ثانياً - بناء القوة السياسية:

إن الأهداف الكبيرة المشار إليها آنفاً، بحاجة إلى القوة السياسية التي تحققها. وهذه القوة يجب أن تمثّل إرادة جماهير الثورة الأساسية وطاقتها، حتى تستطيع إنجاز هذه الأهداف. ولذلك فإن هذه القوة يجب أن تضمّ:

الحزب الثوري.

الأحزاب والقوى السياسية الوطنية والديمقراطية المتحدة في جبهة قومية متحدة.

الجيش الشعبي.

النقابات العمالية.

المنظمات الشعبية المختلفة التي تضم قطاعات واسعة من الشعب.

إن جماع الحركة السياسية لهذه القوى هو وحده الكفيل بتحقيق الانتصارات الحاسمة.

أولاً - الحزب:

الحزب هو الطليعة الواعية الممثلة للعمال والفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، ويعمل على تحقيق أهداف هذه الطبقات والفئات الاجتماعية في مجتمعنا العربي.

لماذا يكون إذن؟

هناك ثلاثة أسباب:

الأول: لأن الحياة السياسية العربية تشهد الكوارث والفواجع المتتالية منذ 1947 على الأقل. ولم تستطع القوى السياسية القائمة تحقيق برامجها، وإنجاز أي بند من بنود المهمات الراهنة الرئيسية. وخاصة المهمات الرئيسية الثلاث

التي أشرنا إليها. وهذا يتطلب إدخال عامل جديد في الحياة السياسية العربية.

الثاني: لأن لدينا مطامح سياسية محددة، يبلورها هذا البرنامج، تختلف أساساً عن برامج القوى القائمة. ولا بد لأية أفكار سياسية من حزب يمثلها.

الثالث: لأن لنا رؤيتنا في بناء الحزب ودوره، وفي بناء الجبهة القومية والسلطة السياسية. وهذا كله يستلزم وجود الإطار الذي يجسّده.

ولكن هل يعني هذا أن هذا الحزب بديل لكل القوى السياسية الوطنية والديمقراطية، وأنه الممثل الوحيد للشعب أو للطبقات والفئات التي يطمح إلى تمثيلها؟

لا قطعاً، لأن الجبهة القومية المتحدة في حالة قيامها، هي ممثل الشعب. وهي ستبقى كذلك ما دامت هناك ضرورات لوجودها. ولأنه ليس من حق أي حزب أن يعتبر نفسه بديل كل القوى، والممثل الوحيد لإرادة الجماهير الشعبية، بلغ ما بلغ من القوة والانتشار.

ولهذا، فإننا نريد أن يكون هذا الحزب، قوة جديدة من بين قوى متعددة، ينظم ما يستطيع تنظيمه من الشعب، ويشارك في تثوير الحركة السياسية، ويعمل من أجل الجبهة القومية المتحدة، وتطوير النقابات، وتكوين المنظمات الشعبية. ويخوض النضال إلى جانب القوى الأخرى حليفاً أميناً، ومناضلاً صدوقاً لا يتردد ولا يكل. ويشارك بكل قواه في إقامة سلطة الشعب الديمقراطية.

وهذا يجعله تنظيماً من طراز جديد، ويجعلنا مطالبين بتحديد بعض القضايا المتعلقة ببرنامجه وبنائه وسماته.

1 ـ برنامجه:

إنه برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، كما يحدده هذا البرنامج،

والتنظيم معني بإنجاز هذه الثورة، وبالتحول نحو الاشتراكية. ويعمل التنظيم على تنظيم قوى الشعب الوطنية والديمقراطية من أجل أهداف سياسية محددة، تجمع عليها أغلبية الشعب، ويناضل لإنجاز الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، ولإقامة سلطة الشعب الديمقراطية. وهو لذلك يعمل لحشد قطاعات الشعب، وتعبئة قواه، من أجل تحقيق هذه الأهداف جميعاً، ويحاول المشاركة الجدية الفعالة في كل ميادين النضال السياسي والفكري والعسكري والنقابي، من أجل تحقيق أهدافه.

وهو مطالب بما يلي:

أ ـ العمل الدؤوب لتحقيق هذه الأهداف.

ب ـ العمل لتحقيق وحدة قوى الشعب في الجبهة القومية المتحدة.

ج ـ حسم الصراع في القضايا المركزية الثلاث، أما قضايا الأيديولوجيا، فإنها تبقى موضوع الحوار الديمقراطي، داخل صفوف الشعب، وضمن إطار الديمقراطية الشعبية.

2 ـ تكوينه:

يتكون التنظيم من العمال والفلاحين والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. وبالتالي فهو ليس حزب الطبقة العاملة فقط، إنه حزب الكادحين.. لماذا؟

أ ـ لأن الطبقة العاملة نسبة محدودة من قوى الشعب الوطنية والديمقراطية، ولأن الفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، تلعب دوراً رئيسياً في الثورة القومية الديمقراطية الشعبية لا يقل أهمية عن دور العمال. كما لعبت أدواراً أساسية في كل الحركات الثورية في العصر الحديث، من الثورة الفرنسية إلى ثورة أكتوبر.

ب ـ لأن نظرية حزب الطبقة العاملة شجعت الكثير من الأوهام لدى

القيادات والقوى التي تدعي تمثيلها. وجعلتها تعتبر نفسها القوى الثورية الوحيدة في كل مكان وزمان، ولهذا استهانت هذه القيادات والقوى في معظم الأحوال بأدوار الطبقات والفئات الأخرى، واتخذت موقفاً سلبياً منها بدلاً من أن تتحد معها.

ج - ولأن تجارب مثل الصين أو فيتنام أو كوريا، حلّت المشكلة بتسمية نفسها أحزاب الطبقة العاملة، وهي أحزاب فلاحين فقراء وشرائح ثورية وديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. ولكنها أحلّت الايديولوجيا محل الواقع، وقد قاد هذا إلى صعوبات وملابسات، ليس هنا مكان تفصيلها.

د - ولأننا نرى أن أوضاعنا الخاصة، تتطلب حشد قوى كل العمال والفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، وأن تكون تنظيماً لكل الكادحين، ولكل القوى الثورية والديمقراطية. وأن مهماتنا لا تنحصر في تثوير الطبقة العاملة فقط، بل في تثوير كل الكادحين، وبالتالي جعل قاعدة الثورة واسعة عريضة، وتعبئة كل الكادحين بدل تعبئة قسم منهم.

هـ - ولأننا نستهدف إنجاز الثورة الديمقراطية، عتبة الثورة الاشتراكية، ولهذه القوى مصلحة في الثورتين، وليس من الحكمة أن نفرّق قوى قابلة للاتحاد، وأن نعطي للطبقة العاملة موقعاً لا تحتله هي في الحياة الطبيعية، وفي الممارسة العملية، ولا تستطيعه وحدها وبمفردها، خاصة وأنها لا تملك المؤهلات التي تعطيها هذا الحق الآن. وإذا كنا سننمي هذا فيها الآن، فإننا مطالبون بتنميته بقوى ثورية أخرى، كالفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة.

و - ولأن القضية القومية والثورة الديمقراطية هما جوهر ثورتنا الراهنة، وليس الثورة الاشتراكية.

ز ـ ولأن مجتمعنا ليس منقسماً إلى بروليتاريا وبرجوازية، بل إلى قوى مستغَلة، من العمال والفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة في جهة، وإلى محتلين وغزاة وناهبي قوت الشعب، وتجار سماسرة، وإقطاعيين وزعماء قبائل، وزمر حاكمة من جهة أخرى.

إن كل ما أشرنا إليه، يتطلب منا أن نضع الأسس التنظيمية التي تتوجه إلى هذه الطبقات والفئات المشار إليها، وأن نتجنب الانزلاق في المفاهيم الجاهزة، لأن غيرها خاض الصراع على أساسها. أو لأننا لم نستطع أن نبلور الأفكار الصحيحة المنسجمة مع وضعنا الملموس.

ومن المؤكد أن الطبقة العاملة ستنمو مستقبلاً، من حيث العدد، ولكن عدد الفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة سيزداد أيضاً، خلال السير على طريق الثورة الديمقراطية الشعبية، والتحول الاشتراكي. وسيزداد وعي هذه الطبقات والفئات جميعاً، كلما ازداد دورها في الصراع، وفي المجتمع. ولأن استلابها من النظام الرأسمالي العالمي وشركاته المتعددة الجنسية، ومن أنظمة القمع، يوحد صفوفها، ويعمّق وعيها الثوري، ويحشدها على طريق الخلاص.

3 ـ قيادته:

تقود التنظيم أكثر العناصر التزاماً ببرنامجه السياسي ونظامه الداخلي، وأكثرها صلابة في النضال، وأكثرها وعياً وحكمة وتضحية وقدرة على اكتساب ثقة الأعضاء والشعب. وليس شرطاً أن تكون من العمال فقط، أو من الفلاحين الفقراء فحسب..

4 ـ سماته:

يجب أن تتوافر في التنظيم السمات التالية:

أ - أن يمتلك المنهج المادي الجدلي، طريقة في البحث والتحليل، والدراسة والعمل.

ب - أن يسعى لتجسيد إرادة الكادحين في الثورة الديمقراطية، والتحول نحو الاشتراكية.

ج - أن يضم خيرة الكادحين من حيث الوعي، وأكثرهم التزاماً وصلابة في النضال، وأكثرهم استعداداً للتضحية.

د - أن يكون حزباً ديمقراطياً في تكوينه، من حيث الالتزام بالقيم الديمقراطية، وممارسة الممارسات الديمقراطية.

هـ - أن يكون شعبياً، يلتزم بأهداف الشعب، ويثق بطاقاته الخلاقة.

و - أن يكون جبهوياً، يلزم بالجبهة المتحدة، ويحترم مواثيقها، ويعمل على ضوء مصلحتها العامة، ويقيم أوثق العلاقات مع قواها.

ز - أن يعمل على امتلاك الخبرات والمعارف والكفايات التي تؤهله لخوض الصراع بكل أشكاله ولكسب الانتصارات.

5 - هل نحن هذا الحزب؟

إننا قوة مناضلة، لديها وجهات نظر حول مهمات النضال العربي، تطرحها في هذا البرنامج. وهي ترى أن بناء هذا الحزب لا يكون إلا بوحدة القوى الثورية، في عملية الصراع الكبير من أجل تحقيق الأهداف التي يطرحها هذا البرنامج. ونحن إذ نطرح هذه الوحدة على القوى الثورية، ندعوها إلى الحوار والعمل المشترك، وتقرير أسس هذه الوحدة وأطرها وبرامجها.

ثانياً - الجبهة القومية المتحدة:

إنها تحالف القوى الوطنية والديمقراطية على برنامج محدد. هذا التحالف

ليس تكتيكاً عابراً، تفرضه ظروف عابرة، بل برنامج طويل تفرضه المعطيات الموضوعية والذاتية لثورتنا.

فمن الناحية الموضوعية، يتطلب انجاز الثورة الديمقراطية، بمفهومها الذي حددناه، حشد كل القوى الديمقراطية، وتحالفها الوطيد. ومن الناحية الذاتية، فإن ضعف القوى الوطنية، والاتجاهات القمعية الكامنة فيها، لا يعالجها إلا وجود جبهة تضم كل هذه القوى من جهة، وتنمّي أطر التعاون والحوار من جهة أخرى.

ولا يرتبط وجود الجبهة بزمن محدّد، خلال إنجاز الثورة الديمقراطية، لأن ضرورة وجودها واستمرارها تمتد إلى ما بعد قيام النظام الاشتراكي. فوحدة قوى الثورة وتفاعلها ضروريان في تلك المرحلة أيضاً. وسيظلان ضروريين ما دامت هناك أحزاب ودولة.

1 ـ هدف الجبهة:

إن هدف الجبهة حشد أوسع قوى ممكنة في كل مرحلة تاريخية. وهي لذلك مطالبة أن تحشد كل القوى الوطنية والديمقراطية في النضال من أجل الثورة الديمقراطية، وحشد كل القوى ذات المصلحة في التحول الاشتراكي، أثناء العمل من أجل التحول الاشتراكي، وأن تحشد كل القوى ذات المصلحة في الدفاع عن سلطة الشعب الديمقراطية عند قيامها. وهذا يتطلب ما يلي:

أ ـ أن يعبر برنامجها عن مصالح هذه القوى ومطامحها.

ب ـ أن تكون أطرها قادرة على استيعاب الأحزاب والقوى السياسية ذات المصلحة في الوحدة.

2 ـ تكوينها:

أ ـ تتكون من القوى والأحزاب التي توافق على برنامجها، وتلتزم بقوانينها.

ب - يتكون لها مجلس قيادة على أساس نسب يتفق عليها، وتكون قابلة للتعديل. ويكون لمجلس القيادة رئاسة، وأمانة سر ينتخبها مجلس القيادة.

ج - ويكون للجبهة مؤتمر على أساس التمثيل النسبي، يتم الاتفاق على تكوينه بين القوى المتحالفة، وتمثل فيه نقابات العمل والاتحادات الشعبية كلها، بالإضافة إلى الأحزاب والقوى السياسية. ويقرّ المؤتمر ميثاق الجبهة ونظامها الداخلي وأسلوب عملها.

3 ـ ملاحظات:

أ - الانضمام للجبهة حق لكل قوة، تتوافر فيها الشروط اللازمة، ولا يحق لطرف في الجبهة أن يرفض وجود طرف آخر، ما لم يكن في قبول الطرف الآخر خرق لمبادىء الجبهة وقوانينها.

ب - ومن واجب كل طرف في الجبهة أن يحترم الأطراف الأخرى المشاركة، وأن يعمل على التفاعل معها، وتوطيد العلاقات معها.

ج - ومن واجب كل طرف مشارك في الجبهة أن يحترم ميثاقها وقوانينها، وأن يعمل على تحقيق أهدافها، بكل ما يستطيع. ويقرّ مؤتمر الجبهة لائحة عقوبات خاصة بها، وهو الجهة المخوّلة حق قبول الأطراف المشاركة، وطردها، بناءً على توصية من مجلس القيادة.

ثالثاً: النقابات والمنظمات الجماهيرية:

إن وجود المنظمات والنقابات الجماهيرية ضروري لتنظيم فئات الشعب المختلفة، ولتعبئتها وتوعيتها فيما يتعلق بقضاياها خاصة، وقضايا الشعب عامة. ولذلك فإن علينا أن نولي بناء النقابات والمنظمات الجماهيرية كل الاهتمام اللازم.

إن بناء التنظيم الثوري وحده، وعدم بناء النقابات والمنظمات الجماهيرية،

يقود إلى ضعف القاعدة التي يعتمد عليها التنظيم. كما أنه يقود إلى اسقاط أهمية النضالات المطلبية والنوعية، ودورها في إيقاظ الوعي، وحشد طاقات الشعب المختلفة.

إن بناء النقابات والمنظمات الجماهيرية، يوصل العمل السياسي إلى كل أوساط الشعب، ويشرك الجماهير المنظمة في كل معاركها.

1 ـ النقابات:

وهي منظمات العمال الخاصة بكل تجمع من تجمعاتهم، وكل صنف منهم. ووظيفتها أن تحشد قوى الطبقة العاملة وأن تنظمها وتبث الوعي في صفوفها، وأن تربط بين نضالاتها المطلبية وصراعاتها من أجل السلطة.

والنقابات مطالبة بما يلي:

أ ـ خلق الأطر الملائمة لحشد قوى الطبقة العاملة كلها.

ب ـ تطوير وعي العمال النقابي، وتحقيق التفاعل والتكامل بينهم.

ج ـ تطوير وعيهم، فيما يتعلق بدورهم السياسي، وأهمية مشاركتهم في بناء التنظيم الثوري الذي يجسّد إرادتهم، وإرادة كل الجماهير الشعبية، وفي بناء الجبهة القومية المتحدة، وممارسة دورهم الهام في الحياة السياسية وفي بناء الاقتصاد.

د ـ النضال لتحقيق المطالب المعاشية، ولضمان حقوق العمال في مجال تحديد ساعات العمل، والحصول على الأجر المناسب، وتوفير شروط عمل صحية مناسبة، وتوفير الإجازات والضمانات الاجتماعية.

هـ ـ النضال لإزالة الأمية بين العمال، ولمساعدتهم في تطوير كياناتهم المهنية، ووعيهم الثقافي.

و- العمل على تكوين المؤسسات النقابية الديمقراطية، وترسيخ تقاليد العمل الديمقراطي في صفوف العمال.

ز- كشف الاتجاهات المظهرية والانتهازية في صفوف العمال.

والأصل في النقابات أن تحشد صفوف الطبقة العاملة، وأن تؤمِّن وحدتها. ويخاض النضال، ضمن هذه الوحدة، لهزيمة الاتجاهات الانتهازية والاستسلامية والرجعية والمبتذلة.

2 ـ المنظمات الشعبية:

وهي تضم النساء والفلاحين والطلاب والصحفيين والفنانين والشبيبة، وكل فئة من فئات الشعب. ومهمتها أن تحشد كل فئة من فئات الشعب، وأن تطور وعيها السياسي والنقابي. وأن تربط نضالاتها المطلبية والنوعية بالنضال السياسي العام، من أجل الثورة الديمقراطية والتحول نحو الاشتراكية. وتتلخص مهماتها بالتالي:

أ- تكوين الأطر القادرة على استيعاب جماهير النساء والفلاحين والطلبة، الخ..

ب- تطوير الوعي الاجتماعي والسياسي في صفوف أعضائها، وتوطيد تقاليد التعاون والتكامل والعمل المشترك.

ج- تنمية الوعي السياسي لديهم، وزيادة قناعتهم بأهمية دورهم السياسي في معركة التحرير والبناء.

د- النضال لتحقيق المطالب المعاشية والنوعية، وخاصة بالنسبة للنساء.

هـ- العمل على إزالة الأمية في صفوف أعضائها، وتنمية المستوى الثقافي، وتطوير الكفايات العلمية والخبرات العملية.

و- إقامة المؤسسات الديمقراطية، وتوطيد التقاليد الديمقراطية.

ويجب أن تكون النقابات والمنظمات الشعبية دعائم لحركة الثورة في مجالات ثلاثة:

الأول: تكوين الطلائع التي تصبح أعضاء ثم كوادر الحركة الثورية.

الثاني: نشر الوعي السياسي والاجتماعي والنقابي والتعاوني والديمقراطي، وتوطيد القيم الديمقراطية.

الثالث: حشد قوى الشعب وطاقاته وتنظيمها وتعبئتها، وربطها بالحركة الثورية.

وهذا كله يغني الحركة الثورية، ويمدها بطاقات لا تحد، ويجعلها حركة الجماهير الشعبية كلها.

ولذلك، فإن الحركة النقابية، لا بد من أن تتمتع بمجموعة مواصفات، حتى تستطيع أداء هذه المهمة. وهذه المواصفات هي:

1 ـ أن تعقد مؤتمراتها بمواعيد محددة تقرّها، لتناقش سياساتها العامة، ولتضع خطط عملها، وتحاسب قياداتها.

2 ـ ؟ أن تحرص على انتخاب قياداتها انتخاباً مباشراً من المؤتمرات.

3 ـ أن تعقد اجتماعات قاعدية في فروعها لمناقشة سياساتها العامة، وبرامجها وخططها العملية.

4 ـ أن تكون لها صحفها ومنابرها الحرة.

رابعاً ـ الجيش الشعبي:

إن كون الثورة لا تنجز أهدافها إلا بالقتال، يفرض وجود جيش شعبي. فلا إمكانية للانتصار الحاسم بدونه. ولهذا فإن بناءه من المهمات الرئيسية للتنظيم، وللحركة الشعبية وللجبهة القومية المتحدة.

1 ـ تكوينه:

يتكون من خيرة المناضلين وأشجع المقاتلين. ويضم القوات المقاتلة لدى كل القوى الوطنية والديمقراطية المتحالفة. ويتألف من ثلاثة أقسام:

الأول: الجيش الشعبي الدائم، وهو يضم القوات الأساسية المتفرّغة للقتال، والمكونة تكويناً سياسياً ومهنياً راقياً، يجعلها قادرة على تحقيق أهداف الشعب.

الثاني: قوات الاحتياط الشعبية، وهي القوات التي تدعى إلى الخدمة، وتنهي مدة خدمتها. وتكون مستعدة للنفير في اللحظة التي يطلب، منها فيها.

الثالث: القوات الشعبية المحلية، وهي المكونة من جماهير العمال والفلاحين، وكل الوطنيين والديمقراطيين.

2 ـ القيادة:

تخضع هذه القوات لقيادة عسكرية واحدة، مسؤولة عن توعيتها وتدريبها وتجهيزها، وإعداد الخطط القتالية. وتخضع القيادة العسكرية للقيادة السياسية سياسياً وعسكرياً.

3 ـ المهمات:

إن مهمات الجيش الشعبي تتلخص بالتالي:

أ ـ القتال من أجل تحرير أراضي الوطن المحتلة، والدفاع عن استقلاله وكرامته القومية، وتحقيق الوحدة القومية، والمشاركة في إنجاز الثورة الديمقراطية، وحماية مصالح الشعب، ضمن إطار خطة الجبهة القومية.

ب ـ الالتزام بالبرنامج السياسي للجبهة القومية المتحدة، والمشاركة في تنفيذ المهمات التي يطرحها.

ج - المشاركة في شق الطرق وبناء الجسور والسدود واستصلاح الأراضي، ومقاومة الفيضانات والكوارث الطبيعية، وفي الأعمال الزراعية والصناعية التي تجعله جيشاً منتجاً.

د - تكوين روح قتالية عالية لدى أفراده، وتوفير مستلزمات تكوين تقاليد قتالية راقية، لدى الشعب كله.

هـ - احترام التقاليد والقيم الثورية والديمقراطية والانسانية، والعمل بما ينسجم معها في السلم والحرب، والدفاع عنها في كل الظروف.

و - الالتزام بحق الأمم في تقرير مصيرها، وبمقاومة سياسة العدوان، والوقوف في وجه سياسة الاعتداء.

4 - المواصفات:

إن ظروفنا الصعبة المعقدة، ووجود الأخطار الكبيرة المحيطة، يستلزم أن تتوافر في هذا الجيش المواصفات التالية:

أ - أن يكون جيشاً عرمرماً، يضم الملايين من أبناء الشعب في أقسامه الثلاثة.

ب - أن يعد الإعداد المناسب ليكون جيشاً قادراً على التصدي لمعسكر أعدائنا وهزيمته.

ج - أن تسوده العلاقات الرفاقية، وأن تحارب فيه كل الأساليب العسكرية التقليدية.

د - أن تتحلى قياداته بمستوى عال من الوعي السياسي والعسكري، والمعرفة العلمية والخبرة العملية، والمناقب الخلقية.

هـ - أن يتحلى كله بالانضباط العالي، وأن يكون انضباطه نتيجة الوعي أساساً، لا نتيجة الضوابط القمعية.

إن بناء هذا الجيش يجب أن يرافق بناء التنظيم والجبهة القومية المتحدة، وأن يتطور بتطورهما، ويجب أن يستفاد في هذا الميدان من كل الإمكانيات المتوافرة.

ثالثاً ـ حول أهداف النضال وأساليبه:

إن هدف النضال الذي نخوضه إحداث ثورة عميقة في بنية المجتمع العربي، تحرره من التبعية والتخلف والتجزئة، وتحرر الإنسان فيه من الاضطهاد والاستغلال والجوع والجهل والحاجة والبطالة، وكل ما يمس كرامة الإنسان.

وشرط عملية التحرر هذه أن تتم بوعي أصحاب المصلحة فيها ومشاركتهم الفعلية. وبالتالي، فلا مجال فيها لقبول ولاية النخبة، أو تسلط الفئة، أو وكالة الحزب، أو نيابة القيادة عن الجماهير الشعبية.

وتتم هذه العملية بالطبع من خلال الصراع بين النظام القائم، والحالة التي يسعى طموح الجماهير الواسعة لتحقيقها.

ولما كان النظام القائم تراث قرون عديدة من القمع والتسلط والاستغلال، فإن اسقاطه يحتاج إلى كل وسائل الصراع الممكنة.

ثم إن لدينا بالإضافة إلى القوى الحاكمة في وطننا، الاحتلال والهيمنة الامبريالية المباشرة وغير المباشرة. وهذا يجعلنا نقف أمام الامبريالية بأشكالها المختلفة من الاحتلال، إلى التبعية المباشرة وغير المباشرة. ويجعلنا نقف أيضاً أمام القوى الرجعية العربية بمختلف أشكالها.

إن هذا كله، يجعل عملية التحول العميقة صعبة ومعقدة نتيجة ما يلي:

1 ـ إن الامبريالية عامة، والأميركية خاصة، تملك عوامل قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، الخ.. وعلى الرغم من أن العصر هو عصر تراجع الإمبريالية، فإن هزيمتها تحتاج إلى الكثير من الجهد والعرق

والدماء. فالامبريالية لا تهزم إلاّ بالصراع.

2 ـ إن الكيان الصهيوني جزء من الوجود الامبريالي، وقوته جزء من قوته. وقد أعد نفسه لصراع طويل، وباهظ التكاليف، ولا مجال لهزيمته إلا بالصراع أيضاً.

3 ـ إن القوى الرجعية العربية لها مصادر قوتها الخارجية والداخلية. فعلى الصعيد الخارجي تجد في الامبريالية قوتها. وعلى الصعيد الداخلي، تجد في السلطة امكانياتها، وفي مؤسسة التخلّف والتجزئة ما يزودها بعوامل قوة كثيرة ومتعددة. ولهذا، فإن النضال العربي مطالب بأن يمتلك من عوامل القوة ما يجعله قادراً على الانتصار.

كيف يمتلك عوامل القوة هذه؟ إن هذا يحتاج إلى أمرين:

أولهما: بناء القوى السياسية اللازمة والقادرة. وقد أشرنا إلى ذلك في القسم الخاص ببناء القوة السياسية. وليس هناك ضرورة للعودة إليه الآن، إلا لنؤكد أن هذه القوى يجب أن يكون لها برنامجها التاريخي وقيادتها المؤهلة، وقدرتها النظرية والعملية.

وثانيهما: تحديد أساليب النضال اللازمة، وطريقة استخدامها، والعلاقات فيما بينها.. وهذا ما نحن بصدده الآن..

إن كون ثورتنا ثورة قومية ديمقراطية شعبية يجعلنا مضطرين لاستخدام كل أساليب النضال. فنحن بحاجة إلى:

1 ـ النضال السياسي العام لاستثارة الوعي، وبناء القوة السياسية، واحراج العدو وإضعافه، وبلورة البرامج السياسية، واستقطاب الجماهير الشعبية. وهذا يتضمن العمل السري والعمل العلني، والمظاهرة والإضراب، والاعتصام وإقامة المهرجانات، الندوة والكتاب، الصحيفة والمنشور الخ. وهو قابل للاستخدام في كل الحالات. وإن كان لكل حالة معطياتها.

2 ـ النضال النقابي والمطلبي، لاستثارة قوى معينة، وتحقيق وحدتها، وتعليمها أساليب النضال والمواجهة. وهذا النضال يستهدف تحسين شروط المعيشة جزئياً، ولكن هدفه العام زيادة التناقض وتعميقه بين المستغِلين والمستغَلين، وجعل الأخيرين يكشفون أن بؤسهم لا ينتهي إلا بالثورة، والالتزام ببرنامج النضال العام.

3 ـ الهبّات والانتفاضات الجماهيرية، للتعبير عن نقمة الجماهير، ولزيادة ثقتها بنفسها، ولجعلها تكتشف مصادر قوتها، وعوامل ضعف أعدائها، ولتمريسها في النضال، وهز الأنظمة الرجعية، وتعقيد أزماتها.

4 ـ الثورة المسلحة لدحر العدو الأجنبي، وقوى القمع الداخلية وانتزاع السلطة. وهي تتجه لدحر الاحتلال من أي نوع كان، ولهزيمة قوى القمع التي تستخدم القوة لسحق حركة الجماهير الشعبية.

ويجب أن تكون الثورة المسلحة في الحالتين مخاض عمل سياسي، ونقابي ومطلبي، وأن تترافق معه بعد اندلاعها. لأن الثورة المسلحة شكل من أشكال النضال، وليست الشكل الوحيد، ويجب أن تقترن بأشكال النضال الأخرى دائماً، وإلا انعزلت وهزمت.

ومن المحتم أن تتحول الثورة المسلحة إلى حرب شعبية، لتحقيق أهدافها في دحر الاحتلال، أو هزيمة قوى القمع التي لا تسقطها الهبّات والانتفاضات الشعبية، وأشكال العمل السياسي الأخرى.

وحين تتحول الثورة المسلحة إلى حرب شعبية، فإن ذلك يخضعها لقوانين حرب الشعب العامة، وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية أشكال النضال الأخرى، بل يزيد في أهميتها.

إن وجود أراض عربية محتلة، ووجود قواعد عسكرية أجنبية على الأرض

العربية، والقواعد الأميركية تحديداً، يفرض الاستعداد لحرب شعبية واسعة، تعمّ الأرض العربية كلها.

ويزيد من أهمية الثورة المسلحة والحرب الشعبية عاملان آخران:

أولهما: وجود أنظمة رجعية قمعية، ومعادية لحركة الجماهير، وقد بنت من أجهزة القمع ما يتطلب المواجهة المسلحة، إضافة إلى أساليب النضال الأخرى.

وثانيهما: وجود أنظمة وقوى تقف ضد الوحدة العربية، وضد ارادة الجماهير الشعبية فيها، وتتحالف مع معسكر الأعداء، مثل نظام مصر أو عمان أو السودان حالياً، وهو ما يحتم وجود قوات جيش شعبي قادرة على خوض معركة الجماهير.

إن هذا يعني أن الثورة المسلحة والحرب الشعبية من ضرورات النضال العربي. ولكنه يعني أنهما ليستا الشكل الوحيد.

ونرى هنا ضرورة التأكيد على اقتران أشكال النضال المختلفة، واعطاء كل منها الأهمية التي يستحقها. لأن اعتبار الثورة المسلحة والحرب الشعبية الشكل الرئيسي، سيؤدي حتماً إلى استشراء النزعة العسكرية الجوفاء، وإلى انعزال الثورة المسلحة والحرب الشعبية عن الجماهير. كما أن اعتبار الأشكال الأخرى من النضال الأشكال الرئيسية، والاستخفاف بأهمية الثورة المسلحة، سيقود إلى مقاومة المخرز بالكف، وإلى الاكتفاء ببعض أشكال العمل السياسي التي لا تحسم المعارك مع الاحتلال الأجنبي، أو قوى القمع الداخلية. ولذلك يجب أن نستعد لكل أشكال النضال، ومنها الثورة المسلحة، والحرب الشعبية، وأن نتعلم كيف نوحد أشكال النضال، ونجعل لكل منها دوره، وكيف نفجر كلاً منها في وقته، ونجعله رديفاً للآخر.

وقد أثبتت الوقائع أهمية النضالات السياسية التي تشترك فيها الجماهير الواسعة، وقدرتها على إرباك قوى الاحتلال والقمع وحتى هزيمتها أحياناً..

ونحن لـذلك مـطالبون بتنميـة قدراتنـا على تعبئـة الجماهـير وقيادتهـا، وعلى خـوض النضالات الشعبيـة المنظمـة المنسقة الـواسعة، مثلما نحن مـطالبـون بـالاستعداد للثـورة المسلحة والحـرب الشعبية. وتـظل التعبئـة السيـاسيـة، وتنـظيم الجماهـير وقيام التنـظيم الثوري، أمـوراً لازمـة، لنجـاح أي عمـل سياسي، أو هبّات شعبية أو حرب شعبية. ولا مكان للنجـاح بدونها في كـل الأحوال.

القسم الثاني

حول الوضع الراهن والمهمات الراهنة

الباب الأول
حول الوضع العربي الراهن

شهدت السنوات الخمس عشرة الأخيرة تطورات هامة، كان منها حرب حزيران 1967، وظهور المقاومة، ومشروع روجرز سنة 1970، وحرب 1973، وزيادة أسعار النفط، واتفاقيتا كمب ديفيد، والحرب الأهلية اللبنانية، وعودة النفوذ الأميركي من خلال كمب ديفيد، واتفاقات التسهيلات العسكرية مع الصومال والسودان وعمان ومصر والمغرب (مراكش) وعمان، واجتياح لبنان (حزيران 1982)..

وترافق مع ذلك بروز ظواهر أخرى كازدياد التبعية الاقتصادية، وتفاقم المشكلة الطائفية، وتفاقم مشكلة القمع، والعديد من الاشكالات الكبرى..

إن هذا كله أعطى الوضع العربي الراهن سماته. وهذه السمات يمكن إيجازها بتراجع الحركة الشعبية عامة، بمختلف اتجاهاتها الوطنية والديمقراطية، القومية والقطرية.

فقد شهدت الحركة القومية والوطنية صعوداً في الخمسينات، وأوائل الستينات. كان المد الشعبي عارماً، وكانت البرامج كبيرة، وكانت القوى القومية والوطنية تخوض معارك من أجل تصفية الاستعمار المباشر، كما في تونس والجزائر ومراكش وعدن، وفي سبيل التحرر السياسي والاجتماعي كما في مصر وسوريا والعراق والأردن. وفي هذا الجو، قامت ثورة 23 تموز (يوليو)

1952، وثـورة 14 تموز سنـة 1958، في العـراق، وتململـات سـوريـا والأردن 54-57، والحرب الداخليـة في لبنان، ووحـدة مصر وسوريـا 1958، وانطلاق حركة المقاومة الفلسطينية مع بزوغ سنـة 1965. وإذا كانت هـذه المرحلة قـد شهـدت انتصارات هـامة، كـانتصار ثـورتي الجزائـر واليمن الديمقـراطيـة، واستقـلال تونس ومـراكش، وسقوط الأنـظمة الـرجعيـة في العـراق وشـمال اليمن، فقد شهدت أيضاً غزو القـوات الصهيونيـة ـ البريـطانية ـ الفـرنسية سينـاء، سنة 1956، وضرب القـوى الوطنيـة والـديمقـراطيـة في الأردن سنـة 1957، وانتكـاس ثورة تمـوز في العراق بتـولي عبـد الكـريم قـاسم السلطة، والمجازر التي تلت ذلك، وهزيمة وحدة مصر وسوريا الخ.. ونكسـة 1967، واحتلال الضفة والقطاع وسيناء والجولان. ثم مؤتمر الخرطوم سنة 1967.

لقد كان الصراع حاداً، وكانت الجماهير الغفيرة الفقيرة، وقـواها الـوطنية والـديمقراطيـة، تخوض غـمار حرب ضـاريـة، من أجـل الـوحـدة والتحـرر السيـاسي والاجتماعي. ولكن القـوى المعاديـة كانت مـا زالت قويـة، سيان كـانت العدو الصهيـوني أو القوى الامـبرياليـة، وعـلى رأسهـا الامـبريـاليـة الأميركية أو القوى العربيـة الرجعيـة. ولذلـك كانت الانتصـارات تتحقق، وكانت القوى المعادية ترد بشراسة.

وإذا كانت الحالة حالة توازن، تميـل لمصلحة الجـماهير الشعبيـة، وقواهـا الـوطنية والـديمقراطيـة، من 1952 إلى 1967، فإن سنـة 1967 شهدت بـدايـة تحول لمصلحة التحالف الأميركي ـ الصهيـوني والأميركي ـ العـربي الرجعي. وظل الميزان يختل لمصلحة المعسكـر المعادي، منـذ ذلك الحـين، حين رجّـح الاحتلال باتفاقيتي كمب ديفيد سنة 1977.

ولقـد كانت سنـوات 1967-1977 سنوات تراجع تدريجي واضح، ولكنهـا كـانت سنوات صراع، تـدافع فيـه القوى الـوطنية والجـماهـير الشعبيـة عن مـواقعها ومكـاسبها. لقـد انتقلت الجماهـير الشعبية والحـركـة الـوطنيـة إلى الدفاع، بعد أن كانتا في موقع الهجوم، في المرحلة السابقة (52-67).

وجاء ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة، مع بداية التراجع والاختلال سنة ١٩٦٥. ولقد ظلت هامشية، حتى صيف 1967، حين تأكد الاختلال لمصلحة المعسكر المعادي، فأخذت تزداد اتساعاً. وكان التجاوب الشعبي العربي معها، رداً عفوياً على هزيمة 1967، يستهدف تعديل الميزان لمصلحة القوى الوطنية.

وما إن حلّت سنة 1970، ووافق النظام في مصر على مشروع روجرز، حتى بات أفق تطور المقاومة محدداً. وجاءت معركة أيلول، فرسمت آفاق التطور رسماً أكثر تحديداً. فأيدت قيادات اليمين استعدادها للتكيف، وأثبتت قيادات اليسار عجزها، وصارت التسوية بديل التحرير. ووصلت المقاومة أفقها الحالي المسدود.

وقاد ذلك كله إلى التالي:

أولاً: انكفاء الحركة القومية، وعجزها عن تحقيق أهدافها. لقد هزمت وحدة مصر وسوريا سنة 1958، ولم تتحقق أية وحدة أخرى. وتراجع شعار الوحدة بين الشعارات، بالنسبة للقوى التي ترفعه، وبالنسبة للجماهير الشعبية. وبعد أن كان الشعار الرئيسي في مرحلة كاملة 52-67، بات شعاراً ثانوياً، بعد ذلك؛ في البرامج وحركة الجماهير والممارسة الحزبية اليومية.

لقد توفي عبد الناصر سنة 1970، وضعفت بعده الناصرية ضعفاً شديداً. وتفاقمت إشكالات حزب البعث، وتعددت انشقاقاته، وعجز عن توحيد القطرين اللذين يحكمهما: سوريا والعراق، فضعف دوره الوحدوي مرحلياً، وانطلقت المقاومة الفلسطينية تحت شعار تحرير فلسطين، فأخذت قضية فلسطين حيّزاً كبيراً في العمل السياسي، والدعاوى السياسية. وانطلقت أحزاب وقوى ماركسية، تطرح قضية صراع الطبقات، معتبرة أي طرح قومي رجعياً. ودعت القوى الإسلامية إلى الوحدة الإسلامية. وشدّدت القوى الوطنية القطرية على طرح مسائل ومشاكل قطرية. وكان كل ذلك يطرح قضية الوحدة جانباً. وفي هذا الوقت تفاقمت مشاكل الحدود،

وأثيرت قضايا الأقطار، وكأنها قضايا قومية، واتخذ كل نظام اجراءاته لمنع التفاعل القومي، ومن ذلك تعقيد اجراءات الحدود والجمارك، وزيادة مشاكل التنقل والإقامة، وتضييق قنوات التبادل الاقتصادي والثقافي، وعدم الاهتمام بتطوير وسائل المواصلات الداخلية بين قطر وآخر الخ.

ثانياً: تراجع المد المعادي للإمبريالية عامة. وكان هذا المد يتصاعد بداية الخمسينات. ولكنه أخذ يتراجع منذ سنة 1967. فقد أخذ المد الشعبي في التراجع، وأخذت القوى الوطنية الحاكمة تساوم. وكانت الضربات التي وجهتها القوى الامبريالية والصهيونية والعربية الرجعية إلى الحركة الشعبية سبباً من أسباب هذا التراجع. وكان نهج القوى الوطنية الحاكمة، المتمثل في محاولة الاستفراد بالسلطة، وسحق القوى المنافسة، وكبح حركة الجماهير، سبباً آخر.

ولذلك شهدت المرحلة الجديدة 67-82 تطوراً في العلاقات مع الدول الرأسمالية الصناعية: بريطانيا، فرنسا، اليابان، على اعتبار أنها خرجت من المستعمرات. ثم ما لبث باب العلاقات أن انفتح مع الامبريالية الأميركية، لتصبح علاقات الدول العربية الرجعية بها علاقات تبعية كاملة. أما الدول الأخرى فقد تراجعت في هذا المجال، من طرح برنامج صدام، إلى طرح برامج تفاهم وتعاون، وخاصة في الميدان الاقتصادي.

لقد أثار وجود القواعد العسكرية الأجنبية، والارتباط الاقتصادي بالاقتصاد الامبريالي موجة عارمة من النقمة في المرحلة 52-67. وها هي القواعد العسكرية تعود، والارتباط الاقتصادي يزداد، دون أن يثير ذلك حتى مظاهرة واحدة.

وهذا ناتج في رأينا، عن مصلحة القوى الحاكمة، والطبقات المتمولة في زيادة الارتباط الاقتصادي، مع الامبريالية، وتأمين تسهيلات عسكرية، تستجيب لمتطلبات الدفاع عن الوجود الامبريالي، ووجود القوى الرجعية الحاكمة، والطبقات المتمولة في الوطن العربي.

كما أنه عائد إلى انكسار الموجة الشعبية، وضعف قواها الوطنية والديمقراطية.

ثالثاً: تراجع المد المعادي للقوى العربية الرجعية. فلقد كانت مرحلة (52-67) مرحلة الصراع الضاري لإسقاط القوى الرجعية المرتبطة بالامبريالية. وفي هذه المرحلة سقط تحالف البرجوازية والاقطاع في سوريا ومصر والعراق والسودان، وحكم الأئمة في اليمن، واهتزت الأنظمة الرجعية في الأردن وعمان والسعودية. والآن تعود القوى الرجعية إلى السلطة في مصر والسودان والصومال، ويتعزز وضع النظام الرجعي في عمان، وتتولى القيادة السعودية قيادة السياسة العربية بلا منازع. وتنتعش الطبقات الرجعية في كل الوطن العربي، وتتحد قطاعات منها حول أحزابها الطائفية، كحزب الكتائب في لبنان، والاخوان المسلمين في مصر وسوريا والجزائر، وحزب الدعوة في العراق الخ.

وما ذلك، إلا لأن القوى العربية الرجعية لمست المخاطر الحقيقية التي تواجهها، فاستعدت لخوض المعارك، تؤيدها القوى الامبريالية، وعلى رأسها الامبريالية الاميركية، ويساندها المخطط الصهيوني، وتدعم كل فئة منها الفئات الأخرى في الأقطار العربية. ولقد لعبت العائلة السعودية الحاكمة دوراً هاماً في ذلك كله.

أما القوى الوطنية والديمقراطية، حاكمة وغير حاكمة، فقد حرصت على مهادنة القوى الرجعية، واشتغل بعضها ببعضها الآخر. ولم تعد قواها الإعداد اللازم، ولا قدمت نموذجاً صالحاً للعلاقات الجبهوية، وللعلاقات مع الجماهير، وقدمت أنظمتها في معظم الأحوال صوراً عن العجز والفشل والقصور، وأحياناً عن استغلال السلطة البشع، واستباحة المحرمات، ودوس القيم الثورية والانسانية.

إن نقمة الجماهير الشعبية ما عادت موحدة على أهداف معينة، ولا عادت الأغلبية متفقة على تحديد أعدائها وحلفائها، وباتت الخلافات السياسية

والايديولوجية كبيرة إلى درجة يصعب معها اللقاء. وانتقل زمام المبادرة إلى القوى الرجعية، في مجالات متعددة.

رابعاً: تراجع الموقف من الكيان الصهيوني: فلقد كانت مشكلة الحركة الصهيونية، حتى سنة 1948، ومشكلة الكيان الصهيوني، حتى 1973، أنها لا تجد طرفاً عربياً مستعداً للاعتراف بها. كان الموقف الشعبي والحزبي صارماً، وكانت القوى الرجعية تجد اختراق هذا السور الحصين صعباً عليها.

ولكن هذا كله تداعى، نتيجة ما يلي:

1 ـ قدرة الكيان الصهيوني على إلحاق الهزائم بالدول العربية 56، 67، 73، 82، وعجز الأنظمة العربية عن الوقوف أمام الهجمات الصهيونية الواسعة أو المحدودة.

2 ـ زيادة قوة الأنظمة والقوى الرجعية، المرتبطة بالمخطط الأميركي.

3 ـ انتشار أفكار التسوية ودعواتها عامة، وخاصة الأفكار والدعوات التي طرحتها القوى «اليسارية» العربية وبعض قوى المقاومة الفلسطينية.

وترتّب على ذلك كله نتائج كبيرة وكثيرة، تمس الوجود القومي بأخطار كبار، لعل أهمها الآن:

أولاً: أخطار الهيمنة الأميركية. فلقد اتسعت دوائر نفوذ الامبريالية الأميركية، وانتشرت قواعد وجودها. فزادت القوى العربية الرجعية من التعاون السياسي والاقتصادي معها، وارتبط معظم هذه القوى الرجعية بالمخططات الامبريالية. وكانت ظاهرة ما سمّي التسهيلات العسكرية إحدى ثمرات هذا التعاون. لقد باتت الولايات المتحدة الأميركية موجودة في كل أنحاء الوطن، لا من خلال المعونات والمساعدات فحسب، ولا من خلال شركات النفط فقط، بل من خلال عملائها، والاتفاقات التي تسمح بوجود قواتها في مراكش وتونس والسودان والصومال والسعودية وعمان ومصر وسيناء ولبنان.

لقد احتل الأميركي القبيح مواقع الامبرياليتين الفرنسية والانجليزية. وهو يطمح باحتلال المزيد من المواقع، وبتوسيع آفاق نهب ثرواتنا، والسيطرة على أسواقنا. وفي الوقت الذي تعجز فيه الحركة الشعبية عن مواجهة هذا كله، يزداد استعداد الأنظمة العربية الأخرى، غير التي أشرنا إليها، للمساومة، ولفتح أبواب التعاون. وإذا كان بعضها يعتبر ذلك مناورة، فإن بعضها الآخر، يعتبر ذلك جزءاً من سياسته.

إن أخطار التغلغل الأميركي، تتضمن أخطار الاتباع السياسي والاقتصادي، وتصفية الصراع العربي ـ الصهيوني، وضرب القوى الوطنية والديمقراطية، وزيادة أخطار الطائفية، وتوطيد مواقع القوى الرجعية.

ثانياً: الوجود الصهيوني، فالعدو الصهيوني بنى قواه العسكرية على أساس مواجهة الوطن العربي كله. ولما كان الوطن العربي يزداد تفككاً، يوماً بعد يوم، وأنظمته تزداد عجزاً، فإن ذلك يدفع الكيان الصهيوني نحو مزيد من الاحتلال، بحيث يمنع أية امكانية لبناء الوحدة والقوة.

ولقد جاء احتلال لبنان ليؤكد هذه الحقيقة. فالعدو الصهيوني لن يرتاح حتى يخضع كل أرجاء هذا الوطن، وحتى يثير داخله من الاشكالات، ما يفتت قواه ويستنزفها، ويجعله ضعيفاً تابعاً مفككاً متصارعاً. وما يحدث في لبنان مثل من مخططات العدو.

وكلما ازداد الضعف العربي، كلما ازدادت المخاطر الصهيونية. وحين تكون القوات الصهيونية قادرة على احتلال لبنان، وضرب المنشآت النووية العراقية، فإنها، بلا جدال، قادرة على انجاز كل ما تريد.

إن العدو الصهيوني، يخطط لاتباع المناطق العربية المحتلة المحيطة به إتباعاً مباشراً، ولإثارة كل أشكال التناقضات الكامنة، وخلق كيانات للطوائف والمجموعات الإثنية، واعادة تشكيل خريطة الوطن..

والخطر الصهيوني الآن أكبر منه في أي وقت مضى.

ثالثاً: تسلّط القوى الرجعية: ذلك أن هذه القوى، تسعى جهدها لتوطيد مواقعها من خلال توسيع أجهزة قمعها وتطويرها، وإعادة تكوين نفسية الجماهير، بحيث تتخلى عن مطامحها وأهدافها.

وتحاول هذه القوى أن تستخدم الدعوات الدينية، حيث ترى مناسباً، وأن تستخدم الطائفية، حين ترى ضرورياً، وأن تمنع تفاعل الجماهير العربية في كل قطر مع الجماهير العربية الأخرى، وأن تستقدم يداً عاملة أجنبية. كما تحاول أن تغرق الأسواق بسيول الثقافة الرجعية، وأن تسدّ الأبواب أمام كل ثقافة حديثة، ثورية أو ديمقراطية، أو حتى وطنية.

وتعمل هذه القوى على تعميم تقاليد الحياة الاستهلاكية، والركض وراء الربح أو اللقمة، واحتقار القيم الإنسانية. ولذلك فهي تبث روح الاستسلام، في المجتمع، ولدى جميع الطبقات والفئات، وتحرص على توجيه طاقات المجتمع نحو أهداف غير الأهداف الوطنية، وأن تلفت الأنظار عن قضية الوحدة والتحرر والتقدم، وعن الصراع مع الامبريالية والصهيونية والرجعية. لأنها بذلك تضمن بقاءها، وبقاء مصالح الامبريالية.

ولهذا تحاول القوى الرجعية أن تصفي المقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني، وأن تفرض حلاً للصراع العربي ـ الصهيوني. وأن توجه كل قواها نحو محاربة حركة الوحدة والتحرر والتقدم داخلياً، ونحو الاتحاد السوفياتي والدول والقوى المتحررة خارجياً.

لقد دخلت كل القوى الرجعية العربية، ضمن المخطط الأميركي، وهي لذلك تحاول أن تصل إلى حل مع المخطط الصهيوني، وأن تتفرغ لحماية مصالحها، ومصالح الامبريالية، ولمواجهة أخطار قوى الثورة.

وتستند القوى الرجعية إلى التخلف والتجزئة من جهة، وإلى التبعية من جهة أخرى. ولقد بات وجود هذه القوى مرهوناً باستمرار هذه العوامل. ولذا يزداد خطرها على الوجود القومي، وعلى مستقبل الوطن والشعب.

رابعاً: الحرب العراقية ـ الايرانية. دخلت الحرب الايرانية ـ العراقية عامها الثالث. على الرغم من خسائرها البشرية والاقتصادية الهائلة، فإن أفق الحل السياسي يبدو مسدوداً، وكذلك أفق الحل العسكري.

وعلى الرغم من اختلاف التفسيرات حول أسبابها وأبعادها، وقناعتنا بأن وجود قيادة طائفية في ايران، لا تدعي تمثيل الشيعة فقط، بل تعتبر أنها الطليعة الإسلامية المؤهلة للقيادة، سيفرض مثل هذه الحرب، فإن ايقاف هذه الحرب فوراً، وإدانة الطرف الذي يرفض ايقافها، المطلب الأكثر إلحاحاً، والقضية التي تستحق اهتمام كل المخلصين، وتتطلب عملهم. لأن استمرار الحرب يفرض استمرار الخسائر البشرية والاقتصادية، وينضج التبلور الطائفي، ويضعف قدرات العراق وايران في مواجهة الامبريالية، وفي عملية البناء. ويبرر استمرار عمليات القتل والقمع المصاحبة لكل الحروب.

ولقد اخطأت الأطراف الوطنية والديمقراطية التي أيدت استمرار الحرب على أمل أن تسقط هذه الجهة أو تلك، أو أن تضعف هذه الجهة أو تلك. إذ أن مخاسر الحرب وأضرارها، ستكون أكبر من أي انتصار لأية جهة وطنية أو ديمقراطية.

أما الأطراف العربية التي أيّدت إيران، فإنها تجاهلت ثلاث قضايا أساسية:

الأولى: إن الحرب مدمرة، وأن خسائرها الكبيرة وتكاليفها الباهظة، لا يجوز أن يسر بها الأعداء، فكيف بأبناء الوطن الواحد، والقضية الواحدة. وأن الاعتراض على النظام القائم في العراق، وتحميله مسؤولية بدء الحرب لا تعني أن نقبل بتحميل العراق خسائر كهذه، وأن نعتبر هذه الخسائر خسائر السلطة العراقية فقط، لأنها خسائر شعبنا.

الثانية: إن العراق قطر عربي، وأن احتلاله احتلال لجزء من أرض

الوطن، ولا يبرر ذلك الخلاف السياسي أو الايديولوجي. وبغض النظر عن طبيعة القوى المهاجمة، فإن الاحتلال يظل احتلالاً، والغزو يظل غزواً، ولا يجوز أن يبرر ذلك، بل هدف الغزو إسقاط النظام، وأن الغزاة ليس لهم مطمع بالأرض..

الثالثة: إن الطرف الايراني، يطرح زعامة طائفة، ويدعي قيادة المسلمين باعتباره طليعتهم، ويؤكد على برنامج تصدير ثورته. وهذا واضح في دعاواه وسياساته وممارساته. ومن يؤيده فهو يوافق على ذلك كله.

ونحن لا نرى حكمة في ذلك كله.

ولذلك، فإننا نؤكد ما أكّدناه أكثر من مرة، ونطالب ببذل كل الجهود لوقف هذه الحرب على أساس:

أ ـ وقف الحرب فوراً، وبلا شروط.

ب ـ احترام الحدود الدولية للعراق وإيران، على الرغم من وجود أسباب لاعتراض الطرف العربي عليها.

ج ـ وقف تدخل كل طرف في شؤون الطرف الآخر.

د ـ التفاوض حول القضايا المتنازع عليها، على أسس يتفق عليها الطرفان.

إن مخاطر استمرار الحرب، أكبر من أية تعويضات، وأية تعديلات في الحدود. ونتائج استمرارها ليست لمصلحة العرب أو الشعوب الايرانية. لأنها، تستنزف الطرفين، وتدفعهما إلى زيادة اعتمادهما على أسواق السلاح الدولية والممولين، والداعمين سياسياً واقتصادياً. ولأنها تبرّر المزيد من التدخلات الأجنبية، وخاصة التدخل الامبريالي في الخليج. ولأنها تساعد على إنضاج عملية التبلور الطائفي في الوطن العربي وإيران.

ويعيش الوطن العربي الآن، بسبب تراجع الحركة القومية والوطنية،

واشتداد الهجوم الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي، وتسلط جماعات وفئات قمعية مجموعة إشكالات، منها:

1 ـ المشكلة الطائفية: ولقد استثيرت على نطاق واسع، رداً على المد القومي الديمقراطي الذي انطلق مع بداية الخمسينات. واشترك في التخطيط لاستثارتها وتنميتها الامبريالية الأميركية والكيان الصهيوني والقوى الرجعية العربية، وعلى رأسها العائلة السعودية. واستغلت في ذلك الزعامات الرجعية في الطوائف، والأحزاب الطائفية كالإخوان المسلمين والكتائب. ومنذ الحرب الأهلية في لبنان سنة 1958 والقوى المشار إليها، تعبىء قوى طائفية، وتدرّبها وتسلحها، وتكلفها بخوض صراعات وحروب.

وتستهدف القوى المعادية من استثارة الطوائف، وبناء قواها السياسية والمسلحة، وإثارة التناقضات بينها:

1 ـ تفتيت وحدة الجماهير الشعبية، واستنزاف قواها في معارك داخلية طاحنة من أجل تصديع الوحدة القومية.

2 ـ إغراق الوطن في صراعات داخلية ضارية، حتى لا يكون قادراً على مواجهة الأعداء الخارجيين أو الداخليين الرئيسيين.

3 ـ تهديم وحدة المجتمع، وتكوين مجتمعات طوائف، لا تكون صالحة للتنمية الاقتصادية.

4 ـ تهيئة الجماهير الشعبية لقبول قيادتها الطائفية، لأن بلورة الطوائف، تسقط أية قيادة غير طائفية وغير رجعية. وتجعل زعماء الطوائف القيادة الفعالة في طوائفهم، وبالتالي في المجتمع.

ولقد تفاقمت المشكلة الطائفية خلال العقدين الماضيين. وارتبط تفاقمها بانتكاسات الحركة القومية، وانتشار قوى اليسار الطفولي والإصلاحي على الواجهة. ويعود استشراؤها إلى العوامل التالية:

أ ـ التخطيط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي، الذي قرر تعبئة القوى

الطائفية لاستثمارها في الصراع ضد الحركة القومية والتقدمية.

ب ـ عجز الحركة القومية والديمقراطية عن تحقيق الانتصارات، وقصورها عن قيادة الجماهير الشعبية، ونهجها غير الديمقراطي، وغير الجبهوي، ونزعة الاستئثار بالسلطة لدى أقسام واسعة منها، والأساليب الذرائعية التي استخدمها بعضها للمحافظة على السلطة.

ج ـ .لعوامل التاريخية والاجتماعية المتوارثة، المرتبطة بتكون الطوائف ،ووجودها وصراعاتها السابقة. ولكن هذا العامل، ما كان ليفعل فعله لولا العاملان السابقان.

وتحاول القوى الطائفية الآن، أن تفرض ثقافتها وسياستها وقيادتها في كل مجالات الحياة، من اللباس إلى الصلاة، وترصد لها في سبيل ذلك أموالاً وافرة، وتؤمن لها الحماية الضرورية في كل المجالات. وهي تبذل كل جهدها لتستقطب قواعد القوى القومية والديمقراطية، ولتحاصر كل طرف سياسي لا يتبنى برنامجها، ولتحبط أي برنامج نضالي، معادٍ للإمبريالية والصهيونية والرجعية. ولذلك تجنّد الأنظمة الرجعية قواها لحماية القوى الطائفية، ولتمكينها من القوة والانتشار. ففي الأردن تلعب القوى الطائفية دور 'احتياطي النظام. وفي الأرض المحتلة، تسهّل قوات الاحتلال للقوى الطائفية مهمة السيطرة على الرأي العام، وضرب القوى الأخرى.

ويعرف معسكر الأعداء أن القوى الطائفية قادرة أن تفعل في ميدان محاربة الوحدة القومية والتحول الاجتماعي، ما لا تستطيع أن تفعله الجيوش الجرارة.

2 ـ **مشكلة القمع**: فلقد انتهكت كل حقوق الانسان خلال العقدين الماضيين، وديست كل كراماته. وباتت حياته لا تساوي شيئاً لدى الأنظمة الحاكمة، وحتى لدى القوى السياسية التي تملك السلاح. وتجلى ذلك في المظاهر التالية:

أ ـ الاعتقاد التعسفي، ولذلك يمكن زج أي مواطن في السجن، دون سبب قانوني، والاحتفاظ به هناك ما شاء ساجنوه، دون احترام نصوص القوانين المعمول بها، ودون الاهتمام باحترام أي قانون أو تقليد.

ب ـ ممارسة التعذيب الوحشي بكل أشكاله.

ج ـ قتل السجناء، وإعدام المخالفين في الرأي والخصوم السياسيين.

د ـ قتل الأبرياء، خلال عمليات وضع المتفجرات في مبان يسكنها الخصوم، أو في مقرات أحزابهم.

هـ ـ إلغاء الحريات الديمقراطية، وحرمان المواطنين من حقهم في حرية الرأي والاضراب وإصدار الصحف وممارسة حقهم الانتخابي الخ.

و ـ تقنين الحياة السياسية، بحيث تخضع خضوعاً كاملاً لمصالح الحاكمين وأمزجتهم.

ز ـ محاربة كل رأي مخالف، حتى ولو كان في معسكر الأصدقاء، وتصفية كل القوى الحليفة والمنافسة والمعادية.

ولقد تفاقمت هذه المشكلة خلال العقدين الماضيين، حتى بات الوطن العربي، منافساً لبلدان مثل بلدان أميركا اللاتينية، في ميدان القمع والقتل والخطف والنسف.

وكانت أجهزة القمع تسعى، وما زالت، لفرض سلطتها الكاملة، ولأخذ الشرعية الكاملة لكل ما تفعل. ولذلك، فإنها تعمل ما وسعت، لا لفرض القمع والقتل مذهباً في الحياة فقط، بل لتأمين الموافقة عليه اجتماعياً، والتنظير له سياسياً.

ولقد فرضت حالة الاستسلام السياسي التي يعيشها الوطن الصمت عن ذلك كله.

إن غيلان القمع والقتل، سيان كانت ممثلة في الأجهزة الضارية، أو في الأطروحات الدموية، أصبحت محلولة من كل عقال، وهي تهدد حياتنا ومصيرنا. وترسم أفقاً قاتماً على مدى أنظارنا.

3 ـ المأزق الاقتصادي: ويعيش الوطن مأزقاً في المجال الاقتصادي، لا يجوز التغاضي عنه. ويتمثل هذا المأزق بالتالي:

أ ـ عملية النهب الامبريالية التي تواصلت خلال قرون، وإن اتخذت أشكالاً مختلفة، فمن عهد البويهيين، إلى عهد المماليك، والعثمانيين، والاستعمار الأوروبي الكولونيالي، فالإمبريالية. ولكن النهب ازداد خطورة، في العقود الثلاثة الماضية، لأن حجمه ازداد أضعافاً مضاعفة مئات المرات، ولأنه اتخذ أسلوب استنزاف الخامات واستنزاف النقد في آن معاً، والسيطرة الكاملة على الأسواق الداخلية.

ب ـ عملية التنمية المشوهة التي لم تبن صناعات، تسد حاجات الأسواق المحلية، ولم تبق الزراعة التقليدية، وهكذا بتنا نستورد كل شيء تقريباً، السلع المصنعة والمواد الزراعية والغذائية والملبوسات.

ج ـ اتساع النهب الداخلي الذي تمارسه فئات من الطبقات الحاكمة، والذي يتحول إلى أرصدة في بنوك أجنبية، وإلى بذخ وترف فاحش، وإلى شركات وعقارات وأطيان.

د ـ ارتفاع الأسعار، وزيادة التضخم، نتيجة الارتباط بالسوق العالمية.

هـ ـ تفاقم مشكلة الفقر لدى العمال والفلاحين، والشرائح الدنيا من البرجوازية الصغيرة.

إن هذا كله، جعل معظم خيرات الوطن العربي تذهب إلى البنوك الأجنبية، ولمصلحة رأس المال الأجنبي. وأنشأ طبقة ثرية محلية، ترتبط

مصالحها بالرأسمالية العالمية، وزاد عدد الفقراء، وزادت مشكلة الفقر نسبياً.

لقد اتسع قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة، اتساعاً كبيراً، وأنشئت قطاعات منتجة في الزراعة والصناعة، بكلفة غير اقتصادية، وخارج سياق أية عملية اقتصادية، توفر الحاجات الأساسية، بأسعار مناسبة للطبقات والفئات الفقيرة، وزاد التبادل الاقتصادي مع الأسواق الخارجية، ولكنه لم يزد فيما بين الأقطار العربية. وقفزت الأسعار إلى المستويات العالمية، دون أن ترتفع الدخول بنسبة مماثلة.

إن الوطن العربي كله ينهب، من جهة، والطبقات والفئات الفقيرة تزداد فقراً. . وإن الاقتصاد المنتج يضرب، لمصلحة اقتصاد الخدمات والاستهلاك، ولذلك فإن الاقتصاد القومي يزداد تبعية، والمواطن العربي يدخل السوق الامبريالية من خلال طعامه ولباسه وسيارته، وورق الصحيفة التي يقرأ.

لقد كانت مطامح الجماهير متجهة إلى انجاز الاستقلال السياسي والاقتصادي والتحرر السياسي والاجتماعي، وتحقيق الوحدة العربية، وإقامة أنماط من السلطة الديمقراطية. إلا أن هذا لم يتحقق كله، وما تحقق منه، لم يحل الاشكالات التي كانت الجماهير تعاني منها، إذ أن مشكلة التبعية تفاقمت، ومشكلة التخلف غطّيت بمساحيق حضارية، ومشكلة التجزئة ازدادت تعقيداً. وكانت مشكلة القمع والديمقراطية مرتبطة بفئات متخلفة، وأنظمة تابعة، فصارت مشكلة المجتمع كله: الأنظمة القديمة والجديدة، الأحزاب الرجعية و«الثورية».

وفي هذا الجو تفاقمت مشكلة العدوان الصهيوني، وبات الكيان الصهيوني قادراً على الاحتلال، وفرض الاستسلام، وتحديد شروطه.

ولقد فرض باتفاقيتي كمب ديفيد التسليم بوجوده، وإخضاع سيناء

لقوات متعددة الجنسية، بقيادة أميركية، وتحديد سقف التسوية بالحكم الإداري.

وجاء احتلال لبنان في الخامس من حزيران سنة 1982، ليفرض وقائع جديدة، تؤكد طبيعة المخططات الصهيونية، وطبيعة الحلول التي تطرحها.

ولقد كشف مخطط الغزو الصهيوني طبيعة برامج المواجهة العربية، وطبيعة برنامج المقاومة الفلسطينية.

وإذا كانت الأنظمة قد تخلّت تماماً عن كل مواجهة، فإن المقاومة اكتفت بقتال لا يعزز وضع قيادتها سياسياً، وإن كانت قد انتهت إلى الانسحاب والتشتت والخروج في ظل الأعلام الأميركية، والموافقة على وجود القوة المتعددة الجنسية، ذات القيادة الأميركية.

وكشفت الأنظمة العربية الأشد رجعية عن مشاركتها في التخطيط لاستثمار المعركة في فرض حل سياسي، يصفي القضية الفلسطينية، ويحقق أهداف الامبريالية الأميركية والدوائر العربية الرجعية.

لقد ظل الوطن العربي محتلاً أو شبه محتل تابعاً أو شبه تابع، متخلفاً أو شبه متخلّف، مفكّكاً يزداد تفكّكاً، وظلّت حركته القومية والوطنية عاجزة عن تحقيق أهدافه القومية الأساسية.

ومع إننا لا نقلل من خطورة عوامل التخلف، ومن شدة الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية، فإننا نرى أن عجز الحركة القومية وفشلها ناتجان عن عوامل تكوينية فيها. ومن هذه العوامل:

1 ـ طبيعة برامجها، فلم تكن برامجها برامج التحالف القومي الديمقراطي الشعبي، أي تحالف العمال والفلاحين والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. وكان في العادة برنامج شريحة أو أكثر من شرائح هذه الطبقات، ولم يكن يلبي حاجاتها جميعاً. وكان أحياناً برنامج بروليتارية غير فاعلة، كما هي حال برامج الأحزاب

الشيوعية، أو برنامجاً عاماً لا يمس جوهر مشاكل الطبقات والفئات التي يطمح لتمثيلها.

2 - طبيعة القيادة: فلم تكن القيادات الممثل الأكثر وعياً والأكثر صلابة والأكثر قدرة على قيادة الجماهير، ومواجهة أعدائها.

3 - طبيعة التنظيم: لم يكن التنظيم في تكوينه تنظيماً طليعياً ديمقراطياً شعبياً، قادراً على تحقيق أهداف الطبقات والفئات التي يمثلها.

4 - الجبهة القومية: لم تتحقق الجبهة القومية يوماً. وكانت كل المحاولات تبوء بالفشل، بسبب العقلية غير الجبهوية السائدة، وسيطرة النزعات التسلطية، والاتجاهات غير الديمقراطية.

5 - الاستراتيجية والتكتيك: كان هناك خلل دائم في تحديد جبهة الأصدقاء والأعداء، وفي حشد القوى وتعبئتها وإعدادها، وفي أسلوب خوض المعارك. وكانت المعارك على الجبهة الداخلية سريعة الاندلاع دائماً، وكانت الأشد عنفاً، وكانت القوى توسع دائماً من جبهة الأعداء، وتضيق جبهة الأصدقاء.

6 - بناء القوى: لم تول قضية بناء القوى، السياسية والعسكرية، أي اهتمام يذكر. ولم يجر البحث عن الكفايات، ولم تبذل الجهود اللازمة لإعدادها. لذلك كانت الجيوش تنهار من الضربة الأولى، وكانت الأحزاب تنفرط لدى أية ضربة. وكان حجم القوى صغيراً في كل معركة..

ولم تكن هذه القوى تناقش قضاياها مناقشة جدية لدى حصول الانهيارات.

وما زال موضوع البرنامج والقيادة والتنظيم والجبهة وبناء القوى والاستراتيجية والتكتيك من المواضيع التي تحتاج لمناقشات ومعالجات، توضحها، وتحل اشكالاتها، وتجعلنا قادرين على فهمها نظرياً، وتطبيقها عملياً..

الباب الثاني
حول الوضع الدولي الراهن

أولاً ـ الصراع والانفراج:

حين انتهت الحرب العالمية الثانية، حملت معها تطوراً جديداً. فقد هزمت الفاشية والنازية، وبلغت الاشتراكية منتصف أوروبا، وما لبثت الثورة الصينية أن انتصرت، لتخلّ بميزان القوى في الشرق الأقصى، وبالتالي في العالم.

وما إن انتهى الصراع مع النازية والفاشية، حتى بدأ الصراع الجديد الكبير، على نطاق أوسع وأقوى من ذي قبل.

وهنا بدأ ما أسموه الحرب الباردة.

ولكنها لم تكن باردة فعلاً. فقد كانت أزمات وحروباً حامية الوطيس، كأزمة برلين وكوبا، وكحروب كوريا وفيتنام والحروب العربية ـ الصهيونية.

وفي هذه الفترة الطويلة 1945-1982، ظل العالم يعيش أجواء الصراع والحرب. فالاستعدادات للحرب لم تتوقف، وهي تزداد أضعافاً مضاعفة كل عام. ويكفي أن نذكر أن عددالقوات الأميركية 2,049100 عسكري. وعدد القوات السوفياتية 3,673,000 عسكري. أما عدد السفن السطحية الكبرى والغواصات والغواصات حاملة الصواريخ، فهو:

	سفن سطحية كبرى	غواصات هجوم ودورية	غواصات حاملة صواريخ نووية
الاتحاد السوفياتي	275	248	90
حلف وارسو	280	256	90
الولايات المتحدة الأميركية	180	80	41
الناتو بدون فرنسا	389	192	45
الناتو مع فرنسا	437	215	49

وتبلغ الرؤوس النووية الاستراتيجية حوالى تسعة آلاف لدى الولايات المتحدة الأميركية، وسبعة آلاف لدى الاتحاد السوفياتي.

ولن نتحدث عن أعداد الدبابات والطائرات والمدافع، ووسائل الدمار الأخرى، لوفرتها المعلنة.

إن هذا جعل ميزانيات الدفاع تزداد كل عام.

فهي بالنسبة للولايات المتحدة بالمليارات 88,983 سنة 1975، و142,700 سنة 1980، و171,023 سنة 1981، ونسبتها 23,7% من الإنفاق الحكومي لسنة 1981 و5,5% من الدخل القومي الخام سنة 1980. وهي كذلك بالنسبة للاتحاد السوفياتي وإن لم تتوافر الأرقام الدقيقة.

وهذا السباق على التسلح، وبناء القوى العسكرية، وتكديس الأسلحة، يعمّ العالم كله. لأن زيادة القوة العسكرية وتطور الأسلحة لدى أي طرف، يفرض على الأطراف الأخرى دخول السباق، لتكون مستعدة. ولتحافظ على دورها السياسي ومصالحها الاقتصادية، ولتدافع عن نفسها.

ولقد اتسمت المرحلة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى الآن بالتالي:

أولاً : استمرار التوتر الذي ينذر بالحروب، واستمرار الأزمات الدولية.

ثانياً : استمرار تكديس الأسلحة وسباق التسلح.

ثالثاً : استمرار سياسة الاستقطاب على الصعيد الدولي، وبروز حلفي الناتو ووارسو، باعتبارهما أقوى قوتين عالميتين.

رابعاً : نشوب حروب محدودة في ميدانها، كوريا، فيتنام، الحروب العربية ـ الصهيونية، ولكنها كبيرة من حيث عدد الرجال والمعدات، وحديثة من حيث نوع الأسلحة. وهي حروب للطرفين المتصارعين علاقات بها، مباشرة أو غير مباشرة.

خامساً : تزايد قوة الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو، حتى باتت في توازن، على صعيد الصواريخ والقاذفات الاستراتيجية مع حلف الناتو، وتفوقت في الجيوش البرية والأسلحة التقليدية (رجال، دبابات، مدافع.. الخ).

سادساً : انتشار الأسلحة عامة، واتساع امتلاكها في دول العالم الثالث، وزيادة عدد الجيوش والنفقات العسكرية، وامتلاك بعض الدول في العالم الثالث أسلحة نووية (الصين، الهند، باكستان، وجنوب افريقيا) وكذلك الكيان الصهيوني.

إن هذا كله يجعل العالم يعيش استمرار الصراع وتفاقمه. التحفز والصراع هما طابع حياة البشرية. وإذا كانت الحرب العالمية الثالثة لم تقع، فما ذلك لأن العالم يتجه نحو الهدوء والاستقرار، وعوامل الحرب تتضاءل وتزول، بل لأن كل جهة تستعد وتبني متاريسها. ولأن الحرب العالمية بمعنى الاشتباك الشامل، باتت لعبة لا تحقق أهداف لاعبيها. ولذلك اتخذ الصراع أسلوب الحروب المحدودة، والأزمات المسيطر عليها.

الحرب المحدودة في ميدانها هي الشكل الرئيسي للصدام، وبها تخاض المعارك.

وسباق التسلح هو المعبِّر عن استمرار الحرب، بأشكال أخرى، وهو مستنزف طاقات البشرية وامكاناتها.

وما دام الأمر كذلك، فإن الحرب قائمة، والصراع مستمر.

أما الانفراج، فهو اصطلاح، برز مع محاولات التفاهم السوفياتية - الأميركية على الحد من الأسلحة الاستراتيجية. ولكن هذه المحاولات اصطدمت بما يلي:

1 - لم تحظ اتفاقية سالت 2 بموافقة الكونغرس الأميركي، وما زالت حبراً على ورق.

2 - لم تتوقف حكومة الولايات المتحدة الأميركية عن انتاج الأسلحة الاستراتيجية، وها هي تطلب تمويل انتاج صاروخ (ام. اكس).

3 - لم يوقف حلف الناتو مشروع نشر صواريخه المتوسطة في أوروبا، والذي سيتم في نهاية هذا العام 1983.

4 - ما زالت الولايات المتحدة الأميركية، تخوض المعارك في العالم الثالث، دفاعاً عن مصالحها وعملائها، وفي محاولة لتصفية القوى الوطنية والديمقراطية، كما هي الحال في افغانستان ونيكاراغوا والسلفادور، وفي الوطن العربي.

ولقد تبددت كثير من أوهام الانفراج مع وصول ريغان للسلطة، وبدء تنفيذ برنامجه العدواني. وهو برنامج الاحتكارات الأميركية.

إن الوضع العالمي لا يسير نحو الانفراج، بل نحو المزيد من الأزمات والحروب المحدودة. وإذا كانت الحرب الثالثة لم تحدث بعد، وكانت هناك عوامل تؤخر وقوعها، فإن ذلك لا يعني أن العالم يسير نحو الانفراج. إنه يسير نحو أزمات وحروب جديدة، أكثر خطراً وأبهظ تكاليف من أي وقت مضى. وهذا ما يجب أن نعيه جيداً.

ولن يحدث الانفراج، إلا عندما توقف الولايات المتحدة الأميركية مشاريع تدخلها المباشرة وغير المباشرة في شؤون العالم عامة، والعالم الثالث

خاصة. لأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية، لا يمنع احتمال نشوب الحرب، ما دامت الترسانة الحالية موجودة، وهي كافية لحرب مدمرة شاملة. ولا يمنع الحد من الأسلحة الاستراتيجية نشوب الحروب المحدودة المدمرة، ولا يحول دون الأزمات المقلقة. ولذلك فإن وظيفة سياسة الحد من الأسلحة الاستراتيجية، بالنسبة للامبريالية الأميركية، تخفيف أعبائها، في ميدان الانتاج الحربي، لا أكثر ولا أقل، ومحاولة إيهام قطاعات الرأي العام القلقة من سياسة الحرب، أن الولايات المتحدة الأميركية تنشد السلام.

إن الامبريالية عامة، والأميركية خاصة، تواصل حروبها، كل أشكال الحروب. وهي تستهدف من ذلك:

1 ـ المحافظة على مناطق نفوذها، وتكثيف نهب المناطق التابعة، وشبه التابعة.

2 ـ ضرب القوى الوطنية والديمقراطية في المستعمرات والبلدان التابعة، وتوطيد دعائم القوى العميلة والمرتبطة.

3 ـ استعادة السيطرة على المستعمرات السابقة.

4 ـ خلخلة الأنظمة الاشتراكية، من أجل التمهيد لإسقاطها، وتفتيت الاتحاد السوفياتي.

ولقد برز هذا واضحاً في موقف بريطانيا في حرب جزر الفولك لاند، وفرنسا في التشاد ودول أفريقية أخرى. أما موقف الامبريالية الأميركية، فإنه واضح في كل المجالات، من حرب كوريا إلى فيتنام، والوطن العربي وأميركا اللاتينية.

ثانياً ـ الأزمة العامة للامبريالية:

تعيش الامبريالية أزمة عميقة. وهذه الأزمة كامنة فيها، ولكنها تزداد تعقيداً، بسبب العوامل الداخلية والخارجية. فمن الناحية الداخلية، هناك العوامل التالية:

1 ـ اتجاه الامبريالية لنهب البلدان التابعة: لأن الامبريالية حريصة على التوسع والنهب المكثف. ولذلك فإنها تحرص دائماً على زيادة استغلالها وزيادة أرباحها. وهي تطور استغلال أسواقها، وتبحث عن أسواق جديدة، وأبواب توظيف جديدة. وقد بات تصدير رؤوس الأموال من الأشكال الأساسية للاستعمار الجديد. وعليه فقد ارتفعت التوظيفات الحكومية الأميركية ما بين 1950 و1971 من 11,09 ملياراً إلى 34,2 ملياراً، وارتفعت استثمارات الشركات الأميركية عامة بين 1950 و1980 من 11,8 ملياراً إلى 23 ملياراً. وزادت التوظيفات الخاصة المباشرة التي توظفها البلدان المتطورة في البلدان النامية، ما بين 1960 و1970، من 1767 إلى 3412 مليوناً. وتبلغ حصة الولايات المتحدة الأميركية 45% وكل من بريطانيا وفرنسا واليابان 8-9%. وتعيد هذه الاستثمارات، حسب تقديرات الأمم المتحدة، أرباحاً سنوية قيمتها 18-20 ملياراً، وهي تفوق قيمة المساعدات التي تقدمها الدول الامبريالية للدول النامية، كما تزيد على قيمة رأس المال الجديد الموظف في البلدان النامية.

إن هذا النهب المنظم المكثف الدائم الاتساع، يفقر شعوب العالم الثالث والشعوب التابعة، ويزيد من بؤسها، ومن نقمتها على السياسة الامبريالية. ويطرح على هذه الشعوب ضرورة تحرير نفسها، وتصفية نظام الاستغلال. ويزداد بذلك اتساع إطار القوى والطبقات المعادية للامبريالية. إن الامبريالية بجشعها وقسوتها، توحد الخاضعين لاستغلالها، وتدفعهم على طريق النضال والثورة.

2 ـ اطلاق قوى الانتاج: إن البحث عن الربح يطلق طاقات قوى الانتاج، ويزيد القدرات الانتاجية. ولقد جاء التطور التكنولوجي ليزيد قدرات الانتاج أضعافاً مضاعفة، وليجعل امكانية تشغيل أدوات الانتاج تشغيلاً كاملاً أمراً غير ممكن.

ولذلك عدة أسباب، فمن جهة هناك دائماً الرغبة الدائمة في زيادة القدرة

الانتاجية، لزيادة القدرة على المنافسة واحتكار الأسواق، وتخفيض سعر السلع. ولكن هذا يصطدم بالعقبات التالية:

أ - اتساع دائرة المنافسة، بزيادة عدد المنافسين من داخل السوق وخارجها.

ب - تقلص الأسواق، بسبب قيام المنظومة الاشتراكية، وانتصار حركات التحرر الوطني، وقيام صناعات وطنية في العديد من بلدان آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، وحتى التابعة منها.

ج - عجز الأسواق الداخلية والخارجية عن استيعاب السلع المنتجة، نتيجة المنافسة الواسعة، ولاتساع رقعة القطاعات العمالية والشعبية العاجزة عن شراء المنتجات، بسبب نقص المداخيل من جهة، وغلاء الأسعار من جهة أخرى. وعليه فإن نسبة تشغيل القدرات تتراوح بين 90% و40-50%. وتزداد هذه الأزمة عمقاً، بزيادة التطور التكنولوجي، وزيادة المنافسة، وانحسار الأسواق.

3 - **البطالة**: إن البطالة ظاهرة من ظواهر الانتاج الرأسمالي. وقد عرفت الرأسمالية البطالة، منذ نشأتها، ولكن حدتها كانت تبرز خلال الأزمات. إلا أن تفاقم أزمة الرأسمالية منذ الحرب العالمية الثانية، وتطور التكنولوجيا، وتحرّر المستعمرات، وتطوّر انتاج الدول الاشتراكية والبلدان النامية قاد إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل، واستمرار ظاهرة البطالة. ويبلغ عدد العاطلين في الدول الرأسمالية الآن حوالى ٢٥ مليوناً، منهم حوالى عشرة ملايين في الولايات المتحدة الأميركية.

4 - **المنافسة**: ويزداد عنف المنافسة على الأسواق من جهة، ولتطوير القدرات الانتاجية، من جهة أخرى. وهذا يؤدي إلى خلافات على الأسواق، وإلى زيادة الاتجاه نحو الحماية الجمركية. وتمثل المنافسة بين الصناعات الأميركية والأوروبية واليابانية مثلاً ساطعاً. فلقد خسرت الولايات المتحدة الأميركية تفوقها التقليدي، في ميدان صناعة السيارات سنة

1980 أمام اليابان. وباتت اليابان تنتج 11 مليون سيارة، وقد بيع نصف انتاج اليابان سنة 1980 في الأسواق الخارجية، منها 22% في أسواق الولايات المتحدة الأميركية، وتشمل المنافسة ميادين أخرى مختلفة، مما سبب قلقاً في واشنطن ولندن وباريس وبون. واستدعى أن تطالب هذه الدول اليابان بلجم اندفاعاتها في أسواق الدول الصناعية الكبرى.

ولقد أدّت المنافسة، منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، إلى تعديل جوهري في حصص الدول الصناعية الكبرى، من التجارة الدولية، وفي الانتاج الصناعي. وقد تضاءل دور بريطانيا وفرنسا، وانخفضت حصة الولايات المتحدة الأميركية، ولكنها ظلت في المقدمة، في الحالتين، تليها المانيا الاتحادية فاليابان. ومثل هذه المنافسة على الأسواق الدولية، هو الذي قاد إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية. وإن كان هذا لا يستتبع أن تكون أشكال الصراع الآن مماثلة، لاختلاف الظروف العالمية، واختلاف ظروف أطراف الصراع.

5 ـ تفاقم نزعة الهيمنة: لقد تفاقمت نزعة الهيمنة داخل المعسكر الامبريالي. لأن الدور الذي لعبته الامبريالية الأميركية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، كان منقذاً، بالنسبة لأوروبا وللنظام الرأسمالي العالمي. إلا أن هذا الدور كان مقبولاً، لأن الولايات المتحدة الأميركية خارج القارة، ولأن النزعة الانعزالية التي سادت السياسة الأميركية، قبل الحرب العالمية الأولى، وإلى حد قبل الحرب الثانية، كانت توحي بأن الامبريالية الأميركية، سوف لا تتدخل إلى الحد الذي يزعج الاحتكارات الأوروبية. وجاءت خسائر الدول الأوروبية في الحرب، وانغماسها في سياسة التسوية التي تلتها، وحاجة أوروبا إلى القوة الأميركية أمام الاتحاد السوفياتي، وإلى الأموال الأميركية لإعادة بناء ما خرّبته الحرب، وازدياد حاجة الصناعات الرأسمالية الأميركية إلى الأسواق، والدور القيادي الذي قررت القيادة الأميركية أن تلعبه على الصعيد العالمي، ليفرض الوجود الامبريالي الأميركي على أوروبا والعالم الصناعي. وكان هذا الدور مطلوباً، بالنسبة للدول الصناعية

الكبرى، في مواجهة الخطر الشيوعي الجديد، وبالنسبة لحاجة الاحتكارات الأوروبية واليابانية إلى المساعدة الأميركية. وحين استعادت الدول الأوروبية واليابان صحتها، بدأت المنافسة من جديد، وبدأت التناقضات. وبرزت في السنوات العشرين الماضية، خاصة مع فرنسا، ثم مع المانيا الاتحادية واليابان، خلال العشر سنوات الأخيرة. وهناك خلافات حول العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ودول العالم الثالث، وحول أسعار الفوائد والتبادل التجاري الخ. وقد حاولت الرأسماليات الأوروبية أن تحمي نفسها بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة. أما اليابان فشقت طريقها وحدها..

وفي هذا كله ظلت الامبريالية الأميركية تحاول أن تفرض قيادتها السياسية والعسكرية، ومن خلال الناتو خاصة، وأن تفرض حلولاً للإشكالات الاقتصادية.

وتحاول الولايات المتحدة الأميركية الآن أن تجدّد حلف الناتو، بنشر صواريخ متوسطة المدى في أوروبا، وبتجديد الأسلحة التقليدية، وإدخال الأسلحة التقليدية المتطورة، وبفرض زيادات في النفقات العسكرية لدول الحلف..

إن سياسات الولايات المتحدة الأميركية إزاء الدول الحليفة، تطرح تناقضات هامة، كما هي الحال بالنسبة لأنبوب الغاز السيبيري، ولموضوع نشر الصواريخ المتوسطة، ولقد عارضت جماهير أوروبية واسعة هذه السياسة معارضة جديدة.

وتثير سياسات واشنطن العدوانية، ومشاريعها العسكرية، الكثير من المخاوف لدى قوى وأحزاب وقطاعات شعبية أوروبية. ومع ذلك فإن معظم الأوساط الحاكمة، وعلى الرغم من ترددها، تسير وراء المخطط الأميركي، وتبدي تجاوباً مع برامجه، وهذا ما كشفته اجتماعات حلف الناتو أخيراً.

وهذه السياسات الأميركية، ستزيد من التناقض مع القوى السياسية

والشعبية الأوروبية، لأنها تجر أوروبا وراء المغامرات الأميركية، وتخضع رأس المال الأوروبي للرأسمال الأميركي.

إلا أن هذا التناقض ليس مرشحاً للامتداد في وقت قريب، لزيادة الأهمية العسكرية الأميركية في الدفاع عن أوروبا، أمام ما يسمى الخطر السوفياتي، ولأن الأسواق الخارجية في العالم الثالث، ما زالت تتسع لمعظم فائض الدول الصناعية من السلع.

6 ـ مظاهر أخرى: وهناك مظاهر أخرى خطيرة، مثل معدلات النمو البطيئة، وانخفاض معدل التراكم الرأسمالي، وانخفاض معدلات الزيادة في الانتاجية العمالية، وازدياد نسبة التضخم. إن كل هذه الظواهر باتت بارزة، وإن كان بعضها كالتضخم وانخفاض معدلات الزيادة أو الانتاجية العمالية هي الأكثر وضوحاً.

لقد أصبحت هذه الظواهر جزءاً من تكوين النظام الرأسمالي كالبطالة، وهي أمراض خطيرة، ستشارك في تفاقم الأزمة العامة النهائية للنظام الرأسمالي العالمي.

أما العوامل الخارجية، التي تشارك في زيادة أزمة الامبريالية العالمية وتفاقم إشكالاتها، فهي تتلخص بالتالي:

1 ـ نمو قدرة الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية: فمنذ 1917 وحتى الآن، نمت قدرات الاتحاد السوفياتي السياسية والعسكرية والاقتصادية. فقد أنتجت الدول الاشتراكية حوالى خمسي الانتاج الصناعي العالمي سنة 1975، بينما أنتجت سنة 1950 خمس الانتاج العالمي، وكان انتاج الاتحاد السوفياتي وحده يساوي العشر سنة 1940، وقد تضاعفت الصادرات الصناعية ما بين 1950 و1970 أربعة عشر ضعفاً. وبلغت صادرات الاتحاد السوفياتي بالعملات الصعبة سنة 1980 مبلغ 34,5 مليار دولار.

أما في مجال القوة العسكرية، فقد أصبح الاتحاد السوفياتي في موضع

التوازن مع الولايات المتحدة الأميركية، إن لم يكن متفوقاً في بعض المجالات.

إن قوة الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية باتت عاملاً مساعداً في تحرر شعوب العالم الثالث، وفي نموها الاقتصادي. كما باتت عاملاً يحسب له أكثر من حساب في مخططات العدوان الامبريالية، ولقد ساعد وجود الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية على انتصار ثورات اشتراكية في فيتنام ولاوس وكمبوديا وكوبا وأثيوبيا وأنغولا، وعلى انتصار العديد من حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية.

2 ـ **انتصار حركة التحرر الوطني**، وشهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية استقلال معظم المستعمرات، وقيام دول مستقلة، نتيجة نضال الشعوب المستعمرة، ففي سنة 1917 كان 69% من سكان المعمورة و77% من أراضيها تحت النير الامبريالي، ولم يبق سنة 1973 إلا 1% من السكان، و4% من الأرض. وكان من نتيجة هذه التحولات أن تقلص الاستعمار المباشر عن أرجاء واسعة من العالم، وقامت دول مستقلة، وتغير ميزان القوى داخل الأمم المتحدة، وبات بالإمكان نشوء صناعات وطنية، وتحديد سياسات اقتصادية نابعة من مصالح الشعوب.

وعلى الرغم من وقوع العديد من هذه الدول، بشكل أو آخر، تحت سيطرة الاستعمار الجديد، فإن الصراع ما زال دائراً فيها، بين نهج الاستقلال والتحرر والتقدم ونهج التبعية والاستغلال. ولم يعبر هذا الصراع عن أهدافه، في انتفاضات الجماهير، ونضال أحزابها وقواها السياسية فحسب، بل في أطر منظمة عدم الانحياز والأمم المتحدة، وكل المنظمات الاقليمية والدولية أيضاً. ولقد طرح في أكثر من مناسبة، وضمن أكثر من هيئة، موضوع النظام الدولي الاقتصادي الجديد، كما طرح مشروع قانون جديد للبحار، ومشاريع لحماية الثقافة الوطنية الخ..

إن اتجاه الأمم نحو الاستقلال والتحرّر واسقاط قيود التبعية والتخلف

يزداد وضوحاً وقوة. ولذلك فإن عوامل الصدام مع الامبريالية تزداد، وأسباب الصدام تزداد قوة.

3 ـ نمو القوى العمالية والديمقراطية والمحبة للسلام: إن هذه القوى تزداد قوة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا واليابان، كما تزداد قوة في دول العالم الثالث والعالم كله. ولذلك فإن وزنها يزداد قوة في رسم سياسات بلدانها، وفي الوقوف أمام مخاطر العدوان والحرب والعرقية والاستغلال. وبات نموها يعرقل مخططات القوى الامبريالية والرجعية، ويزعج الطغاة وسادة الحرب، ودعاة التفرقة العرقية، وسلاطين النهب.

إن هذه العوامل الثلاثة، تحاصر المشاريع الامبريالية من الخارج، وتفتح معارك في عقر دارها، سيان كان ذلك في المناطق التابعة أو شبه التابعة، كما هي الحال في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، أو كان في أوروبا وأميركا واليابان.

ثالثاً ـ أزمة البلدان النامية:

ما زالت البلدان النامية تعاني من إرث التخلف والاحتلال السابق، ومؤثرات الاستعمار الجديد. وقد برز ذلك في مسيرتها بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت محاولات الاستقلال، وبناء اقتصاد وطني مستقل، يلبي حاجات المواطنين الأساسية، تصطدم بذلك كله. أما حيث قفزت إلى السلطة قيادات رجعية، أو حيث خلف الاحتلال وراءه وكلاء أمناء لمصالحه، فإن المشكلة زادت تعقيداً.

إن معظم هذه البلدان يعاني على الصعيد السياسي، من التبعية للخارج، ومن غياب المؤسسات الديمقراطية داخلياً. وغالباً ما يحتكر السلطة فرد أو عائلة أو طغمة، فتحكم سيف القمع، وتنتهك كل الحرمات، وتذيق المواطنين كل أصناف العذاب.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن التخلف، فرض اقتصاد انتاج الصنف

الـواحد، أو الصنفـين، وإن كـان أحـدهمـا رئيسياً، كـالنفط أو القـطن أو الفـوسفات الـخ، وضعف تطور الـزراعة والصنـاعة، وانخفـاض انتـاجيـة العمل، ولم تنجح مشاريع التنميـة في حل اشكـالات التخلف، لأنها لجأت إلى توسيع قـطاعات الخـدمات، وتـوسيع دائـرة الاستيراد، بكـل أصنافـه، وتصدير الخامات والمواد الزراعية، مقابـل استيراد السلع المصنعـة. ولذلـك برزت الظواهر التالية:

1 ـ تفاقم مشكلة التخلف: فبينما كان التخلف في الأساس نتـاج اقتصاد كفـاف، بدوي، أو زراعي بـدائي، أو شبه اقـطاعي وشبه رأسـمالي، بـات الآن اقتصـاداً مرسمـلاً، يرتبط بـالسوق الـرأسماليـة، ويضم مختلف أشكال الانتـاج السابقـة. ولما كـان قطاع التجـارة الخـارجيـة هـو القـطاع الأوسـع والأنشط. فإن الفئات الوسيطة باتت صاحبة الثروة والامتيازات. ونمت على هامش هذه الفئات فئات أخرى مرتبطة بها. وعـلى الرغم من اتسـاع حجم الفئـات الـوسيـطة في العقـدين المـاضيـين، بسبب اتســاع حجم التجـارة الخارجية، واتساع دوائر الفئـات المرتبـطة بها، وخـاصة في البلدان المصـدرة للنفط، والمصدرة الأساسية للخامات الأخرى، فإن هذا استتبع اتساع دوائر الفقـر المطلق والفقـر النسبي. فقد اتسعت المـدن، وأصبح سـاكنوهـا نسبة تتراوح بين 40 و70%، وانتشرت حيـاة المدينـة، وسلع المدينـة في كل أرجـاء هذه البلدان، دون أن يرتفـع مستوى الـدخول بنسبـة ارتفاع أسعـار السلع ومستوى المعيشة، ودون أن يتوافر العمل لكل الأيدي العاملة.

وزاد اتسـاع حجم العائـلات، وعدم وجـود الضمانـات الاجتـماعيـة، أو اقتصارها على فئات معينة، من مشاكل قطاعات اجتماعية واسعة.

لقد كان عـدد سكان البلدان النـامية 70% من سكـان العالم الـرأسمالي، ولكن حصتهم في الانتـاج الصناعي كـانت لا تتجـاوز 6-10%. وبينـما يبلغ دخل الفرد، من الانتاج القومي، في البلدان الصناعية المتطورة ما بـين 1500 و3160 دولاراً، فـإنه لا يتجـاوز معدل 162 في البلدان النـامية، و100 فقط في أكثر من نصف هذه البلدان.

وما زال هناك ثلاثة أرباع مليار من البشر في حالة الفقر المدقع، وفي البلدان المنخفضة الدخل، يعيش الناس في المتوسط، أقل مما تعيش البلدان الصناعية بمقدار أربعة وعشرين عاماً. وهناك ستماية مليون من الأميين الكبار في البلدان النامية.

2 ـ **تفاقم مشكلة التبعية**: إن اتساع نطاق الاستيراد والتصدير في البلدان النامية، ربط اقتصاد هذه البلدان بالبلدان الصناعية الكبرى، وبسياساتها. وأخضع هذا سياسة البلدان النامية واقتصادها، لقوانين الاقتصاد الرأسمالي، ولأزماته. ولذلك ارتفعت الأسعار، بموازاتها في الأسواق الرأسمالية، وانتشر التضخم، وعمّت سلع البلدان الصناعية، حتى صارت من الضرورات المعيشية.

وقاد هذا الارتباط بالسوق الرأسمالية إلى التالي:

أ ـ نهب الخامات، ونهب الواردات: إذ أن فتح أبواب الاستيراد على مصاريعها، استلزم زيادة التصدير واستنزاف الخامات، والتفنن في فرض الضرائب، وطلب المساعدات والقروض.

ب ـ استفحال مشكلة الديون: وهناك العديد من البلدان التي باتت خدمة الديون تستنزف كل اقتصادها. وباتت جدولة الديون، والاقتراض لسداد الفوائد. مشكلة دائمة عويصة، تهدد مستقبل هذه البلدان.

ج ـ تشويه النمو الاقتصادي: لقد خضع النمو الاقتصادي لمصلحة وحسابات وأمزجة، لا تتم بالتنمية الحقيقية، وبتوفير الحاجات الأساسية، وبالاستقلال الاقتصادي. ولذلك دمرت الزراعة التقليدية، دون أن يكون هناك أساس لتنمية زراعية حديثة. وبنيت مشاريع زراعية حديثة بتكاليف باهظة، ترهق الاقتصاد، وتخدم مصانع خارجية. وبنيت مشاريع صناعية خفيفة ومتوسطة وثقيلة، دون خطة، فكان بعضها باهظ التكاليف، وبعضها في غير مكانه،

وبعضها غير اقتصادي، وما ذلك إلا لزيادة تصدير الدول المصدرة، واستنزاف أموال البلدان النامية. وزاد ذلك من الاعتماد على الاستيراد في كل المجالات.

ويواجه معظم البلدان النامية، بسبب هذا كله، اشكالات معقدة، تهدد خاماتها بالنفاد، وأموالها بالهدر، ومستقبلها بالارتهان للدائنين، وتنميتها بعراقيل جدية، لن تحل بسهولة. وسيزيد هذا من معاناة جماهيرها الآن وفي المستقبل.

ويعقد هذا كله إشكالات الاستقلال السياسي، وإقامة الديمقراطية، وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي والتنمية الفعلية.

رابعاً ـ المنظومة الاشتراكية:

لقد غدت الاشتراكية، منذ سنة 1917، نظاماً ملموساً. واستطاعت أن تجتاز مشاكل الحصار الخارجي، والحروب الأهلية الداخلية، وأن تحول بلداناً متخلفة إلى دولة اتحادية قوية، تقف في مقدمة القوى المعاصرة.

واجتازت الدولة الاشتراكية الأولى الحرب العالمية الثانية بنجاح كبير. فلم تكن قادرة على الدفاع عن الوطن والاشتراكية فحسب، بل شاركت في دحر الفاشية مشاركة فعالة.

ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية، أخذت الاشتراكية تمتد، فاكتسحت أوروبا الشرقية، ثم انتصرت في الصين. وما لبثت في الستينات أن امتدت إلى كوبا، وفي السبعينات أن انتصرت في فيتنام ولاوس وكمبوديا، وفي أثيوبيا وانغولا، واليمن الديمقراطية.

ولقد باتت الاشتراكية تمتد على مساحات واسعة من المعمورة، وتشمل أكثر من مليار من السكان. ولديها أحزاب وقوى مناصرة في كل مكان من العالم.

إن هذه الحقيقة عامل أساس من عوامل السياسة في عصرنا. وتلعب

دوراً رئيسياً في قضايا الحرب والسلام، والتخلف والتقدم. ولهذا العامل دوره الهام في لجم سياسة العدوان الامبريالية، وفي حفز الشعوب على التحرر، ومساعدتها على اجتياز عقبات التخلف، وبناء المستقبل السعيد.

ولذلك، فإننا حريصون على تطور التجربة الاشتراكية، وعلى تغلبها، على كل ما يعترض سبيل تقدمها. ومن هذا المنطلق، فإننا حريصون على مناقشة بعض الاشكالات التي تواجهها، والتي تضعف قدرتها على حل اشكالاتها وعلى مواجهة الأعداء.

ولعل أهم هذه الاشكالات ما يلي:

1 ـ انقسام المعسكر الاشتراكي: لقد قام معسكر اشتراكي، بعد الحرب العالمية الثانية، وظل موحداً حتى أوائل الستينات. ولم تشذ عن القاعدة في هذه المرحلة، إلا يوغوسلافيا. ولكن المعسكر الاشتراكي يشهد منذ أوائل الستينات تصدعاً واسعاً. فانسلخت الصين وألبانيا، وتكرس استقلال يوغوسلافيا، وانتهجت رومانيا نهجها.

وشهدت الدول الاشتراكية اشكالات متنوعة، منذ الخمسينات، وحتى الآن. كان منها أحداث المانيا الديمقراطية سنة 1951، وهنغاريا سنة 1956 وتشيكوسلوفاكيا سنة 1968 وبولندا سنة 1957 وسنة 1970 وسنة 1981، والصين سنة (66-76). وإذا كانت المؤامرات الخارجية، ومخططات الرجعية الداخلية، قد لعبت دوراً هاماً فيها، فإن أخطاء القيادات المعنية، والخطط السياسية، قد لعبت دوراً لا يقل أهمية أيضاً.

وهذا ما يحتاج إلى مراجعة دقيقة.

وعرفت الدول الاشتراكية حروباً ثنائية، كالحرب الصينية ـ السوفياتية حشوداً متبادلة ضخمة.

وكان للصراع الصيني ـ السوفياتي أثره في استنزاف أقسام أساسية من قوى البلدين، وشق المعسكر الاشتراكي، والحركة الشيوعية العالمية.

إن هذا الانقسام خطير، وله آثاره السلبية، في قوة المنظومة الاشتراكية، وقدرتها على مواجهة الهجمة الامبريالية، ومساعدة الأمم على التحرر والاستقلال.

أما الخلخلات الداخلية، فإنها تضعف الأنظمة الاشتراكية داخل بلدانها، وتضعف أثرها خارجياً.

ولذلك فإن بحث أسباب هذه الانقسامات بحثاً موضوعياً، ودراسة أسباب الخلخلات من الأمور الضرورية، التي تفرضها الحاجة إلى مزيد من القوة، ومزيد من الوحدة.

2 ـ العلاقة بين الدول الاشتراكية، والقوى الوطنية والديمقراطية في العالم الثالث خاصة والعالم عامة. إن هذه العلاقة لم تستقر ولم تنتظم منذ سنة 1917. ولقد حاول لينين أن يرسي أساساً لتحالف متين بين الدولة الاشتراكية وحركة شعوب الشرق الوطنية التحررية. إلا أن هذا التحالف لم يستقر، ومرت العلاقات بمراحل مختلفة، غلب التعاون فيها أحياناً، والفرقة أحياناً. وكان هذا يتبع تطورات الموقف السوفياتي، ومن ثم الاشتراكي، من جهة، وتطور علاقات القوى الوطنية والديمقراطية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية من جهة أخرى. ففي بعض المراحل، غلبت النزعة البروليتارية على نظرة الاتحاد السوفياتي إلى القوى الوطنية، فصنّفت على أنها فئات برجوازية، ونوصبت العداء، وحيناً كان يُرى دورها في الصراع ضد الامبريالية، فيُدعى إلى التحالف معها. وكانت قيادات الحركات الوطنية والديمقراطية، ترى مصلحة لها في التحالف مع الاتحاد السوفياتي، فتمد أيديها إليه، ثم ما تلبث الاتجاهات اليمينية أن تتغلب عليه، فتناصب الاتحاد السوفياتي والشيوعية العداء.

وبدأ الاتحاد السوفياتي سياسة تعاون مع القيادات الوطنية في العالم الثالث في منتصف الخمسينات، وقدم معونات كبيرة لدول عديدة. إلا أن التحالف

لم يرس على أسس متينة، لأنه ظل عرضة لتقلبات الحكام في العالم الثالث، وتقلبات القوى الوطنية والديمقراطية.

إن رؤية الضرورة الموضوعية للتحالف، وتعميم التحليلات النظرية الصحيحة حوله. ودحض الأفكار البروليتارية الخالصة، والأفكار المعادية للشيوعية، يضع الأساس السليم لتحالف متين. وهذا ما نحن والدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية، بحاجة إليه.

3 ـ مشكلة الديمقراطية: إن الحصار الخارجي الذي تعانيه الدول الاشتراكية، ومخاطر التآمر الداخلي، فرض قيوداً على حرية الرأي والتعبير والمشاركة الجماهيرية، وأعطى للأعضاء الحزبيين امتيازات، وللأجهزة أدواراً كبيرة. ولقد بات معظم المواطنين، وحتى أقسام واسعة من الحزبيين يشعرون بخطورة هذه المشكلة.

ولقد باتت معالجة هذه المشكلة، ضرورة ماسة، من الصعب بدونها ضمان حقوق المواطنين، وضمان وجود قاعدة شعبية متينة للاشتراكية.

إن هذا يتطلب دراسة دور الحزب والنقابة والجماهير، ومعالجة كل الإشكالات التي تحول دون وجود نقابات حقيقية، ودون مشاركة الجماهير مشاركة حقة، ودون كون الحزب حزب كل القوى العاملة والجماهير.

وهذا وحده، هو الذي يضمن معالجة مشاكل الفرار، والمقاومة السلبية والبيروقراطية والتخريب، وضعف الانتاجية، وإشكالات التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

4 ـ علاقة الأحزاب الشيوعية مع المركز: كانت علاقات الأحزاب الشيوعية أيام الكومنفورم والكومنترن مع المركز علاقة مركز بفروع. ولكن هذا الوضع لم يتغير، بعد حل الكومنترن. وظلت الأحزاب تعتبر أنها فروع، وأنها تتلقى توجيهات وتعليمات. ولهذا ارتبطت بسياسات المركز، استراتيجيتها وتكتيكاتها، ثباتها وتقلباتها. وحين اختلفت المراكز، اختلفت

السياسات، وقاد هذا إلى ابتعاد معظم هذه الأحزاب عن جماهيرها وقضاياها، وارتكابها أخطاء فاحشة، بسبب خلل في النهج، وعجز عن التحليل، واتجاه نحو التقليد. واستمرار هذا النهج، يضعف هذه الأحزاب، ويعقد العلاقة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية.

وهذا يتطلب مراجعة جدية دقيقة أيضاً.

إن وحدة دول المنظومة الاشتراكية تهمنا، ويهمنا اضطراد قوتها وتطورها، ويهمنا أيضاً تطور العلاقات بين هذه الدول من جهة، والحركة الوطنية والديمقراطية في العالم الثالث من جهة أخرى.

خامساً ـ مخاطر تهدد البشرية:

إن هناك العديد من المشاكل التي تهدد مصير العالم، وأهم هذه المشاكل:

1 ـ سياسة الامبريالية عامة، والأميركية خاصة، في تعبئة القوى للحرب، واستخدام كل منجزات التقدم، ورصد الأموال الطائلة لهذه الغاية. ويترافق هذا مع سياسة العدوان والاستفزاز التي تنتهجها القوى الامبريالية، وعملاؤها والمرتبطون بمخططاتها في كل أنحاء العالم. كما يترافق مع تكديس الأسلحة النووية، ونشرها في أوروبا، ورفض كل مبادرات السلام الحقيقية.

2 ـ سياسات الحرب التي تلجأ إليها بعض الدول للاستيلاء على أراضي شعوب أخرى، أو فرض أمر واقع جديد، أو فض منازعات سياسية. وهذه الحروب، سيان كانت نتيجة تخطيط امبريالي مسبق، كالحروب الصهيونية ضد العرب، أو لم تكن، فإنها توقع خسائر بشرية واقتصادية في الطرفين المتحاربين، وتفتح الأبواب لتدخلات دولية خطرة، إن هذه الحروب غير العادلة، تسبب الكثير من الآلام للبشر، وتنتهك حقوق الأمم في تقرير المصير والسيادة القومية والاستقلال الوطني.

3 ـ تأجيج الصراعات القومية والإثنية والعرقية والمذهبية. وهي صراعات تقود إلى التقوقع، واستباحة القتل، وهدر طاقات المجتمعات في معارك داخلية، وبث العداء والحقد في المجتمع، وبين الأمم والأديان. وهي صراعات تؤرث نارها الامبريالية، والقوى الرجعية. وقد باتت في العقدين الأخيرين أكثر انتشاراً، وتدل الوقائع على أنها مرشحة للتفاقم.

4 ـ أخطار التلوث النووي وتلوث البيئة: وهي أخطار ليس من السهل حسابها الآن، ولا تعداد مضارها. ولكنها مضار حقيقية وكبيرة.

وتبقى أية أخطار ثانوية، إذا ما عولجت هذه المخاطر الكبيرة.

1 ـ حول المهمات:

لقد حددنا في القسم الأول مهماتنا الآجلة، البعيدة المدى، وهي تتلخص في بناء التنظيم والجبهة القومية المتحدة وإنجاز الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، والإعداد للتحول الاشتراكي. ومن ثم مواصلة النضال لإنجاز الثورة الاشتراكية.

والآن نجد ضرورياً تحديد مهماتنا في المرحلة المقبلة:

أولاً: طبيعة المهمات المقبلة:

حدّد القسم الأول طبيعة الثورة وطبيعة مهماتها البعيدة المدى. وفي ذلك ما يكفي لتحديد المهمات المقبلة لأن المهمات المقبلة جزء من البرنامج الأساسي، وهي خطوات على طريق تحقيقه. ولذلك فالمهمات المقبلة تتعلق بما سنشدد عليه، خلال الفترة التي تبدأ، مع نهاية هذه المرحلة، وتنتهي بعد سنتين أو ثلاث.

ولما كانت الفترة طويلة نسبياً، فإن مهماتها سوف تتنوع، وتتطور، ولذلك فإنها جميعاً ستنطلق من التوجهات التالية:

بناء القوة : إن بناء القوة هو وحده الذي يسمح لأية حركة بتحقيق

أهدافها. ولذلك فإن مهمتنا الأولى تتعلق ببناء قوتنا. وقوتنا تقوم على ثلاث دعائم:

أ ـ التنظيم: والتنظيم هو خيرة المناضلين من الفئات الوطنية والديمقراطية. ولذلك فإن استقطاب هؤلاء، ودمجهم بالحياة التنظيمية، يوفر للحركة قوتها وقدرتها. وهنا نجد أننا أمام ثلاث مهمات مترابطة ومتكاملة.

الأولى: العمل المتواصل الدؤوب لاستقطاب خيرة المناضلين من صفوف العمال والفلاحين والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. وهذا يتطلب التخطيط من جهة، والعمل اليومي الدؤوب من جهة أخرى. ومن الضروري هنا التشديد على أهمية النفاذ إلى التجمعات العمالية والفلاحية والطلابية والدخول إلى عالم النساء والشبيبة، إن أفكارنا وبرامجنا يجب أن تصل بسرعة، وعلى نطاق واسع إلى كل هذه التجمعات، وأن ينظم رفاقنا وقتهم وجهدهم لمتابعة العمل بحماسة ودقة. ويكون الهدف دائماً وصول أفكارنا وبرامجنا إلى أوسع القوى، واتصال رفاقنا بأكبر عدد ممكن من الأشخاص. وتتم خلال ذلك كله عملية الاستقطاب، بالتعرف على أكثر أبناء هذه الطبقات والفئات حماسة للعمل، وأكثرهم صلابة واستعداداً للتضحية.

الثانية: توفير حياة تنظيمية سليمة، تتسم بالنقاء والديمقراطية والقدرة على العمل، وضمان العلاقات الرفاقية والتعامل الرفاقي، ليكون ممكناً: تحمل المسؤولية النضالية، وانجاز برامج العمل، ودمج الأنصار بالحياة التنظيمية، عن طريق كسب ثقتهم واحترامهم، وتطوير وعيم وخبراتهم.

إن وجود حياة تنظيمية سليمة، هو ضمان الاستقطاب والنوعية والقدرة على العمل. ولا نجاح بدون ذلك. وهذا يتطلب: تطبيق البرنامج التنظيمي، وتكوين مراتب ملتزمة مناضلة قادرة، وتأصيل الوعي والالتزام والانضباط، واكتساب الخبرات العملية، وتأسيس وعي ديمقراطي وممارسة ديمقراطية، وبناء أسس علاقات رفاقية. وبمقدار نمو المراتب القيادية، وتبلور

وعيها وزيادة كفايتها، يتطور العمل. وهذه أكثر مهماتنا إلحاحاً، لأننا بدونها لن نستطيع فعل شيء. وعلينا أن نراكم القوة التنظيمية والوعي والخبرة في أقصر فترة ممكنة.

ولما كان البرنامج التنظيمي، وبرنامج المهمات يعالجان ذلك كله فلن نعود إليه الآن.

ب ـ القوة السياسية: وهي نتاج فعاليتنا السياسية في طرح أفكارنا والتأثير في مجرى الأحداث، بمقاومة المخططات المعادية، وتحقيق مخططاتنا وأهدافنا وهذا يتطلب:

- طرح أفكارنا وبرامجنا السياسية على أوسع نطاق ممكن.
- اكتساب خبرات العمل الشعبي والقيادة الشعبية، والمقدرة على تحريك قطاعات شعبية واسعة دائماً.
- اكتساب الأصدقاء دائماً: قوى سياسية، أحزاب، شخصيات وطنية، وديمقراطية، منظمات شعبية، نقابات.
- اتقان علم الاستيراتيجية والتكتيك، وفن خوض المعارك السياسية.
- الاستعداد الدائم لخدمة الشعب، والدفاع عن قضاياه، والتضحية في سبيل مصالحه ومطامحه.
- اكتساب الثقة والمصداقية، بالالتزام بالمبادىء واحترام الاتفاقات، ومحاربة أي سلوك انتهازي أو نفعي، وبدقة التحليلات، وبعد النظر، والابتعاد عن المهاترات، وتجنب كل سلوك يتعارض مع المبادىء.

إن مدى فعاليتنا السياسية، يجب أن يفوق عددنا دائماً أضعافاً مضاعفة. وقوتنا السياسية يجب أن تتطور لتلجم الطغاة، وتخيف الجيوش المتسلطة. وأجهزة القمع.

ج ـ القوة العسكرية: إن التنظيم كله، يجب أن يعد عسكرياً، وأن

يكـون كل عضـو فيه مستعـداً للقتـال، مـدربـاً عليـه. ولكن هـذا لا ينفي ضرورة بناء قوات عسكرية من التنظيم وأصدقائه، تتمتع بمقدرة عالية عـلى القتال، نتيجة وجود مراتب تنظيمية واعية فيها، ولمستـوى الوعي والـروح المعنوية العالية، والتدريب القتالي الذي تتمتع به.

2 ـ العمل الجبهوي والعمل الشعبي:

إن برنامجنا يعطي اهتـماماً خـاصاً للعمـل الجبهوي والعمـل الجماهـيري. وهذا يتطلب منا أن نحدد مهماتنا بدقة، وأن ننفذ البرنامج في هذا المجال.

أ ـ على صعيد العمل الجبهوي: إننا مطالبون هنا بما يلي:

- تعميم الثقافة الجبهوية، حول ضرورة الجبهة. ودورها في تحريـر الشعوب.
- تعميم أفكـارنـا وأطـروحـاتنـا حـول ضرورة الجبهـة والعمـل الجبهـوي، ونقد نـزعات الهيمنـة والاستئثار لـدى معظم القـوى السياسية، ونزعات الانغلاق والعزلة لدى بعضها الآخر، وتعرية كل مظاهر الاستخفاف بالقوى الأخرى.
- بلورة نهج جبهوي داخل صفوفنا، ومحـاربة أيـة نزعـات طفوليـة انعزالية واستعلائية.
- تـطوير العـلاقات مـع القـوى التي نمت عـلاقـاتنـا معهـا خـلال السنوات الماضية، والتشديد على أهميـة العلاقـات مع كل القوى السياسية الأخرى، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال.

ويشـدد في المـرحلة الأولى عـلى تعميم الثقـافـة الجبهـويـة، ونشر أطروحاتنا حول الجبهة ونقد النزعات الـطفوليـة والانعزاليـة، وبناء العلاقات السياسية الواسعة.

ب ـ العمل الشعبي: إن قوة التنظيم من قوة الحـركة الشعبيـة الواسعـة. وهـذا يتطلب عمـلاً دائبـاً لاشراك الجـماهـير في العمـل السيـاسي،

ولتطوير النقابات القائمة، وتنظيم العاملين في نقابات، وبناء منظمات شعبية واسعة في كل مجالات الحياة.

وهذا يتطلب:

تعميم أفكارنا وأطروحاتنا، وكل الأطروحات والأفكار، التي تقود إلى وعي هذه القضية، والقناعة بخطورتها.

- ترسيخ القناعة لدى تنظيمنا بضرورة تنظيم كل فئات الشعب الوطنية والديمقراطية، وإشراكها في معركة الخلاص.
- المشاركة الفعلية في النقابات القائمة، وتوسيع إطار عضويتها، وزيادة دورها النقابي والسياسي، وبناء نقابات جديدة، في كل مجال ليس فيه نقابات، وتكوين قيادات وخلايا نقابية، في كل المجالات.
- المشاركة الفعلية في المنظمات الشعبية، والعمل على توسيع عضويتها وزيادة دورها التعبوي، وبناء منظمات شعبية في كل مجال لا تكون فيه منظمات شعبية، واستقطاب قيادات فيها، وتكوين قيادات ومراتب في كل هيئاتها وفروعها.

ثانياً ـ المهمات على الصعيد العربي:

تلقي الظروف التي تحدثنا عنها الكثير من المهمات، على القوى القومية والديمقراطية العربية. وهي مهمات يجب أن تحظى بكل اهتمامنا، وأن تكون برنامج عملنا. وسنشدد هنا على أهمها، وأكثرها خطورة.

1 ـ القضية القومية: إن الأمة العربية تواجه ثلاثة أخطار جدية:

الأول: خطر الاحتلال الخارجي، ويمثل الخطر الأميركي وخطر الوجود الصهيوني أكبر هذه الأخطار، وأكثرها مدعاة للقلق الشديد. وفي الوقت

الذي يمتد فيه الاحتلال الصهيوني ويتوسع، يأتي التغلغل الأميركي مترافقاً ومتناسقاً معه، وشاملاً ما لا يصل إليه الاحتلال الصهيوني.

الثاني: خطر التفتيت الطائفي الذي زادت مخاطره في العشر سنوات الأخيرة، وخاصة بعد قيام الثورة الإيرانية، واندلاع الحرب العراقية - الايرانية. والتفتيت الطائفي جزء من المخطط الأميركي - الصهيوني.

الثالث: استمرار التجزئة السياسية، وبقاء أنظمة التجزئة.

إن هذا كله، لا يهدد هذا الجيل من أمتنا فحسب، إنه يهدد كل أجيالها، وينذر بكوارث تتعدى الإتباع والقضم والاحتلال.

إن هذه الأخطار الكبيرة، لا يعطيها دعاة التسوية أي اهتمام، ولا يفكر بها دعاة التسوية، ومؤيدو الطوائف والحركات الطائفية، ومعارضو الأمة بالطبقة، والوعي القومي بالوعي «العلمي».

إن هذا يفرض علينا:

أ - أن نعمل على نشر الثقافة القومية، الرامية إلى تحقيق وحدة الأمة العربية، والحرص على مستقبلها.

ب - التشديد على أن قضية الأمة، ليست قضية المتمولين وممثلي الشركات، بل قضية جماهير الأمة، وطبقاتها وفئاتها الوطنية والكادحة خاصة.

ج - التأكيد على الدعوة للوحدة، ووضع قضية الوحدة في رأس البرنامج السياسي، وذلك لا يتعارض مع وجود الطبقات في صفوف الأمة، ووجود صراع طبقي، ولا يعني فرض ايديولوجية رجعية على الشعب، أو منع أية فئة من تبني أية ايديولوجية.

د - مواجهة الاتجاهات المعادية لقضية الوحدة، والاتجاهات «ما فوق» القومية، سيان كانت إسلامية، تطرح شعار الوحدة الإسلامية بديلاً

للوحدة العربية، أو «أممية»، تتجاهل وجود الأمة، باسم وحدة البروليتاريا.

هـ - العمل على توفير كل عوامل التفاعل القومي، بتشجيع توزيع الكتب والمجلات في كل الأقطار، وتسهيل المواصلات، وتخفيض أجور النقل الداخلي، وتيسير سبل السياحة.

إن وحدة الأمة ضرورية لقوتها ولنهضتها. وإن الاعتراض على اتجاه سياسي معين، لا يجوز أن يؤدي إلى الوقوف موقفاً سلبياً من وجود الأمة. فلنحارب كل الاتجاهات اليمينية والاستسلامية والطفولية والعدمية، ولكن لندافع عن وجود الأمة، وعن وحدتها، ونهضتها السياسية والاجتماعية.

2 - المقاومة ضد الكيان الصهيوني: إن حماية المقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني، داخل الأرض المحتلة وخارجها، وعلى أرض فلسطين ولبنان خاصة، مسؤولية كل القوى القومية والديمقراطية العربية. ولقد فرض أسلوب عمل فصائل المقاومة الفلسطينية، والقيادات الوطنية العربية، بقاء برنامج المقاومة وعملها فلسطينيين، على الرغم من مشاركة مناضلين عرب عديدين في عضوية المنظمات. إلا أن اجتياح لبنان، وخروج المقاومة من بيروت، يطرح العديد من المهمات على كل القوى القومية والديمقراطية العربية، ومن هذه المهمات:

أ - ضرورة وحدة كل قوى المقاومة الفلسطينية، على برنامج تحرير فلسطين، وإحباط مشاريع التسوية كلها، ومواصلة القتال بما يكفل نموه واتساعه دائماً. وهذا يتطلب تحولات كبرى في بنية م.ت.ف. وفصائلها، وتغييراً جذرياً في قيادتها وبرامجها، حتى تكون قادرة على تحمل مسؤوليات التحرير.

ب - تطوير المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الغزو الصهيوني، وتوفير كل الإمكانات لها، لتستطيع إجبار الاحتلال على الانسحاب، واحباط مخططات القوى الفاشية فيه، ورحيل القوات المتعددة الجنسية كلياً.

ج - مشاركة كل القوى القومية والديمقراطية العربية، في توفير ضمانات استمرار المقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، وذلك بتوفير الرجال والإمكانات اللازمة لحماية المقاومة وتطورها وانتصارها.

د - النضال لضمان استمرار المقاومة، ولحماية قضية الصراع العربي ضد الصهيونية من التصفية، ولتعميق الوعي بخطر الوجود الصهيوني، وضرورة مواجهته، وهزيمته على صعيد الوطن العربي كله.

إن تحرير فلسطين ومواجهة العدو الصهيوني واحدة من المهمات الأساسية لقوى الثورة العربية، وعلى كل قوى الثورة أن تضعها في برنامجها، وأن تخوض الصراع في هذا المجال. وعلينا أن نعبىء بهذا الاتجاه، وأن نحشد القوى لتحقيق هذه الغاية.

إن العدو الذي احتل فلسطين وسيناء، والجولان ولبنان، وضرب المفاعل النووي العراقي، ما زال يستعد للعدوان والتوسع وفرض الاستسلام، وهو ما يجب أن تحشد له الأمة العربية كل قواها.

3 - المواجهة مع الامبريالية الأميركية: إن الامبريالية الأميركية، أعتى قوة امبريالية في العالم، وقيادة الامبريالية المعاصرة، مصدر خطر حقيقي على البشرية. وهي ترمي بكل ثقلها الآن، من أجل تصفية القوى الوطنية والديمقراطية في كل العالم، وضرب الدول الاشتراكية. وفي غمار معركتها هذه، تعطي اهتماماً خاصاً لوطننا العربي، باعتباره موقعاً استراتيجياً هاماً، وبسبب ما فيه من ثرواتٍ وأسواق. وهي تعطي اهتماماً خاصاً لوجود الكيان الصهيوني، ولإمداده بأسباب القوة والتفوق.

إن الامبريالية هذه، تعمل وسعها لفرض سيطرتها على وطننا كله، ولضمان استمرار نهب ثرواته، واخضاع جماهيره. ولهذا تسند القوى الرجعية فيه، وتدعم القوى الطائفية، وتنشر قواعدها في أرجائه.

وعليه، فإن الامبريالية الأميركية، تقف على رأس معسكر الأعداء. وهذا يفرض علينا أن نخوض مواجهة ضارية معها.

وهذا يتطلب الآن:

أ ـ تعبئة جماهير الشعب، وقواها الوطنية والديمقراطية ضد الامبريالية الأميركية، وكشف مخاطرها، وتبيان طبيعتها العدوانية عامة، وعدائها لأمتنا خاصة.

ب ـ حشد القوى الوطنية والديمقراطية على برنامج مواجهة معها، يبدأ من المطالبة بالمقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية، ومصادرة مصالحها وشركاتها، ومحاربة عملائها، ومنفذي سياساتها ومخططاتها.

ج ـ اعتبار عملاء الامبريالية الأميركية، ومنفذي سياساتها القوى العربية الرجعية، الأشد خطراً، وأكثر تناقضاً مع مصالح شعبنا ومطامحه، وفضح سياسات تحييدها، أو الاستعانة بها، في الصراع مع العدو الصهيوني.

4 ـ المواجهة مع الرجعية والطائفية: استطاعت القوى العربية الرجعية أن تنتقل إلى الهجوم، بعد حرب حزيران سنة 1967، وما زالت تكيل الضربات للقوى القومية والديمقراطية في أرجاء الوطن، وتحقق النجاحات، وتفرض التنازلات.

وكانت بمقدار نجاحها وتقدمها، تزيد ارتباطها بالإمبريالية الأميركية من جهة، وتعمل لتصفية الصراع العربي ـ الصهيوني من جهة أخرى، وتبث الرياح الطائفية من جهة ثالثة.

ولذلك فإن الأحزاب الطائفية، الموجودة سابقاً، أو التي ولدت بعد هذا التاريخ، أخذت تنظّم وتعبّىء، وتدرب وتسلح. وما لبثت أن بدأت مواجهاتها السياسية والعسكرية: لبنان، سوريا، العراق، مصر، تونس،

المغرب. وأصبحت هذه القوى في الأردن احتياطياً للسلطة، ذا قاعدة منظمة واسعة.

وترى القوى الرجعية، في القوى الطائفية، أداة لاستقطاب قطاعات من الجماهير الشعبية، وتربيتها تربية سياسية معادية للقضية القومية وقضية التحرر والتقدم، وقوة صدام في الصراعات السياسية والاجتماعية ضد حركة الثورة.

وعلى الرغم من المخاطر التي طرحتها القوى الطائفية، بعد الثورة الايرانية، على الأنظمة الرجعية، فإن هذه المخاطر تظل محدودة، بالنسبة لخطر التحول الثوري العظيم. هذا، بالإضافة، إلى أن القوى الطائفية في معظم الأقطار العربية، قوى ربّتها الأنظمة، ولها في صفوفها عملاء كبار.

إن القوى الرجعية التقليدية، كالنظام في السعودية أو المغرب أو الأردن، أو دول الخليج، أو الجديدة كالنظام التونسي، تعتبر ضمانة بقائها مرهونة بالارتباط بالمخطط الأميركي، وبتصفية الصراع العربي ـ الصهيوني. وهي لذلك قوى تزداد خطراً على الوجود القومي والمصير القومي.

أما القوى الطائفية، فوظيفتها تفتيت الأمة، وتقسيم المجتمع، وفرض أكثر الأفكار والتقاليد انغلاقاً، حتى لا تتحقق وحدة ولا نهضة.

إن مواجهة القوى الرجعية عامة، والطائفية خاصة، وحشد كل قوى الشعب الوطنية والديمقراطية ضدها، من أكثر المهمات إلحاحاً. وهي مرتبطة بالمهمات السابقة، وخاصة في ميدان القضية القومية ومواجهة الصهيونية والامبريالية.

إن هذا يتطلب:

أ ـ توحيد كل قوى الشعب ضد القوى الرجعية، وخوض المعارك لدحرها وهزيمتها.

ب ـ تعبئة الجماهير ضد الطائفية وأخطارها، وحشد جبهة موحدة لمواجهة مخططاتها.

إن المعركة مع القوى الرجعية والطائفية واحدة، وهزيمة أي طرف منهما، هزيمة للطرف الآخر. وهذا يحتاج إلى الجبهة الواسعة التي تحشد كل قوى الشعب الوطنية والديمقراطية.

5 ـ القمع والديمقراطية: تفاقمت مشكلة القمع في الوطن العربي، خلال العقود الثلاثة الماضية. وإذا كانت القوى الرجعية، بدأت معركة القمع، وطورت قواها في هذا الميدان إلى أقصى ما تستطيع، فإن القوى الوطنية التي وصلت إلى السلطة، خلال الصراع مع الامبريالية والصهيونية والرجعية، حاولت أن تنافس القوى الرجعية في هذا الميدان أيضاً.

وتمثل القمع في مصادرة حرية الرأي والاجتماع والإضراب وتكوين الأحزاب واصدار الصحف، وفي إطلاق سراح قوى القمع لممارسة الاعتقال التعسفي، ومصادرة جوازات السفر والطرد من العمل، وسحق الاضرابات، وتعذيب السجناء وقتل المعارضين الخ.

لقد أصبح القمع ظاهرة مرضية سرطانية، لا تقتصر آثارها في المعاناة التي تعيشها الجماهير، بل في التشوه الاجتماعي الذي تتركه في المجتمع..

إن هذا كله واضح في كل مجالات الحياة العربية. ومن المؤلم أن القوى القومية والديمقراطية، غير الحاكمة، لا تعير هذه الظاهرة الوحشية ما تستحقه من الاهتمام.

إن هذا أيضاً يتطلب:

أ ـ تعميم القيم الديمقراطية، وخوض الصراع في سبيل تعميق الوعي بها، وتأصيلها لدى الجماهير الشعبية، والقوى السياسية القومية والديمقراطية.

ب ـ كشف كل مظاهر القمع، والتعبئة ضدها جميعاً، واتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمواجهات جدّية في هذا المجال.

إن معركة الديمقراطية من المعارك الأساسية في الوضع الراهن، لأن خوض هذه المعركة يعيد ثقة المناضلين بأنفسهم، ويضع أساس قيام علاقات ديمقراطية بين القوى ومع الجماهير، ويرسي أساس قيام سلطة ديمقراطية في المستقبل.

6 ـ أحوال الجماهير المعيشية: تعاني الجماهير الشعبية الكثير من الإشكالات المؤلمة التي تتضافر لتجعل حياة العاملين والفقراء لا تطاق. وليس من السهل حصر هذه الاشكالات لتنوّعها وكثرتها. ولذلك فإننا سنشير إلى ما نراه الأبرز منها: مشكلة العمل والبطالة، مشكلة الغلاء الفاحش، وعدم تناسب الدخول مع الأسعار، مشكلة السكن وتعقيدات الحصول عليه في المدن خاصة، وارتفاع أسعاره، مشكلة فقدان الضمانات الاجتماعية للعاطلين والمسنين، مشاكل المواصلات في المدن، وبين المدن والريف. مشكلة الحريات الديمقراطية، مشكلة الرشوة والفساد، مشكلة الامتيازات الخاصة لفئات ضيقة على حساب الجماهير، مشكلة مصادرة جوازات السفر، والمنع من السفر والعمل، ومشكلة الحدود والجمارك.. إنها مشاكل لا تعد ولا تحصى، وهي من ثقل الوطأة، ما يجعل الحياة مجموعة إشكالات يومية متواصلة.

وصحيح أن هذه المشكلة مرتبطة بطبيعة السلطة، ولذلك فإن حلّها مرتبط بالتحولات الجوهرية، إلا أن هذا لا يمنع النضال من أجل تعرية عوامل الاضطهاد والقمع والبطالة والرشوة والتفرقة الخ، والعمل على تحسين أوضاع الجماهير الشعبية، حتى تحصل التحولات الكبرى التي تحرر الأمة كلها.

وعليه، فإننا مطالبون بأن نطور النضالات الشعبية للدفاع عن حقوق

الجماهير العاملة والفقيرة، وتخفيف شقاء المضطهدين والمستغَلين، وانتزاع تنازلات لمصلحة الكادحين.

وهذا يستلزم تعبئة الجماهير الكادحة، وتكوين نقابات ومنظمات ولجان شعبية لها، لتستطيع الدفاع عن مصالحها ومقاومة مستغليها.

إلا أن ذلك يجب أن يكون جزءاً من مخطط النضال العام. وفي سبيل خدمة أهدافه، لا خطوات متفرقة، لا يربطها باستراتيجية النضال أي رابط.

إن معاناة شعبنا كبيرة، ومتعددة الألوان والأشكال، ويجب أن يعرف الشعب مضطهديه وجلاديه وسارقي قوته ومعذبيه وقتلته، وأن تكشف أسباب الهزائم والانتكاسات، وأن تعرّى ممارسات الأجهزة والزلم والأتباع، وأن تفضح أسباب الشقاء كلها...

إن الذين لا يحسون بآلام شعبهم، ليسوا منه، وشعبنا بحاجة إلى أبنائه الأبرار، وإلى وعيهم وإخلاصهم وتفانيهم، وقدرتهم على العمل لتحريره..

ثالثاً ـ المهمات على الصعيد الدولي...

إن حركة التحرير الشعبية العربية، حركة عربية، ترى أن قضايا تحرير العرب، وبناء وحدتهم القومية، وإقامة السلطة الديمقراطية الشعبية في الوطن العربي، مرتبطة بنضال كل العمال والكادحين، وحركات التحرر القومي في العالم.

ولذلك، فإن ح.ت.ش.ع تعتبر نضال العرب جزءاً من هذا النضال الكبير، وترى ضرورة اقامة تحالف وطيد بين الدول الاشتراكية والحركات العمالية والديمقراطية وحركات التحرر القومي، في سبيل دحر الامبريالية عامة والأميركية خاصة، وكل القوى الرجعية والعرقية، وتصفية كل آثار الاحتلال والاستغلال والعدوان.

وعليه، فإن ح.ت.ش.ع يهمها في هذا المجال أن تؤكد ما يلي:

أ - اهتمامها بإقامة أوثق العلاقات مع كل القوى والأحزاب الاشتراكية والديمقراطية والعمالية والوطنية، وتنظيم التفاعل النظري والسياسي معها وتنسيق الخطوات العملية لمصلحة حركة تحرر الأمم المحتلة أو التابعة، والطبقات والفئات المضطهدة، وتأمين مستقبل زاهر لكل الأمم.

ب - التزامها بحق الأمم في تقرير مصيرها، وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية، وبرفض سياسة الغزو والعدوان، واحتلال أراضي الأمم الأخرى، وفض خلافات الحدود والخلافات السياسية بالقوة، والمساس بالسيادة القومية لأية أمة، وهضم أي حق من حقوقها.

ج - محاربة الامبريالية والصهيونية والعرقية، وسياسات الاحتكار والنهب، وتكديس الأسلحة النووية والتقليدية، وحشد الجيوش، وتأييد كل الثورات الشعبية، وكل الحروب العادلة، التي تسهم في تحرير الأمم، وانقاذ الشعوب من الطغيان والاضطهاد والاستغلال.

د - تأييد سياسة الحد من الأسلحة الاستراتيجية، ووقف سباق التسلح، ونشر الأسلحة، والتنسيق مع كل الجهات التي تعمل للحد من أخطار الحرب الشاملة والمحدودة.

هـ - تشجيع كل سبل التعاون والتفاهم بين الأمم، وفتح أبواب التجارة والسياحة والتفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي.

إن مستقبل العرب مرتبط بمستقبل كل الأمم، وسعادتهم مرتبطة بسعادتها. وهذا يفرض علينا أن نقف مع السلام ضد الحرب العدوانية، ومع الشعوب الثائرة ضد محتليها وقامعيها، ومع التقدم ضد التخلف، ومع الديمقراطية ضد القمع، ومع التعاون والتفاعل الأممي ضد التعصب والانغلاق، ومع المساواة ضد كل أشكال التفرقة.

الفهرس

القسم الأول: برنامج المهمات الأساسية

الباب الأول : الوطن العربي في الجغرافية، والتاريخ، والسكان والاقتصاد 7

الباب الثاني : الوطن العربي، صراع الوحدة والتجزئة 17

الباب الثالث : إرهاصات العصر الجديد وقضاياه 33

الباب الرابع : المجتمع العربي: البنية الطبقية 47

الباب الخامس : قوى الثورة، والقوى المضادة للثورة 53

الباب السادس: في طبيعة الثورة 57

الباب السابع : حول البرنامج 63

القسم الثاني: حول الوضع الراهن والمهمات الراهنة

الباب الأول : حول الوضع العربي الراهن 109

الباب الثاني : حول الوضع الدولي الراهن 127